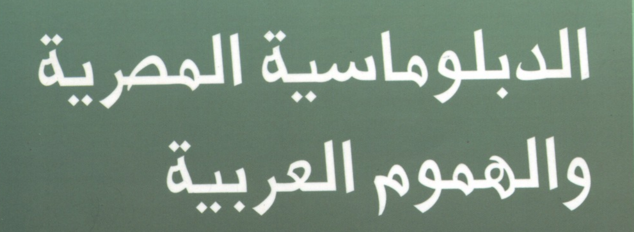
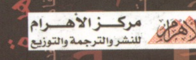


الدبلوماسية المصرية والهموم العربية

من أوراق مساعد وزير الخارجية
ومندوب مصر لدى الجامعة العربية سابقا

السفير / هاني خلاف



مركز الأهرام
للنشر والترجمة والتوزيع

الدبلوماسية المصرية والهموم العربية

من أوراق مساعد وزير الخارجية
ومندوب مصر لدى الجامعة العربية سابقا

السفير / هاني خلاف

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

خلاف ، هانى.
الدبلوماسية المصرية والهموم العربية / هانى خلاف ط ٠١ - القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠
عدد الصفحات : ٢١٦ صفحة
المقـــــــاس : ١٧ × ٢٤ سم
تدمك : ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٢٠ ١٤٧٦
١ - الدبلوماسيون المصريون
أ - العنوان

٩٢٣,٤١٣٣

رقم الإيداع ٤٦٩٨ / ٢٠١٠
ISBN 978 - 977 - 320 - 147 - 6

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس : ٢٥٧٨١١٠٣

البريد الإلكترونى : actp@ahram.org.eg

تصميم الغلاف : أحمد سليمان

المحتويـــات

الصفحة

تقديم

يأتى على الإنسان حين من الدهر يجد أن ما عنده من تجارب الحياة، وما شهده من أحداث يستحق أن يسجل و يوثق، لعل فيه ما يفيد الآخرين. ومن المؤكد أن هناك فى المهنة الدبلوماسية مئات من المخضرمين ذوى التجارب العريضة المستحقة بأن تنقل إلى الآخرين، لكن القدرة على نقل تلك الخبرات فى إطار رصين وبعيد عن الذاتية المفرطة لا تتأتى إلا لنفر قليل. وحتى إذا ما توافرت لدى البعض قدرة الكتابة وملكات التجرد واستنباط الأحكام العامة فقد لا يتوافر فى نفس الوقت الحافز الدافع إلى نقل هذه الخبرة إلى الآخرين ليستفيدوا منها.

لذلك فإنه يجب الترحيب بإقدام السفير/هانى خلاف على كتابة ونشر هذه الفصول التى تعكس خبرته المكتسبة عبر ستة وثلاثين عاما فى العمل الدبلوماسى، وهو جهد محمود ينبغى تقديره والثناء عليه وعلى المعالجة الشيقة التى جمعت بين الجوانب العملية للمهنة الدبلوماسية والعرض والتحليل لبعض قضايا السياسة الخارجية المصرية وقضايا العمل العربى المشترك فى لغة أدبية وعلمية رشيقة، ليسد بذلك قدرا من النقص الواضح فى المكتبة العربية التى تفتقد - رغم كثرة وتوالى الإصدارات - إلى مؤلفات جادة فى هذا المضمار. وقد نجد هناك بعض المؤلفات والبحوث التى تتناول قضايا إقليمية أو دولية بعينها، أو أحداثا تاريخية مهمة، وقد تحمل هذه البحوث إشارات إلى بعض المواقف والأدوار المصرية والعربية فى هذه الأحداث أو تلك القضايا. لكن القليل من هذه الإصدارات والبحوث هو الذى يتعامل مع الأبعاد الكلية للوظيفة الدبلوماسية، وكيفية توظيفها لصالح المشروعات الوطنية والقومية الأكثر رحابة، وأقل من ذلك ما يتصدى لشرح الجوانب العملية والفنية للمهنة الدبلوماسية.

هذا الكتاب الذى بين أيدينا الآن ليس رصدا تفصيليا لتطور المعالجة المصرية لبعض

قضايا السياسة الخارجية والعربية، ولا هو مجرد ملاحظات وخواطر أفرزتها تجربة الممارسة الشخصية لواحد من أبناء المهنة، وإنما هو محاولة لرأب المسافة بين بعض الأهداف الوطنية والقومية، وواقع الممارسات الفعلية فى حياتنا المصرية والعربية. وأحسب أن مثل هذا العمل الجاد جدير بأن يطالعه، ليس فقط المشتغلون بتحليل ومتابعة النشاط الدبلوماسى المصرى وقضايا العمل العربى المشترك، وإنما أيضا العاملون فى تأهيل وتدريب الأعضاء الجدد بالسلك الدبلوماسى والقنصلى وكافة أجهزة التمثيل الخارجى المصرية والعربية، كما أنه لاشك يهم المواطن العادى فى متابعته لنشاطات أبنائه الذين يخدمونه فى الخارج ولفهم الآفاق والمحددات التى يعملون فى إطارها.

ويبقى فى ختام هذا التقديم إيضاح مهم يلزم تأكيده وهو أنه مع تقديرنا الكبير للإضافات والإسهامات التى يقدمها هذا الكتاب لكل مهتم أو منشغل بالعمل الدبلوماسى الوطنى والقومى، إلا أن ما يحمله من آراء وملاحظات وتحليلات يظل فى عداد الاجتهاد العلمى والشخصى، وينبغى عدم الربط بالتالى بين هذا الاجتهاد وبين مواقف ورؤى المؤسسات الرسمية التى عمل بها المؤلف على مدى العقود الأربعة الماضية.

وما التوفيق إلا من عند الله،،،،

أحمد ماهر السيد
وزير الخارجية السابق

مقدمة

منذ التحاقى بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٧١ كنت حريصا على المساهمة – وبقدر ما تسمح الظروف – فى إثراء العلاقة بين الوظيفة الدبلوماسية والهموم الحقيقية للوطن والمواطنين. ومع مرور الوقت وتراكم الخبرات اتسعت دائرة الاهتمام لتشمل أيضا الهموم العربية والشواغل القومية.

لم يكن هينا على النفس ملاحظة الهوة بين ماهو قائم فى الدبلوماسية المصرية وفى النظام الإقليمى العربى من ممارسات وتحديات، وبين ما يتصوره المرء لوطنه الذى يعشقه وعيا وسعيا، ولأمته التى ينتمى إليها قدرا ومطلبا. وقد تعددت وتنوعت طرائق معالجتى لتلك المفارقات طوال مشوارى المهنى، حسب كل مرحلة ووفق ظروف المواقع التى عملت بها والصلاحيات التى أتيحت لى فى كل منها. ورغم اعترافى بأننى خرجت فى بعض الأحيان عن القوالب والأطر النمطية للمهنة الدبلوماسية، وتعاملت مع بعض المواقف والقضايا بمنطق إنسانى ووطنى وعملى مجرد، ورغم ما تحقق من نجاحات أو إضافات فى هذا الإطار لصالح الدبلوماسية المصرية والعربية - فإن التيارات الغالبة للفكر النمطى والأداء المهنى التقليدى كانت فى معظم الأحوال هى الأكثر قوة والأكثر غلبة.... ولم يكن لى إزاءها من حيلة سوى التنفيس من خلال الكتابة والنشر بالصفة الأكاديمية أو الشخصية، أو بالمساهمة فى الحوارات العامة من موقع الشعور بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية والقومية التى تجب بطبيعتها الحدود المهنية – وإن لم تخالفها بالضرورة.

كنت أستحضر دائما أمامى نماذج الأداء الرائع الذى جمع أصحابها بين الاقتدار المهنى الدبلوماسى من ناحية، والمساهمة فى الحياة الوطنية والقومية والعلمية والأدبية من ناحية أخرى، أمثال المرحوم الدكتورمحمود فوزى وزير الخارجية ومساعد رئيس الجمهورية الأسبق، والسفراء المرحومين محمد حسن الزيات، وتحسين بشير ووفائى حجازى، وصلاح هنداوى،

والأساتذة الوزراء والسفراء د. بطرس غالى ود. أحمد عصمت عبد المجيد، وأحمد ماهر، ود. نبيل العربى ود. أسامة الباز، وعمرو موسى، ومحمد شاكر، وعبد الرءوف الريدى، وإيهاب وهبة، ود. السيد أمين شلبى، ود. مصطفى عبد العزيز، ود. مصطفى الفقى، ود.عبد الله الأشعل، ود. محمد نعمان جلال، ورخا حسن. كما كنت أتابع بشغف العديد من الإسهامات القيمة لعدد من الدبلوماسيين العرب أمثال د. مصطفى عثمان اسماعيل وزير خارجية السودان الأسبق، والسيد محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب الأسبق، والسيد يوسف بن علوى نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية عمان، والسيد عبد الرحمن شلقم وزير الخارجية الليبى، وكذا السفراء مصطفى الشريف وعبد القادر الحجار من الجزائر، ويوسف أحمد من سوريا، ومحمد صبيح ونبيل عمرو من فلسطين، والسفير عبد الولى الشميرى من اليمن.

كانت هذه الكوكبة الفذة من الدبلوماسيين الأدباء والعلماء تجتذب إعجابى الشديد، نظرا لقدرتها الفائقة على هضم واستيعاب حقائق السياسة الواقعية والتعامل معها رغم رسوخ قناعات لدى معظمهم باتساع الهوة بين ما يجرى وما ينبغى أن يكون. ورغم أن قليلا من هؤلاء العظماء استطاع أن يضع بعض بصمات التغيير فى بعض مجارى الأحداث أو فى إيقاعها، فإن معظمهم قد تركوا المهنة ومسرح الحياة العامة دون أن يحققوا أغلب أفكارهم وأحلامهم التى لا تزال محفوظة فى العقول وفى الأوراق..... تحكى قصة نضالهم الوقور والنبيل.

وهكذا.. فإن المفارقة بين الكائن والممكن، وطرائق رأب الفجوة بينهما فى حياتنا الوطنية والقومية تعتبر من أبرز الشواغل التى حازت النصيب الأكبر من اهتمامى طوال مشوارى الدبلوماسى عبر ستة وثلاثين عاما. ولأن عملى فى الشؤون العربية قد شغل تقريبا نصف هذا المشوار الطويل، فقد كان من الطبيعى أن يتقاسم الشأن العربى والشأن الوطنى المصرى صفحات تلك المذكرات التى أعرض فيها لبعض حصائل الخبرة المكتسبة من واقع المعايشة الميدانية فى قلب السلك الدبلوماسى المصرى وفى قلب النظام الإقليمى العربى، ولبعض الأفكار والتصورات والمشروعات التى كنت أحلم لتحقيقها – مع آخرين – لوطننا ولأمتنا.

وإذ كنت فيما قدمت وفيما كتبت قد أخطأت أو قصرت أو تجاوزت، فقد يشفع لى فى ذلك صدق النية والحرص على أن تتجاوز الدبلوماسية المصرية والعربية طابع المراوحة فى نفس المكان واجترار المألوف والمعروف من أفكار وممارسات اتباعية أو نمطية.

وأخيرا فإن الشكر واجب لأستاذى صاحب المعالى السيد/ أحمد ماهر وزير الخارجية السابق الذى أفادنى سابقا بعلمه وأدبه، ثم راح يكرمنى اليوم بقلمه فى تقديمه للكتاب. والشكر أيضا موصول لكل أساتذتى وزملائى من السفراء والمفكرين المصريين والعرب ولأبنائى الدبلوماسيين الجدد الذين تتعلق بهم الآمال فى صحوة وطنية وقومية حقيقية تجسر الفجوة بين الكائن والممكن، و تنقل المهنة الدبلوماسية من واقعها النمطى التقليدى العقيم فى معظم الوقت، إلى حيث تكون جبهة من جبهات التغيير، وأداة من أدوات التطوير و التنمية فى حياتنا المصرية و العربية.

وبالله التوفيق من قبل ومن بعد.

هانـى خـلاف

القاهرة الجديدة – يناير ٢٠١٠



مشاهد من كواليس الخارجية المصرية

الدور الحقيقى لوزارة الخارجية
فى إدارة سياسة مصر وعلاقاتها الدولية

من أبرز الظواهر التى تتسم بها عمليات تخطيط وإدارة السياسات الخارجية فى الدول ذات النظم الرئاسية ظاهرة التداخل بين دور مؤسسة الرئاسة والأجهزة التابعة لها من ناحية، ودور الجهاز الدبلوماسى المتمثل فى وزارة الخارجية من ناحية أخرى، كما تتسم هذه النظم الرئاسية بعد ذلك بغياب الدور الحقيقى والفاعل لهيئات التمثيل النيابى والرقابة الشعبية على نحو ما يظهر بوضوح فى النظم البرلمانية.

وإذا كان هذا التوصيف صحيحا فى عموم الدول ذات النظم الرئاسية، فإن تخطيط وإدارة السياسة الخارجية فى إطار النظام المصرى له مع ذلك بعض السمات الخاصة.

فرغم صراحة النصوص الدستورية التى تجعل رسم ومتابعة السياسة الخارجية للبلاد وإبرام المعاهدات وإعلان الحرب وتعيين السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسى من صلاحيات رئيس الدولة، فإن الممارسة الفعلية تكشف عن ميل النظام إلى الانتقاء بين مجالات وقضايا ومواقف تتولاها مؤسسة الرئاسة وأجهزة الأمن القومى، وأخرى تترك أو تنسب إلى وزارة الخارجية أو غيرها من الوزارات. وفى أغلب الأحوال لا يتم الإعلان عن هذا التقسيم الانتقائى مما يجعل وزارة الخارجية والجهاز الدبلوماسى الطرف المتصدر أمام الرأى العام والمسؤول الظاهر عن تسيير السياسة الخارجية وإدارة العلاقات والأزمات مع الدول الأخرى. وحين يكشف النظام عن دور مؤسسة الرئاسة فى موضوع ما أو موقف معين فالأغلب أن يكون ذلك الإعلان مرتبطا بإنجاز وطنى ناجح أو مضمون النتائج، أو أنه يشبع أو يتماهى مع اتجاهات ومطالب شعبية واسعة وملحة. أما وزارة الخارجية بجهازها الدبلوماسى وبعثاتها الخارجية فالأرجح أن تحمل المسؤولية عن باقى الأمور بما فى ذلك ما قد يحدث من إخفاقات أو أزمات أو تقصير.

ومع ضرورة الاعتراف ببعض وجوه القصور الذاتى وعناصر الخلل التى يتسم بها أداء الجهاز الدبلوماسى المصرى فى بعض المراحل وفى بعض الحالات - إلا أن كثيرا من عناصر ومصادر هذا القصور يمكن أن ترجع أيضا إلى أسباب وأطراف أخرى خارج وزارة الخارجية.

ففى مرحلة من المراحل كانت هناك موجات كبيرة من التعيينات فى مناصب السفراء وفى درجات دبلوماسية أخرى لشخصيات عسكرية وسياسية كان النظام فى ذلك الوقت يرغب فى التخلص منها ونقلها من مواقعها بطريقة كريمة، ولم تكن كل هذه الشخصيات مؤهلة بالضرورة، بما يلزم للمهنة الدبلوماسية ولوظائف السفراء على وجه الخصوص من مؤهلات علمية ومهنية وضوابط سلوكية.

كذلك فإن ما قد يبدو قصورا أو تقصيرا فى عمل الجهاز الدبلوماسى فيما يتعلق برعاية المواطنين بالخارج وحمايتهم والانتصاف لهم - قد يرجع فى كثير من الحالات إلى تواضع الإمكانيات المادية المتاحة للسفارات والقنصليات، وعدم توافر البنود المالية التى يمكن من خلالها قيام تلك البعثات، مثلا، بتقديم المساعدات القانونية الضرورية للمواطنين بالخارج فى حالة احتياجهم لها، أو التى تسمح بإنجاز الأعمال القنصلية بالكيفية و التوقيت المناسبين. وبنفس هذه الأسباب المالية التى تتصل بوزارة المالية، وبتعليمات رئاسة مجلس الوزراء يمكن أيضا تفسير المستوى المتواضع الذى تظهر به كثير من مقار ومبانى وتجهيزات السفارات والقنصليات المصرية بالخارج.

ومن ناحية أخرى - ورغم أن هناك كثيرا من الدول التى تجعل موافقة وزارة الخارجية شرطا أساسيا عند تعيين أشخاص لرئاسة المكاتب الفنية وممثلى الجهات الوطنية الأخرى فى الخارج - فإن وزارة الخارجية المصرية لا تملك أية صلاحيات فى اختيار رؤساء وأعضاء المكاتب التجارية والعمالية والإعلامية والثقافية وملاحق الدفاع وغيرهم مما ينقلون للعمل تحت إشراف السفارات بالخارج، وبعضهم قد يحمل جواز سفر دبلوماسى دون أن يكون مؤهلا بالضرورة بكل مايلزم لحامل هذه الهوية من معارف ومؤهلات تتعلق بمفهوم الحصانة وحدودها وشروطها، وقواعد القانون الدولى والأعراف الدبلوماسية، ناهيك عن اللغات الأجنبية المفترض

توافرها عند العمل بالخارج. وهو أمر قد يؤدى إلى خلط نتائج الأداء وتعميم صور عن الحضور الدبلوماسى الوطنى غير صحيحة وغير منصفة.

ومع تطور تكنولوجيات الاتصال والبث الفضائى وتزايد سرعة انتقال المعلومات عبر الحدود الدولية وتعاظم مساحة التعبير الحر فى وسائل الإعلام، ظهرت هناك أنواع جديدة من المشكلات التى يسببها هذا الزخم المعلوماتى الكبير بالنسبة للأجهزة الدبلوماسية. فالرسائل الإعلامية عبر الفضائيات وشبكات المعلومات الإليكترونية أسرع بطبيعتها فى نقل الأخبار والحوادث من التقارير الدبلوماسية التى تبعث بها السفارات إلى عواصمها. كما أن المادة الصحفية والإعلامية التى تتناقلها تلك الوسائط ذات الانتشار الواسع تختلف نظرا لسرعتها بين أخبار حقيقية وأخرى غير دقيقة، كما أنها قد تحمل فى بعض الأحيان إساءات ومواد استفزازية يمكن أن تثير الغضب والتوتر. وأمام هذه الأوضاع الجديدة أصبح الدبلوماسى مطالبا بملاحقة تلك المصادر الإعلامية للتحقق من صحة ما تبثه من أخبار وتطورات، وللتحرك عمليا لاحتواء ما قد يثيره بعضها من أزمات فورية أو أزمات محتملة. وحين يخرج الأمر من دائرة السيطرة وتشتعل بالفعل الأزمات الدولية تقدم السفارات والدبلوماسيون، فى الكثير من الأحوال، ككباش للفداء أو كمشجب تعلق عليه أسباب الأزمة أو نتائجها.

ويعتبر التوتر الأخير الذى طال العلاقات المصرية الجزائرية على خلفية مباريات كرة القدم نموذجا واضحا لما يمكن أن يسببه الإعلام غير المسؤول من نتائج وخيمة يتحمل وزرها – قسرا وظلما – الجهاز الدبلوماسى وبعثاته الخارجية.

ونظرا للتوسع الطبيعى والمتزايد فى مساحة العلاقات الدولية المعاصرة، والتداخل فيها بين المجالات السياسية من ناحية، ومجالات أخرى كالأمن، والبيئة، وحقوق الإنسان، وتنقل الأيدى العاملة والهجرة، والتجارة والاستثمار، والسياحة والتعليم والأنشطة الثقافية الخ... فقد كان من الحتمى أن تنعكس هذه الجوانب فى إدارة السياسات الخارجية للدول، مما يضاعف من مهام التنسيق التى تتولاها وزارات الخارجية.

وتعكس الحالة المصرية قدرا من عدم التوازن فى درجة استعداد الهيئات والوزارات الوطنية فى التعامل مع الأبعاد الدولية للموضوعات والمجالات التى تخص كلا منها. ففى حين

يتوافر لكل من قطاعات (التجارة) (والدفاع) (والداخلية) خطوط إستراتيجية واضحة ومستقرة فيما يتعلق بالأبعاد الخارجية والعلاقات الدولية، تساندها هياكل تنظيمية وإدارات متخصصة ذات كوادر مؤهلة، وقواعد ومعايير منظمة وتخصصات موضوعية وجغرافية تغطى الاحتياجات الوطنية فى الخارج – لا يوجد بمعظم الوزارات والهيئات الأخرى استعدادات مماثلة للتعامل مع التطورات العالمية المتغيرة بسرعة فائقة، ولا نظم لتأطير الكوادر الفنية المؤهلة لتخطيط وإدارة علاقات مصر الخارجية فى المجالات التى تخص كلا منها. ويجرى اختيار عناصر التمثيل الخارجى لبعض هذه الهيئات الوطنية على أسس متباينة وغير معيارية فى أغلب الأحوال. فوزارة التعليم العالى المكلفة بأعمال التمثيل الثقافى تختار لرئاسة مكاتبها ومراكزها الخارجية بعض أساتذة الجامعات وأحيانا موظفين عموميين من ديوان الوزارة. ويتم تخصيص ميزانيات متواضعة إلى حد كبير لأنشطة هذه المكاتب والمراكز بما لا يتناسب مع حيوية وأهمية هذا القطاع فى السياسة الخارجية المصرية. وقد لوحظ وجود تباين كبير فى مساحة ومستوى وعمق النشاطات التى تقوم بها هذه المراكز الثقافية ومدى فاعليتها، حيث يتوقف الأمر فى معظم الأحوال على مدى الاجتهاد والقدرات الشخصية للمديرين والعاملين فى هذه المكاتب والمراكز. ونفس الشىء يحدث تقريبا بالنسبة للنشاط الإعلامى الوطنى بالخارج الذى تتولاه فى الأصل الهيئة العامة للاستعلامات، وللتمثيل العمالى الذى تشرف عليه وزارة القوى العاملة حيث يتم اختيار رؤساء وأعضاء المكاتب العمالية فى الخارج من بين موظفى الإدارات بديوان الوزارة أو من مديريات العمل فى المحافظات المختلفة وفق اعتبارات ومعايير يقدرها الوزير بنفسه.

وينعكس هذا التباين فى استعداد الوزارات والهيئات الوطنية خلال أعمال التحضير والتنسيق التى تجرى قبل انعقاد اللجان الثنائية المشتركة مع الأطراف الخارجية وأثناء انعقادها، حيث يتضح أن بعض ممثلى هذه الجهات يملكون قدرا كبيرا من المعلومات والاستعداد الفنى والصلاحيات، بينما لا يستطيع ممثلو جهات أخرى البت فيما يعرض من قضايا أو مشكلات تخص قطاعاتهم، ويفضلون بالتالى الاكتفاء فيها بالعبارات العامة أو إرجاء بحثها لاجتماعات ودورات لاحقة.

وقد حرصت وزارة الخارجية فى هيكلها التنظيمى الحديث، على إنشاء إدارات وأقسام

متخصصة تتوازى إلى حد كبير مع تخصصات الوزارات الفنية، بما يمكن الجهاز الدبلوماسى من متابعة الاتجاهات العالمية المتطورة فى المجالات الفنية، والاستعداد بما يلزم للتعامل مع التطورات والمفاجآت وتلبية الاحتياجات الوطنية بالتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات الأخرى.

كذلك تقوم وزارة التعاون الدولى من جانبها بدور تنسيقى متميز بين الجهات الوطنية فيما يتعلق بأنشطة القروض والمنح، وفيما يتعلق أيضا بمشروعات التعاون الفنى مع الأطراف الدولية. ويتم هذا فى تنسيق لصيق مع رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية.

آليات التنسيق الوطنى فى إدارة العلاقات الخارجية

والواقع أن تعدد الأجهزة والهيئات الضالعة فى إدارة السياسات الخارجية للدول ليست ظاهرة تختص بها مصر وحدها بل تواجهها معظم الدول تقريبا. ويذكر أحد الزملاء فى دراسة مبكرة له عن تحديث وتطوير وزارات الخارجية فى العالم «أن السفارة الأمريكية فى لندن كان بها حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ممثلون لأربع وأربعين وكالة وهيئة حكومية إلى جانب وزارة الخارجية، أما السفارة الأمريكية فى الهند فقد كان عدد الموظفين التابعين للخارجية مائة من جملة سبعمائة موظف مدنى يعملون بها. وقد ذهب البعض إلى أن صعوبات إقناع الأجهزة الحكومية الأخرى بضرورة قيادة وزارة الخارجية لها فى مجال الشؤون الخارجية يضاعف منها أن إمكانيات الوزارة ذاتها لا تجعلها فى وضع يمكنها من القيام بهذا الدور على النحو الأمثل*. ويشير نفس المصدر إلى أن بعض الرؤساء الأمريكيين قد عالج هذه الإشكالية من خلال دعم سلطات السفراء الأمريكيين بمقتضى خطابات توجه إليهم. وقد بدأ الرئيس كيندى هذا الإجراء بخطابه الشهير بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦١، وتبعه الرئيس جونسون ومن بعده نيكسون، وإن كانت بعض هذه الخطابات قد تضمنت إشارات إلى حق ممثلى الجهات الأخرى فى الاتصال المباشر بجهاتهم الرئاسية فى واشنطن».

* الحجراوى، محمد أنيس: عمليات تحديث وزارات الخارجية: دراسة استكشافية: بحث مقدم إلى معهد الدراسات الدبلوماسية – وزارة الخارجية – القاهرة مايو ١٩٧٣.

والملاحظ، بصفة عامة، أن الحكومات المختلفة تلجأ إلى تشكيل مجالس للأمن القومى تقوم بتنسيق التخطيط وصياغة السياسات الخارجية ووضع الأولويات وتوزيع الموارد. والملاحظ أيضا أن هذه المجالس تضم فى تشكيلها ممثلين لوزارات الخارجية، وهيئات المخابرات ووزارات الدفاع والأمن الوطنى والخزانة (المالية) والاقتصاد، ومعهم أحيانا ممثلون لجهات أخرى. ويعقد هذا المجلس فى بعض البلدان بصفة مؤقتة حينما تستجد الاحتياجات الوطنية، بينما تمنح بلدان أخرى هذا المجلس الصفة المؤسسية الدائمة، حيث تكون له أمانة عامة دائمة وإدارات وفرق عمل متخصصة تغطى كافة الخبرات التى تستطيع أن تمد رئيس الدولة والمجلس فى هيئته الكاملة – بما يلزم لرسم السياسات واتخاذ القرارات على أسس صحيحة. وتلجأ بعض الدول إلى إيجاد هيئات أو شخصيات استشارية معاونة للرئيس أو للحكومة فى مجال السياسة الخارجية بعيدا عن عمل مجلس الأمن القومى أو موازية له. وبعض هذه الهيئات والشخصيات قد تكون ذات طابع بحثى أو أكاديمى، وقد تكون أيضا ذات قدرات وخلفيات تمكنها من الاتصال مع قوى أو جهات داخلية أو خارجية معينة كالبرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات أو جمعيات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى.

وفى إطار النظم السياسية البرلمانية التى يكون فيها للمجالس النيابية صلاحية تحديد السياسات والمواقف الخارجية وتفويض وزارات الخارجية بعد ذلك فى تنفيذها – يجرى التنسيق فى العادة بين الوزارة و البرلمان من خلال وجود وزير دولة للشؤون الخارجية يتولى تنسيق العلاقة مع البرلمان. كما توجد عدة آليات أخرى تكفل التجانس والتنسيق بين عمل وزارة الخارجية وجهات الدولة الأخرى ذات الصلة بالسياسات الخارجية. ففى بريطانيا مثلا، تمثل وزارة الخارجية فى اللجان المتفرعة عن هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة مثل لجنتى (المخابرات) و (التخطيط). كما ينضم بعض أعضاء وزارة الخارجية فى بعض الأحيان إلى برامج دراسية مشتركة تنظمها كلية الدفاع الملكية Royal Defense College.

العلاقة بين وزارة الخارجية والمجالس النيابية فى مصر

لم يكن لدى وزارة الخارجية المصرية حتى عهد قريب إدارة متخصصة للتعامل مع مجلسى الشعب والشورى بطريقة مؤسسية ومنتظمة. فقد كان المعمول به فى معظم تاريخ الوزارة، قبل

ثورة ١٩٥٢ وبعدها، هو إسناد مهمة الشؤون البرلمانية إلى الوكيل الدائم أو أحد وكلاء الوزارة حسب اختيار وزير الخارجية. و مع تطور الممارسة الديموقراطية فى البلاد ظهرت هناك فى خريطة الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية فى عام ١٩٩٢ إدارة متخصصة للعلاقات مع مجلسى الشعب والشورى أسندت رئاستها فى البداية إلى وزير مفوض من أعضاء السلك الدبلوماسى، ثم تم رفع مستوى رئاستها لتكون بدرجة نائب مساعد وزير الخارجية، ثم تطور الأمر فى أوائل الألفية الثالثة لتسند إلى أحد مساعدى وزير الخارجية من كبار السفراء.

و كان المفترض أن يتولى هذا القطاع متابعة كل الموضوعات التى تتصل بالسياسة الخارجية عند مناقشتها فى مجلسى الشعب والشورى، وأن يقوم إلى جانب ذلك بالمشاركة فى الحضور المصرى الدولى بالمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، إلا أن وزراء الخارجية أصبحوا فى الفترة الأخيرة يفضلون إسناد مهام حضور الجلسات البرلمانية والرد على الأسئلة وطلبات الإحاطة المقدمة من أعضاء المجلسين إلى مساعدى الوزير المختصين بالقطاعات الجغرافية والسياسية كل فى اختصاصه. واكتفت إدارة مجلسى الشعب والشورى بمهمة التنسيق التنظيمى مع القطاعات المختلفة ومع مكتب وزير الخارجية.

ورغم أن المناقشات وطلبات الإحاطة والأسئلة التى تتصل بالسياسة الخارجية تتضمن فى كثير من الحالات موضوعات تتصل بأداء مؤسسات سيادية ووزارات وهيئات أخرى، فإن وزارة الخارجية تقوم فى العادة بتمثيل الحكومة فى هذه المناقشات والرد على ما قد يطرح من أسئلة وطلبات إحاطة. وأذكر من خلال تجربتى فى قطاع الشؤون العربية والشرق الأوسط بالخارجية أننى تصديت لعدد من الأسئلة المحرجة التى طرحها بعض النواب البرلمانيين عن قضايا تخص الأسرى المصريين من الضباط والجنود الذين كشف أحد الشرائط الوثائقية عن تعرضهم للتعذيب والقتل على أيدى القوات الاسرائيلية خلال حرب ١٩٧٣، وعن قضايا أخرى تتعلق بإغلاق الحدود المصرية أمام أبناء قطاع غزة فى مراحل دقيقة وحساسة من عمر الصراع الإسرائيلى الفلسطيني، وعن الظروف التى أدت إلى مقتل الشهيد السفير إيهاب الشريف رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية فى بغداد، وعن ملابسات حوادث الاحتجاج والشغب التى قامت بها عناصر سودانية فى أحد ميادين القاهرة وطريقة معالجة السلطات المصرية لهذه الأحداث. كما أذكر أيضا موضوعات أخرى كانت تتداخل فيها المسؤوليات بين وزارة الخارجية

وكل من هيئات التمثيل التجارى، والهجرة، و الداخلية، والإعلام. وكنا نحرص فى كل مرة على تقديم الشروح الحقيقية والمتوازنة والمقنعة بقدر الإمكان تأكيدا لمبدأ المسؤولية التضامنية وتجانس الخطوط العامة لسياسة مصر الخارجية. ورغم توافر قناعة كبيرة عندى بأن الجهاز الدبلوماسى فى عدد من هذه المواقف والأزمات لم يكن له القول الفصل فى أسبابها ولم يقصر فى متابعة تداعياتها، فإن المسؤولية الوطنية والمهنية كانت تقضى بأن تحمل وزارة الخارجية أمام الرأى العام و الهيئة البرلمانية مهام التنسيق والشرح والتبرير نيابة عن آخرين.

الدور الشخصى لوزراء الخارجية فى تطوير مكانة وأداء الجهاز الدبلوماسى

هناك عامل آخر يؤثر فى مكانة ومستوى الأداء لوزارات الخارجية وفى تشكيل دورها النسبى فى إطار المنظومة العامة لإدارة السياسة الخارجية للبلاد، وهذا العامل يرتبط بشخصية وزراء الخارجية أنفسهم ومدى ما يتوافر لهم من خبرات متنوعة وقدرات سياسية وتنظيمية وملكات خاصة فى التأثير على المخاطبين سواء كانوا أطرافا محلية أو أجنبية.

وإذا كان اختيار وتعيين الوزراء عموما يتم فى العادة بناء على اعتبارات تحكمها مواءمات السياسة الداخلية وطبيعة الاحتياجات الظرفية المحلية الخاصة بكل قطاع وكل وزارة فضلا عن درجة الثقة والولاء التى تتوافر فى الأشخاص المرشحين من وجهة نظر الجهة التى ينعقد بيدها الاختيار والتعيين، فإن عملية اختيار وزير الخارجية يضاف إليها اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة التفاعلات المطلوبة بين البيئة المحلية والبيئات الخارجية حسب ظروف كل مرحلة، ومدى توافر قدرة التواصل مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية فى الوزير المرشح، فضلا عن تفاهمه و تعاونه مع المؤسسات الوطنية الأخرى الضالعة فى تخطيط وإدارة السياسات الخارجية للبلاد وعلاقاتها الخارجية. وتزداد أهمية الشرط الأخير فى النظم الرئاسية التى تنعقد فيها عملية رسم وإدارة السياسة الخارجية للبلاد بيد رئيس الدولة حيث تكون وزارة الخارجية واحدة من بين عدة مؤسسات أخرى تساعد الرئيس فى تنفيذ هذه السياسة الخارجية.

والواقع أن شخصية وزير الخارجية وخلفياته وخبراته يمكن أن تكون ذات أثر كبير فى عدة مجالات: الأول يتعلق بتشكيل الصورة الخارجية للبلاد وإمكانيات تخليق مصالح وطنية جديدة لدى الأطراف الخارجية، والمجال الثانى يتعلق بمدى كفاءة تسيير العمل داخل وزارة

الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية، أما المجال الثالث فيتعلق بمدى التنسيق والتفاهم بين وزارة الخارجية والمؤسسات والقوى الوطنية الأخرى داخل البلاد.

بالنسبة لمجال التأثير الأول، يلاحظ أن المؤهلات والكاريزما الشخصية لوزير الخارجية تلعب دورا مهما فى تشكيل أو إعادة تشكيل صورة البلاد فى أذهان الأطراف الخارجية، وذلك من خلال ما قد يضيفه وزير الخارجية فى تحركاته ومساهماته المكتوبة والشفوية من أبعاد تكشف عن ثقافة البلاد وتنوعها وعمقها ومن دلالات الحس الإنسانى فيها، وقدرة شعبها ومؤسساتها على التفاعل مع الأحداث والتطورات خارج الحدود سواء كانت تلك الأحداث تمس المصالح الوطنية المباشرة أو لا تمسها. كما تستطيع المؤهلات والكاريزما الشخصية لوزير الخارجية أن تفتح مجالات جديدة لمصالح البلاد التجارية والتمويلية والسياحية، وأن تكسب أرضيات وصداقات جديدة للبلاد فى دوائر جغرافية ومواقع سياسية متعددة.

ويدخل ضمن عناصر الكاريزما المشار إليها روح المبادرة والابتكار فى العمل والجرأة فى الحديث مع اللباقة والتمكن من اللغات الأجنبية، وسرعة البديهة، وروح الدعابة - sense of humor وموسوعية المعرفة، والحس الإنسانى إلى جانب القدرة على الحزم والحسم حين يلزم.

وفى الخبرة المصرية نماذج لعدد من وزراء الخارجية استطاعوا، بما توافر لهم من هذه العناصر الكاريزمية، اقتحام مواقع سياسية كانت معروفة تقليديا بعدائها لمصر أو بجفائها معها، وتعديل النمط التصويتى لها فى المحافل الدولية، بحيث أصبح أكثر اتفاقا مع المواقف المصرية أو أقل اختلافا. كما استطاع آخرون أن يوظفوا قدراتهم الاتصالية المقنعة فى تفادى مشكلات ومواجهات سياسية صعبة كادت تعصف بعلاقات البلاد مع أطراف قريبة ذات علاقات تقليدية قوية معنا.

وأما التأثير الثانى لوزراء الخارجية فهو فى مجال إدارة العمل بالوزارة والبعثات الخارجية. ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال البصمات التنظيمية والإدارية التى يدخلها بعض الوزراء إلى الهيكل التنظيمى للوزارة ومعايير اختيار المساعدين وباقى القيادات، ونراه أيضا فيما يتاح من فرص التدريب والتدريب المستمر وتنشيط القدرات التى يهتم بها بعض الوزراء دون غيرهم.

ومن الوزراء من يهتم بإتاحة الفرص أمام العناصر الشابة وكذلك المرأة. وقد يصدر بعضهم فى ذلك عن إيمان أصيل يشجع المواهب الدبلوماسية الواعدة ومبادىء الإنصاف، وقد ينطلق آخرون فى ذلك من اعتبارات أخرى تتعلق بالحد من مراكز القوى الأخرى فى الوزارة التى يمثلها بعض كبار السن والسفراء المخضرمين. ومن الوزراء من يقيم توازنا نموذجيا بين مختلف الاعتبارات.

كذلك تظهر البصمة الخاصة لبعض وزراء الخارجية فى مدى الاهتمام بالبعد الإنسانى والعائلى للعاملين فى الوزارة، كمسائل العلاج والتأمين الصحى ومعايير اختيار المواقع الخارجية بالنسبة للأزواج من الدبلوماسيين بما يحافظ بقدر الإمكان على الروابط الأسرية، وكذلك فى معالجة مسائل التعليم بالنسبة لأبناء الأعضاء وغير ذلك ويهتم بعض الوزراء بإيلاء عناية خاصة لفئات الإداريين والعاملين فى الوظائف المساعدة، مما يؤثر بوضوح فى مستوى الانتظام ودرجة التفاهم والولاء داخل العمل. ومنهم من يهتم اهتماما خاصا بعنصر التكنولوجيا بما فى ذلك تحديث أجهزة المعلومات ووسائل الاتصال ونظم التراسل والإبراق بين وحدات الوزارة الداخلية والخارجية. وهناك من يركز - إلى جانب ذلك - على المظهر الخارجى والجمالى لمقار الوزارة ومبانى البعثات الخارجية ونظافتها.

ومن ناحية ثالثة يلعب الطابع الشخصى لوزير الخارجية دورا آخر فى مدى التوافق والتفاهم بين الوزارة والمؤسسات والقوى الأخرى فى الدولة. ففى حين يولى بعض وزراء الخارجية اهتماما خاصة بتطوير أداء الوزارة وتحقيق الفاعلية لعملها مع الأطراف الدولية، يهتم وزراء آخرون إلى جانب ذلك، ببناء علاقات قوية بين الوزارة والهيئات البرلمانية والرقابية وأجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى الوطنية. وقد يبالغ بعض الوزراء فى الاهتمام بالإعلام على وجه خاص، بينما يركز آخرون على اكتساب رضا المؤسسات الأمنية وتسبيق هذا الرضا على غيره من اعتبارات.

ولعل أكثر الوزراء نجاحا هو الذى يستطيع أن يسوق سياسة البلاد الخارجية ومواقفها الدبلوماسية لدى الرأى العام الشعبى والمؤسسات البرلمانية، خاصة فى المراحل والظروف التى تبدو فيها خطوط تلك السياسة متعارضة أو غير متفقة مع اتجاهات الرأى العام السائدة. ولاشك فى أن هذا الأمر يستلزم أن تتوافر لدى وزير الخارجية قدرات وملكات خاصة فى

الإقناع والتبرير والشرح. وأن يكون مستندا فى كل ذلك إلى رصيد واضح من الإنجازات الدبلوماسية وخبرة العمل الوطنى فى مجالات متعددة.

وبعد...

فأيا ما كان تأثير الطبائع الشخصية والقدرات الخاصة التى يتسم بها وزراء الخارجية، فهى على أهميتها لا يمكن أن تغفل أهمية العناصر الموضوعية والحقائق الأخرى التى تشكل قوة الدولة وتحدد فاعلية آدائها فى محيط السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهى أمور لاشك تحكمها اعتبارات وأطراف أخرى تخرج عن دائرة وزراء الخارجية وسلكها الدبلوماسى.

كيف تدار الشؤون العربية فى الخارجية المصرية؟

ظل قطاع الشؤون العربية فى وزارة الخارجية المصرية يدار عبر سنوات طويلة من خلال إدارتين مستقلتين هما «مكتب مساعد الوزير للشؤون العربية والشرق الأوسط» و«مكتب المندوب الدائم لدى الجامعة العربية». وكان لكل من هاتين الإدارتين سفير يترأسها ويعمل معه عدد كبير من الدبلوماسيين والإداريين والفنيين، ولكل من المكتبين سكرتاريته الخاصة وأرشيفه الخاص وتجهيزاته ومخصصاته المستقلة، فإن قدرى المرتبط بالعرب والعروبة شاء أن يأتى تعيينى مساعدا للشؤون العربية فى مرحلة رئى فيها الجمع بين الإدارتين فى مكتب واحد وإسنادهما إلى سفير واحد، وهو ما يعتبر بكل المقاييس العملية نوعا من الأشغال الشاقة، رغم وجاهة المنطق السياسى والرؤية الوظيفية من ورائه، ورغم دلالات التشريف والثقة التى يحملها هذا الترتيب لمن تسند إليه المهمتان.

والأصل فى الهيكل التنظيمى بالوزارة أن مساعد الوزير للشؤون العربية يشرف على متابعة علاقات مصر الثنائية مع فرادى الدول العربية، بينما يتولى المندوب الدائم تمثيل مصر لدى أجهزة الجامعة العربية ومتابعة مصالح مصر وعلاقاتها بالمنظمات العربية الأخرى المنبثقة عن الجامعة أو التى تعمل فى إطار ميثاقها.

ويعمل تحت إشراف مساعد الوزير المعنى بالعلاقات الثنائية ثلاث إدارات فرعية، يرأس كلا منها سفير أيضا أو وزير مفوض: الأولى تختص بدول المغرب العربى وليبيا، والثانية بدول المشرق العربى، وتشمل العراق وسوريا ولبنان والأردن، والثالثة تختص بدول مجلس التعاون الخليجى واليمن. وهناك إلى جانب ذلك وحدة تنظيمية اصغر مخصصة لشئون فلسطين وهى تتبع نائب المساعد المعنى بالمشرق العربى، كما كانت هناك حتى وقت قريب وحدة أخرى مماثلة تسمى «شئون ليبيا» إلا إنه رئى أخيرا ضمها وإدراجها فى دائرة الاختصاص المباشر لنائب المساعد المعنى بالمغرب العربى.

وتباشر تلك الإدارات والشئون مهام المتابعة اليومية والعرض والتحليل لما يرد من تقارير برقية ومراسلات ومعلومات من وعن الدول العربية التى تقع فى اختصاص كل منها، والإعداد لعقد الاتفاقيات واللجان المشتركة معها ومتابعة نتائج تلك اللجان مع الوزارات والهيئات

والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، بالإضافة إلى إعداد ما يلزم من مذكرات معلومات و أوراق تحضيرية عند إتمام الزيارات بين قيادات الدولة فى مصر وقيادات الدول الأخرى. ويجرى ذلك تحت إشراف مباشر من نائب المساعد المختص وبإشراف أعلى من جانب مساعد الوزير للشؤون العربية الذى تصدر المكاتبات الرسمية باسمه ومن خلال مكتبه، وهو نفسه الذى يتلقى المكاتبات الرسمية من سفارات الدول ومن الوزارات والمؤسسات المصرية حول الأنشطة والعلاقات والمشروعات التى تربطها مع الدول العربية، كما يتلقى أيضا تأشيرات وزير الخارجية وتكليفاته الموجهة إلى القطاع العربى ويشرف على تنفيذها.

ورغم أن السودان والصومال وجزر القمر وجيبوتى تعتبر من الدول العربية فإن العمل جرى فى وزارة الخارجية المصرية على تخصيص إدارة مستقلة للسودان تتبع مباشرة مكتب وزير الخارجية، بينما تسند الأعمال الخاصة بالعلاقات الثنائية مع الصومال وجزر القمر وجيبوتى إلى إدارة القرن الإفريقى بقطاع الشؤون الإفريقية وإلى صندوق المعونة الفنية التابع للوزارة رغم أن مندوبية مصر لدى الجامعة العربية تتعامل مع قضايا تلك الدول واحتياجاتها والتواصل مع سفرائها فى إطار أنشطة واجتماعات الجامعة العربية، ربما بقدر تعامل القطاع الإفريقى معها. وهو وضع يسبب فى بعض الأحيان نوعا من الحرج والالتباس، ليس فقط داخل الهيكل التنظيمى والتسلسل الإشرافى فى الوزارة، وإنما أيضا فى علاقة سفارات تلك الدول بالوزارة ككل.

ويضاف إلى ما سبق أن النطاق الجغرافى والسياسى الذى يغطيه قطاع الشؤون العربية والشرق الأوسط يفترض أن يشمل إلى جانب الدول والمنظمات العربية كلا من إسرائيل وإيران، اللتين تتداخلان فى عدد من القضايا العربية وتؤثران تأثيرا يوميا واضحا على أمن وأوضاع المنطقة برمتها، فإن الإطار التنظيمى لهيكل وزارة الخارجية يضع اختصاص المتابعة اليومية للمعلومات والاتصالات التى تتعلق بهاتين الدولتين موزعا بين إدارة إسرائيل التى تتبع مباشرة لمكتب وزير الخارجية «وإدارة إيران وأفغانستان» التى تتبع قطاع الشؤون الأسيوية. أما قطاع الشؤون العربية، الذى تقع عليه متابعة انعكاسات السياسات والتطورات الصادرة عن إسرائيل وإيران بالنسبة للمصالح المصرية والعربية، فهو يقوم بذلك إما بمبادرات واجتهادات ذاتية أو بناء على تكليفات متقطعة من جانب وزير الخارجية.

يضاف إلى هذه الأوضاع التنظيمية عنصر آخر لا يقل أهمية وهو تداخل دور وزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسى مع أدوار المؤسسات والأجهزة الوطنية الأخرى ذات الصلة أيضا بالسياسة الخارجية. وفى فترات سابقة كان هناك ما يعرف بمجلس الأمن القومى الذى يتشكل برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء ورؤساء مجلسى الشعب والشورى ووزراء الخارجية والمخابرات والدفاع والداخلية والاقتصاد والمالية والإعلام، إلى جانب مستشار خاص للأمن القومى. وكان هذا المجلس يتكفل بوضع الإستراتيجية الوطنية الشاملة للأمن القومى المصرى وسياساتها الخارجية. أما الآن - وبعد تغييب عمل هذا المجلس صارت لدينا آليات من مستويات مختلفة، ومن بينها اللجنة العليا للأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الوزراء، وهى لجنة وزارية لا يشارك فيها رئيسا مجلسى الشعب والشورى، كما لم يعد هناك منصب لمستشار متخصص للأمن القومى. كما صارت هناك فى إطار الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم لجنة عليا للسياسات تقوم بوضع المرجعيات الأساسية للسياسات الداخلية والخارجية.

ومع غياب مجلس الأمن القومى الذى يناط به التنسيق الأعلى وتخطيط إستراتيجية السياسة الخارجية المصرية، وجدنا هناك تعددا فى الأجهزة والدوائر والمؤسسات الوطنية الضالعة فى تخطيط وإدارة علاقات مصر العربية والشرق أوسطية وفى تنفيذها أيضا. ونظرا للأهمية الحيوية وعمق المصالح التى تمثلها الدائرة العربية والشرق أوسطية بالنسبة لمصر، فإن هذه الأجهزة المختلفة للدولة تحرص على أن يكون لها ادوار ومساهمات مسموعة فى متابعة هاتين الدائرتين أكثر مما يكون لها من متابعات فى القطاعات والدوائر الجغرافية والسياسية الأخرى، وهو ما يجعل القطاع المعنى بالشئون العربية فى الخارجية المصرية أكثر القطاعات تعرضا للاحتكاك والمزاحمة، وأكثرها احتياجا للتنسيق المحكم والتغذية المتبادلة والمنتظمة على المستوى الوطنى، ناهيك عن الاعتبارات العاطفية والمشاعر القومية الفطرية التى تجعل القضايا العربية وعلاقات مصر بالدول العربية فى صدر الاهتمامات اليومية على مستوى الشارع السياسى، مما يضيف منطقيا وسياسيا قدرا من الاعتبارات والمحددات الإضافية لحركة وزارة الخارجية فى هذا القطاع، ربما بأكثر من أى قطاع آخر للدبلوماسية المصرية.

وتعاملا مع هذه المعطيات والاعتبارات، لجأنا فى وزارة الخارجية إلى استحداث آليات ذات طابع مؤقت للتنسيق مع مختلف الوزارات والأجهزة والدوائر التى يتداخل عملها قطاعيا أو مرحليا مع عمل وزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسى. وكان نصيب قطاع الشؤون العربية من هذه الآليات واللجان التنسيقية وافرا. وفى فترة السنوات الثلاث التى قضيتها مسئولا عن هذا القطاع بالوزارة، تم عقد أكثر من ثلاثة وثلاثين اجتماعا تنسيقيا حضره ممثلو وزارات الدفاع والداخلية والأمن القومى والتجارة والصناعة والمالية والبنك المركزى والقوى العاملة وغير ذلك من وزارات وهيئات أخرى، وذلك لمناقشة تطورات العلاقات المصرية ومصالحها فى أكثر من بلد وأكثر من موضوع يتعلق بالشئون العربية. وكان أهم هذه الاجتماعات التنسيقية ما يتصل بـ «إدارة أزمة اغتيال السفير إيهاب الشريف فى بغداد»، و«بلورة إستراتيجية مصرية للتعامل مع تطورات الأوضاع فى العراق»، و«بحث أبعاد المديونية بين مصر والعراق» و «الاتفاق على ترتيبات المشاركة المصرية فى مهام الرقابة الدولية على الانتخابات الفلسطينية» و «دراسة انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على أمن الخليج العربى وعلى مصالحنا المصرية والعربية الشاملة»، إلى جانب لجان تنسيقية أخرى تناولت «الإعداد لاجتماعات دول الجوار العراقى واستضافة مصر لبعض دوراتها فى شرم الشيخ»، و «الآثار المحتملة لبعض المشروعات المعلن عنها من جانب بعض الدول، والتى يمكن أن تمس المصالح المصرية والأمن القومى المصري»: «كمشروع إنشاء قناة أو أنبوب يصل مياه البحر الأبيض مع البحر الأحمر» و«مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل البترول بين ليبيا ومنطقة الخليج عبر الأراضى السودانية والبحر الأحمر»، و«مشروع إنشاء جسر برى بين السعودية ومصر» فضلا عن لجان أخرى لتنسيق المواقف المصرية بشأن «أوضاع اللاجئين والنازحين العراقيين والسودانيين فى مصر»، و«دراسة أوضاع العمالة المصرية فى ليبيا على ضوء القواعد الليبية الجديدة لتنظيم العمالة الوافدة».

ورغم الهدوء الظاهر فى أغلب الأوقات على سطح العلاقات المصرية مع الدول العربية، ورغم كثرة التغنى إعلاميا وفى البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية والأناشيد القومية بشعارات «الأخوة» وأزلية الأواصر «ونموذجية العلاقات»، فإن العاملين فى المطبخ اليومى يعرفون أكثر من غيرهم حجم ونوع المشكلات والصعوبات التى تمر بها هذه العلاقات بين

الحين والآخر، كما يدرك المحللون منهم طبيعة الاتجاهات المستترة تحت الأسطح الظاهرة للأحداث.

قد لا يعرف الكثيرون، مثلا، أنه فى ظل الشعارات المعلنة عن خصوصية العلاقات وانسيابها وتطورها واتساع رقعتها وعمقها وحرارتها كانت هناك العشرات من المواقف المفاجئة والقرارات المستفزة، والاستجابات البطيئة والاحتقانات المبررة وغير المبررة والتى تتعلق مثلا بأوضاع وحقوق المواطنين المصريين والعرب وطرائق معالجة السلطات الرسمية لها فى كل من مصر والدول العربية، أو تتعلق مثلا بمقالات صحفية أو أعمال فنية مسيئة لأطراف هنا وهناك، أو باحتجاز قوارب صيد أو القبض على أشخاص، أو تعرض بعض المسئولين لمواقف محرجة خلال زياراتهم أو مرورهم بالمطارات، أو تتعلق بطلبات السفارات لدى إدارات المراسم والسلطات المحلية بشأن أعداد السيارات الدبلوماسية المسموح بها، أو بشأن تأخير بعض الجهات فى الرد على مذكرات السفارات، فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمنافسة على مناصب ومراكز دولية أو إقليمية، أو بنزاعات أو ادعاءات حول سلامة بعض الصفقات التجارية والمواصفات الصحية والبيطرية لبعض السلع المصدرة أو المستوردة، ودعاوى الإغراق، وقضايا الرسوم والضرائب وإعفاءاتها، أو بشأن تحديد المسؤولية بين الأطراف عند وقوع حوادث بحرية أو جوية، أو حول طريقة التعامل مع الزائرين فى المطارات والمنافذ البرية. وكانت هناك أيضا فى بعض الأحيان وقفات اعتراض لبعض الأطراف إزاء خريطة منشوره هنا أو هناك أو فقرات فى مناهج دراسية لا ترضى بعض الأطراف، أو طلبات بمقابلات لم يتم الاستجابة لها.

وأمام هذه الأنواع من المشكلات والمطالب - كنا فى قطاع الشؤون العربية نعمل قدر جهدنا على احتوائها وعدم تصعيدها إلى مستويات سياسية أعلى، وكنا فى ذلك نحاول أن نتجاوز وسائل التخاطب البيروقراطية والبروتوكولية من أجل التوصل إلى مستويات حقيقية والوفاء بالتوقعات المطلوبة. ورغم نجاحنا فى معالجة العديد من المواقف فإن بعضا منها كان يخرج عن إمكانياتنا وصلاحياتنا.

المفارقة بين حجم المسؤوليات وحجم الإمكانيات:

كان من بين الصعوبات التى تحيط بقطاع الشؤون العربية بالوزارة وجود مفارقة ضخمة

بين حجم المسؤوليات والتكليفات ونطاق العمل من ناحية وبين إمكانيات وأدوات العمل المتاحة للقطاع من ناحية أخرى، فرغم الجمع، فى آن واحد بين مسؤولية متابعة العلاقات الثنائية مع ٢١ دولة عربية من ناحية، ووظيفة المندوب الدائم لدى الجامعة العربية من ناحية أخرى، ورغم أن العمل بمندوبية مصر لدى الجامعة يحتاج وحده إلى متابعات دقيقة لكل ما يصدر عن الجامعة العربية من مستندات وبيانات وإلى حضور منتظم فى كافة الاجتماعات واللجان وإلى معرفة تخصصية بطرق صياغة القرارات وتعديلها، وإعداد جداول الأعمال وإجراءات التصويت والخدمات المؤتمرية، ونظم تقدير سداد الحصص فى ميزانية المنظمات.. الخ، فإن مكتب المساعد المختص بالشئون العربية والمسئول فى نفس الوقت عن متابعة علاقات مصر بمختلف أجهزة ومنظمات الجامعة العربية والبالغ عددها أكثر من ثلاثين مجلسا ومنظمة ولجنة لم يتوافر له من الدبلوماسيين المعاونين سوى ثلاثة عناصر فقط من الشباب: اثنان منهم فى معظم الوقت من ذوى الدرجات الصغرى الذين يباشرون العمل بالوزارة لأول مرة. وقد لوحظ أن متوسط فترة بقاء العضو فى المكتب يتراوح بين ستة أشهر وعام واحد، يتم بعدها نقله للعمل فى بعثاتنا الخارجية ضمن حركة التنقلات الدبلوماسية. وقد أدى هذا الوضع إلى تحميل مساعد الوزير المختص شخصيا بمعظم أعباء المتابعة وكفالة التواصل إلى جانب حضور الاجتماعات الرسمية وإجراء المقابلات الثنائية ومراجعة محاضر اللقاءات وكتابة البرقيات الصادرة، فضلا عن تمثيل الوزارة فى الأنشطة الاجتماعية والدبلوماسية والمناسبات الوطنية للسفارات العربية[1]. ورغم اعتزازى بعدد من العناصر الشابة الواعدة التى عملت معى على فترات قصيرة وكان لها إسهامات وكتابات متميزة فإن طبيعة الكثير من المهام الموكولة إلى مساعد الوزير لم تكن من النوع الذى يحتمل التفويض إلى آخرين، مهما

(١) بلغ عدد مذكرات المعلومات والرأى المعروضة من القطاع العربى على وزير الخارجية خلال الفترة (من سبتمبر ٢٠٠٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٧) ٥١٧٢ مذكرة، بينما بلغ عدد المكاتبات أو المراسلات المحررة الصادرة إلى مختلف الوزارات والهيئات الوطنية داخل مصر ٨١٨٢ مكاتبة. وبلغ عدد البرقيات الصادرة من المكتب إلى سفاراتنا فى الخارج ١٩٢ برقية، وعدد المقابلات التى أجراها المساعد مع السفراء العرب والأجانب والشخصيات الدبلوماسية الزائرة للقاهرة فى نفس الفترة نحو ٤١٠ مقابلة. وبلغ عدد الأيام المستغرقة فى الاجتماعات والمؤتمرات بالجامعة العربية ٢١٦ يوما، بينما بلغ عدد دورات اللجان المشتركة ولجان المتابعة التى تمت فى نفس الفترة على المستوى الثنائى (٢٦ اجتماعا بالقاهرة وبالخارج)، وبلغ عدد المؤتمرات متعددة الأطراف التى كلف القطاع العربى بحضورها ومتابعتها (١٥ مؤتمرا بالخارج و ٧ داخل مصر).

توافرت لهم الكفاءات. فوزير الخارجية أيضا يقوم بتكليف مساعده للشؤون العربية بتمثيل الوزارة فى بعض جلسات مجلسى الشعب والشورى ولجانهما المختلفة للرد على أسئلة النواب وطلبات الإحاطة إلى جانب تكليفات أخرى بالرد على استفسارات الصحافة والمشاركة فى عدد من اللقاءات التليفزيونية وتمثيل الوزارة فى بعض المؤتمرات والندوات وورش العمل التى تنظمها مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية، إلى جانب الفعاليات الثقافية الأخرى، وإذا أضفنا إلى كل ذلك الالتزامات الناتجة عن عضوية مساعد الوزير بمجلس السلك الدبلوماسى والقنصلى الذى يعقد جلساته مرتين أسبوعيا، وعضويته بمجلس المساعدين الذى يعقد مرة كل أسبوع، وتكليفات الوزير له أحيانا باستقبال وزراء الخارجية العرب وتوديعهم بالمطار وعضوية الوفود المرافقة لرئيس الوزراء فى بعض جولاته أو عند استقباله لشخصيات عربية، إلى جانب مهام التفتيش الخارجى على بعض السفارات المصرية بالخارج، فسوف يمكن التعرف بذلك على المساحة التى يمكن أن تكون قد أتيحت طوال السنوات الثلاث كى يحتسى مساعد الوزير المختص بالشئون العربية شربة ماء أو فنجانا من القهوة(1).

آلية اللجان المشتركة مع الدول العربية:

وحتى يكون الحديث عن حجم ونوع الأعباء واضحا وأكثر تفصيلا نسوق هنا نموذجا مما تستدعيه عمليات التحضير والمتابعة لانعقاد اللجان المشتركة بين مصر والدول العربية. وهى الآلية التى جرى العمل بها تقليديا - وعلى مدى عمر العلاقات الدبلوماسية المصرية العربية - لتنظيم هذه العلاقات وتقنينها.

وفى البداية يلزم التعريف بأن مصر لديها مع الدول العربية ١٦ لجنة مشتركة من بينها سبع لجان عليا يترأسها رئيسا الوزراء فى البلدين (مع كل من اليمن وسوريا ولبنان والأردن وليبيا وتونس والسودان)، ولجنتان على مستوى رئاسة الدولة (مع كل من المغرب والجزائر)،

(١) تم تدارك هذا الوضع غير الإنسانى بعد انتهاء عملى الرسمى فى الوزارة وأعيد نظام الفصل بين مكتبى (مساعد الوزير للشؤون العربية) (ومكتب المندوب الدائم لدى الجامعة العربية) وأسند الموقعين إلى سفيرين تخفيفاً لأعباء العمل ومراعاة للاعتبارات العملية والإنسانية والوظيفية.

بينما باقى اللجان المشتركة يترأسها وزيرا الخارجية (مع كل من سلطنة عمان وفلسطين وقطر والكويت والبحرين وموريتانيا) . والملاحظ أن اللجنة المشتركة المصرية السعودية كانت تعقد حتى وقت قريب برئاسة وزيرى الخارجية، فإنه - وبناء على طلب السعودية فى منتصف عام ٢٠٠٦، تم إسناد رئاسة هذه اللجنة المشتركة إلى وزيرى التجارة والصناعة فى البلدين.

وتقوم الخارجية المصرية - من خلال قطاع الشؤون العربية - بتنسيق عمليات التحضير والإعداد للجان المشتركة التى يترأسها وزراء الخارجية، وأيضا للجان التى يترأسها رؤساء الدول. أما اللجان التى تتم على مستوى رؤساء الحكومات فتقوم وزارة التعاون الدولى بمهام التنسيق والمتابعة لها مع مشاركة من جانب وزارة الخارجية فيما يختص بالعلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية.

وتشمل عمليات الإعداد والتحضير لهذه اللجان المشتركة تجميع ملاحظات الوزارات والهيئات الوطنية المختلفة حول الموقف التنفيذى للاتفاقيات الثنائية المبرمة. وللمشكلات التى قد تعترض مسار العلاقات والمقترحات التى تتقدم بها تلك الوزارات والهيئات لتطوير فاعلية التنفيذ لهذه الاتفاقيات أو لتعديل بعض نصوصها بما يتفق مع تطور الاحتياجات. وتقوم جهة التنسيق الوطنى - سواء وزارة الخارجية أو وزارة التعاون الدولى - بإعداد مشروع لجداول أعمال اللجان المشتركة وعرضه على الجانب العربى المقابل بعد أن تكون قد عقدت عدة اجتماعات لممثلى مختلف الوزراء والجهات الوطنية لإعداد الموقف المصرى المتجانس وتحديد الأولويات.

وتتشكل دورات انعقاد اللجان المشتركة فى العادة من مرحلتين الأولى تتم على مستوى كبار المسئولين والخبراء والتى يتم فيها تمثيل كافة الوزارات والهيئات الوطنية ذات الصلة بالموضوعات المطروحة على مستوى وكلاء الوزارة أو مديرى العموم، ويترأس هذا المستوى التحضيرى مساعد الوزير المصرى للشؤون العربية مع نظيره المقابل فى وزارات الخارجية بالدول العربية. أما المرحلة السياسية فتتم برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين، حيث يتم رفع تقرير عن أعمال اللجنة التحضيرية ويتم تبادل الكلمات السياسية ثم التوقيع على ما قد يكون هناك من إطارات تعاهدية جديدة أو محاضر اجتماعات أو مذكرات تفاهم. ويعقب ذلك فى أغلب الأحوال مؤتمرات صحفية يرد فيها رؤساء اللجان على استفسارات الصحفيين ورجال الإعلام.

وفى أدائنا المصرى خلال السنوات الثلاث التى قضيتها مسئولا عن قطاع الشؤون العربية بالخارجية المصرية (٢٠٠٤-٢٠٠٧) تم انعقاد ١٨ دورة للجان المشتركة مع ١٥ دولة عربية هى: «عمان وقطر والبحرين واليمن والأردن والجزائر وسوريا ولبنان والمغرب وليبيا والسودان وفلسطين وتونس وموريتانيا والكويت» (عقدت بعض هذه اللجان دورتين خلال السنوات الثلاث)، كما عقدت فى نفس الفترة أكثر من ٣٨ لجنة فنية متخصصة للقطاعات المختلفة (الزراعة، التجارة، الصناعة، المعارض، القوى العاملة والهجرة، السياحة، الطيران، النقل البحرى، الثروة السمكية، الإعلام، التبادل الثقافى، الأوقاف والشئون الدينية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البيئة، تطوير الخدمة المدنية والرقابة الإدارية، والتعاون الأمنى والقضائى. الخ). وكنا نحرص بقدر الإمكان على أن تتم المناقشات داخل هذه اللجان بالعمق والصراحة ومحاولة الابتكار فى وسائل تعزيز العلاقات. وكنا نحرص أيضا على أن تتضمن النواتج الختامية لهذه اللجان عناصر عملية محددة، بحيث يشمل هذا التحديد الإطار الزمنى للتنفيذ، والجهات المسئولة عن هذا التنفيذ ونقاط الاتصال التى يمكن الرجوع إليها فى كل جهة لمتابعة ما قد يطرأ من مشكلات. وكنا نحرص أيضا على أن تكون نواتج العمل فى هذه اللجان من النوع الذى يمكن أن يلمسه المواطن العادى والمتخصصون فى كلا البلدين وليس/ فقط ما يستشعره الموظفون الرسميون وأعضاء اللجان من ارتياح للاتفاقات النظرية و المبادئ والقواعد العامة.

لم أكن أخفى قلقى وأسفى حين تنتهى بعض فرق العمل الفنية والقطاعية فى المستوى التحضيرى إلى مشروع ورقة ختامية تحمل عبارات عامة من قبيل (اتفق الطرفان على مواصلة التشاور) أو (إحالة الموضوع إلى لجنة فرعية) أو (أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتطور العلاقات بين البلدين وتطلعهما إلى تحقيق المزيد). وكنت أرى أن مثل هذه الصياغات التقليدية تعبر عن ضعف مؤسف فى إرادة تطوير العلاقات وفقر فى قدرات الابتكار ومواجهة المشكلات. وكنت اكتشف فى بعض الأحيان أن الأعضاء والمندوبين الذين يلجأ ون إلى مثل هذه الصياغات لا يملكون فى الحقيقة تفويضا كافيا من جهاتهم التى يمثلونها للتصدى عمليا للمشكلات المطروحة، أو أن لدى البعض منهم أغراضا أخرى تستهدف معاودة السفر فى مهام خارجية أو اللقاء بالنظراء فى مناسبات أخرى. وكنت فى كثير من الأحيان أحاول - مع رئيس

الجانب المقابل - إعادة صياغة بعض هذه الفقرات القطاعية على نحو يخفف من عموميتها ولغتها الفضفاضة، وبما يجعلها أكثر تحديدا وأقرب إلى القياس والمتابعة، وذلك بإضافة عناصر تتعلق بالزمان والمكان والأهداف الرقمية والمهام المحددة. ورغم ما كان يكتنف هذه المحاولات فى بعض الأحيان من حساسيات محتملة من جانب بعض ممثلى الجهات الفنية، فإن الشعور بصدق النوايا وإخلاص الرغبة فى تحريك المواقف وتطوير العلاقات كان هو الشفيع فى معظم الأحوال.

وفى الأشهر الأخيرة التى سبقت تقاعدى عن العمل وانتهاء مهامى الرسمية فى الخارجية المصرية كنت أفكر جديا فى القيام بدراسة شاملة عن آلية اللجان المشتركة عموما مع الدول العربية أتناول فيها بالفحص والمراجعة إطاراتها القانونية وهياكلها التنظيمية وطبيعة أهدافها ونطاق عملها وتكلفتها المادية ومدى جدواها وفاعليتها فى تطوير العلاقات الثنائية بين مصر وفرادى الدول العربية، ونوعية البدائل الأخرى التى يمكن التفكير فيها كآليات جديدة تكون أكثر تحررا وأوفر قدرة على إحداث تحريك حقيقى وملموس فى حجم ومستوى وعمق العلاقات الثنائية. وكانت تراودنى فى ذلك أشكال عديدة لهذه الآليات، من بينها مثلا «آلية الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال» فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، و«آلية الدبلوماسية البرلمانية» التى يلتقى فيها ممثلو البرلمانات ورجال التشريع فى مصر والدول العربية لكى يوجهوا حكوماتهم فى اتخاذ ما يلزم وتجنب ما لا يلزم من إجراءات ومشروعات وأعمال تتعلق بعلاقات البلدين. كما راودتنى فكرة «مجالس الحكماء» التى يمكن أن تضم صفوة مختارة من رجال الفكر والتخطيط الاستراتيجى والبحث العلمى وقدامى المناضلين والخبراء من ذوى التجارب العريضة فى العلاقات العربية الذين يمكنهم وضع مخططات بعيدة المدى لتطوير وتعميق العلاقات العربية فى مستوياتها الثنائية مع ربط هذه العلاقات الثنائية بمستويات العمل العربى الأشمل.

كما راودتنى أفكار أخرى كثيرة عن كيفية تطوير الأداء الدبلوماسى لسفاراتنا المصرية فى العواصم العربية، وكيفية تمييز سفارات الدول العربية المعتمدة لدينا فى القاهرة بمعاملات وأفضليات خاصة تعبر عن خصوصية العلاقات التى تربط مصر بالدول العربية الشقيقة، وغير ذلك الكثير والكثير مما لم يسمح عمرى الوظيفى بمتابعته وبلورته.

ولست أدرى على أية حال... إن كانت ظروف «الإدارة».. و«الإرادة» من حولنا يمكن أن تسمح بمثل هذه الأفكار والطموحات، ولكننى أثق بأن الأجيال الجديدة من الشباب الدبلوماسى المصرى والعربى سوف يكون لديها ظروف وقدرات وإرادات من نوع آخر.

عمل المندوبية المصرية فى الجامعة العربية:

لم تكن شواغل العمل تحت قبعة المندوب الدائم لدى الجامعة العربية أقل حجما وتنوعا من تلك التى تجرى فى إدارة العلاقات المصرية الثنائية ولجانها المشتركة مع الدول العربية، ففى السنوات الثلاث التى قضيتها ممثلا لمصر بالجامعة العربية شاركت المندوبية المصرية فى اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين، والتى بلغ عددها ٢٣ اجتماعا (ستة اجتماعات فى دورات عادية + ١٧ اجتماعا استثنائيا وطارئا). وعلى مستوى وزراء الخارجية (١٦ اجتماعا عاديا واستثنائيا) وعلى مستوى القمة العربية لثلاث مرات (قمة الجزائر ٢٠٠٥، وقمة الخرطوم ٢٠٠٦، وقمة الرياض ٢٠٠٧).

وفى إطار تلك الاجتماعات انعقدت عدة لجان سياسية منبثقة عن مجلس الجامعة للنظر فى موضوعات بعينها (لجنة السلام، لجنة العراق، لجنة السودان) الخ، واجتماعات أخرى للجان العربية الدائمة وأخرى لبعض المنظمات والمجالس الوزارية والاتحادات العربية النوعية التى تستضيفها مصر على أراضيها.

وقد أضيف إلى كل ذلك نشاطات وفعاليات أخرى تدعو إليها الأمانة العامة للجامعة العربية مما يعكس طاقة الأمين العام وحيويته وتنوع أساليبه فى خدمة العمل العربى المشترك، فقد كانت هناك عدة لقاءات فى إطار ما أسماه السيد/ عمرو موسى بجلسات العصف الذهنى Brain Storming Meetings إلى جانب عدد آخر من المؤتمرات وحلقات البحث والأنشطة النوعية التى تتعلق بموضوعات تهم رجال الأعمال العرب، والمغتربين العرب، ومنظمات المجتمع المدنى العربية، والمبدعين الثقافيين والفنانين، كما كانت هناك أكثر من عشر مناسبات للالتقاء مع ملوك ورؤساء وشخصيات أجنبية تزور مقر الجامعة العربية، ومناسبات أخرى لتأبين عدد من القيادات العربية الراحلة فى ذمة الله أو لتكريم شخصيات عربية ذات عطاءات متميزة.

لم يكن الحضور المصرى فى كل تلك الاجتماعات واللقاءات والمناسبات الرسمية وغير الرسمية حضورا مراسميا صامتا، وإنما اتسم بالحركية والتفاعل والمساهمة الإيجابية حسب المقتضى. وكنا نحرص فى مكتب المندوب المصرى لدى الجامعة على تسجيل وتوثيق وقائع معظم هذه الاجتماعات والفعاليات فى تقارير ترفع تباعا إلى وزير الخارجية ويتم إبلاغ بعضها أيضا إلى بعثاتنا الدبلوماسية المصرية فى الخارج وإلى المؤسسات الوطنية المعنية داخل مصر. وفى فصل آخر من هذا الكتاب بعنوان (مصر والبوصلة المطلوبة لقيادة النظام العربى) يمكن للقارئ مراجعة أهم المشروعات والمقترحات والأدوار التى قامت بها الدبلوماسية المصرية خلال السنوات الماضية فى إثراء وتطوير العمل بمنظومة الجامعة العربية والتى يمكن أن يكون لها انعكاسات إيجابية فى مسيرة العمل العربى المشترك.

وهناك خصوصية أخرى تتعلق بدور مصر فى الجامعة العربية وعلاقة وزارة الخارجية والسلطات المصرية بالسيد الأمين العام. ورغم أن البعض يحاول تصوير هذه العلاقة ببعض أبعاد وزوايا سلبية مغلوطة، ويحاول توظيف رؤيته لها فى التدليل على ما يسميه تغلغل مصر وسيطرتها على عمل الجامعة العربية لينادى بعد ذلك برفع اليد المصرية عن الجامعة وتدوير منصب الأمين العام ليكون شغله بالتناوب بين الدول، فإن كثيرا من هذه الآراء والادعاءات يمكن تفنيدها من خلال الدفوع المنطقية التالية:

أولا: أن وجود مقر الجامعة العربية فى الأرض المصرية بحكم ميثاق الجامعة، شأنه كأى مقر لأية منظمة فى أية عاصمة أخرى - يستلزم بالضرورة وبحكم الاحتياجات اللوجستية والإدارية للمنظمة - قدرا أكبر من التواصل الدائم مع سلطات دولة المقر. وسواء كان هذا التواصل فى إطار توفير الخدمات البلدية لمبانى ومقار ومرافق المنظمة، أو فى إطار خدمات التأمين للشخصيات السياسية والبعثات الدبلوماسية، أو فى إطار المعاملات المصرفية اليومية، والاحتياجات المراسمية كاستخدام المطارات، والترخيص للمركبات والأدوات المستوردة، أو فى إطار تسهيلات الدخول والإقامة للبعثات الدائمة وللمشاركين القادمين من العواصم الأخرى - فإن المعيار الصحيح للحكم على طبيعة الصلة بين المنظمة وسلطات دولة» والمقر ينبغى أن يكون فى مدى الكفاية والكفاءة والانتظام فى تلبية احتياجات المنظمة والعاملين بها

ثانيا: ومن الناحية السياسية فإن أحدا من القائلين بسيطرة مصر على الجامعة العربية لا يستطيع إثبات انفراد مصر بوضعية خاصة عند اتخاذ القرارات الحاسمة فى أى من القضايا السياسية المحورية التى تناقش فى الأجهزة المختلفة للجامعة العربية. وقد صدرت بالفعل عدة قرارات سياسية وإجرائية مهمة لم تكن كلها تتفق مع الرؤى أو المواقف المصرية، وقد التزمت مصر بها وتعاملت على أساسها انطلاقا من مبادئ التضامن العربى المشترك. وإذا كان العنصر المكانى والصلات الشخصية القوية بين الأمين العام وزملائه السابقين فى الحكومة المصرية وفى وزارة الخارجية تسمح له أولهم بتبادل الرأى والالتقاء على المستوى الشخصى، فاليقين لدينا أن مثل هذه الاتصالات لم تكن فى يوم من الأيام من المحظورات أو المحرمات على أى أمين عام لأى منظمة دولية أو إقليمية، وإنما تكون العبرة فيما إذا كانت تلك الاتصالات بالأمين العام تؤدى إلى محاباة طرف ما فى العمل الرسمى بمزايا معينة أو تفضيله دون غيره حين يكون الأمر متعلقا بمصالح متعارضة مع مصالح أطراف أخرى.

ثالثا: وحتى إذا كانت الأمانة العامة قد عرفت فى بعض المراحل السابقة تعددا فى الشخصيات المصرية التى تختار لشغل مراكز قيادية وإدارية بالأمانة العامة - فإن هذا الاتجاه قد تعدل بوضوح خلال السنوات الأخيرة وأصبحت مناصب الأمناء المساعدين رؤساء القطاعات والإدارات ورؤساء المكاتب الخارجية موكولة إلى جنسيات عربية متنوعة، حسب مبدأ التوزيع الجغرافى العادل. ورغم أن لنا رأيا خاصا فى مسألة التطبيق الحرفى لمبدأ التوزيع الجغرافى وانعكاساته على مستوى جودة الأداء وإنتاجية العمل، ونفضل أن تسبقه معايير أخرى تتعلق بالمزايا النسبية فى المرشح - فإن مصر لا تزال عند احترامها لمبدأ التوزيع الجغرافى وترى أن أى تعديل بشأنه ينبغى أن يمر عبر القنوات والإجراءات والمراحل المنصوص عليها فى المواثيق الأساسية للجامعة العربية وغيرها من المنظمات العربية.

رابعا: وأخيرا يمكن الإشارة إلى أن الأوضاع والمزايا المتاحة للمصريين العاملين فى الأمانة العامة للجامعة تعتبر فى الواقع أقل من الأوضاع والمزايا المتاحة لغيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى. وربما تكشف بعض الشكاوى التى تلقتها المندوبية المصرية الدائمة

لدى الجامعة العربية خلال السنوات الماضية من جانب بعض هؤلاء الموظفين المصريين عن حقائق مؤلمة تدل - ضمن أمور أخرى - على ابتعاد الأمين العام عن شبهة التحيز للمصرين فى عمل الأمانة العامة.

«المواقع الصعبة» فى القاموس الدبلوماسى المصرى

يعتبر الدبلوماسيون فى مختلف الدول أن هناك فى خرائط المواقع الدبلوماسية الخارجية ما يسمى «بالمواقع الصعبة» أو «المواقع ذات الطبيعة الخاصة». وقد تختلف معايير «الصعوبة» والخصوصية فى النظم المعتمدة لعمليات التناقل الدبلوماسى لدى الدول. فبعض وزارات الخارجية فى الدول الغربية قد تعتبر «الرياض» مثلا من بين تلك المواقع التى تعتبر ذات طبيعة صعبة بالنسبة لدبلوماسييها، بينما لا يمكن لوزاراة خارجية أية دولة عربية أن تعتبر الرياض كذلك. وهكذا فما قد تعتبره دول الشمال الصناعية المتقدمة مواقع صعبة قد لا تعتبره كذلك دول الجنوب. وحتى بين دول الجنوب نفسها، فإن هناك اعتبارات خاصة تقيمها وزارات خارجية بعض تلك الدول لمواقع فى إفريقيا وفى جنوب شرقى آسيا، مما ينعكس على الترتيبات الإدارية والمخصصات أو الحوافز التى تمنح لدبلوماسييها المعتمدين فيها تخفيفا لهذه الصعوبات. ويمكن القول عموما بأن صعوبة الظروف المناخية والأحوال الأمنية غير المستقرة وتواضع البيئة الصحية وإمكانيات العلاج، تعتبر القواسم المشتركة فى معايير الصعوبة التى تعتمدها معظم خارجيات دول العالم عند تكييفها وتصنيفها لمدى ودرجة الصعوبة للمواقع الدبلوماسية. وتزيد بعض الدول عددا من المعايير الأخرى لتلك «الصعوبة»، وذلك بإدخال مدى توافر «مؤسسات التعليم المناسبة لأبناء الدبلوماسيين» أو مدى توافر إمكانيات التنقل والاتصال داخل الدولة الموفد إليها وفيما بينها والعالم الخارجى إلى جانب بعض المعايير الأخرى.

ومثل هذه الصعوبات الأمنية والمناخية والصحية والخدمية يتم معالجتها أو التعويض عنها خلال ترتيبات تنظيمية قد تختلف من دولة لأخرى. فهناك دول تعالج هذه الصعوبات من خلال خفض مدد انتداب أو إلحاق موظفيها بسفاراتها فى هذه المواقع وتنقلهم منها إلى مواقع أخرى لاستكمال مدد عملهم بالخارج، وهناك دول أخرى تمنح موظفيها العاملين فى هذه المواقع «إجازات» أو «بدلات مادية» أكثر مما تمنح لزملائهم فى المواقع الأخرى. وهناك دول تضيف بعض التعويضات الأدبية كالترقية الاستثنائية لهؤلاء العاملين فى المواقع الصعبة مما يرفع من معنوياتهم ويشجعهم على الاحتمال ومواصلة العطاء الوظيفى.

ويرى البعض من أبناء المهنة الدبلوماسية مع ذلك أن ما يتعرضون له فى هذه المواقع ذات الظروف المهنية الصعبة يفوق أحيانا كل أنواع التعويض والمعالجة والتخفيف، خاصة حين يتعلق الأمر بالتعرض لأمراض وبائية أو مزمنة أو التعرض لحوادث أمنية وأعمال إرهابية قد تبقى آثارها فى أجسام ونفوس الدبلوماسيين وعائلاتهم لفترات طويلة.

وهناك، إلى جانب الصعوبات المعيشية والأمنية السابقة، نوع آخر من الصعوبات المهنية التى ترتبط بطبيعة الظروف السياسية والثقافية والإدارية للدول الموفدين إليها، ودرجة العلاقة التى تربط بينها وبين الدول الموفدة. مثل هذه الصعوبات لا يكون له فى أغلب الأحوال – معالجات تعويضية وإنما يلزم على الدبلوماسى تقبل ما تفرضه هذه المواقع من تحديات مهنية ووظيفية، والعمل على ترويض ما يواجهه فيها من عقبات وعراقيل. ولعل أبرز أمثلة هذا النوع من الصعوبات تلك التى تتمثل فى تفشى البيروقراطية والفساد الإدارى فى الأجهزة الحكومية للدول المضيفة وتواضع الحجم المتاح من المعلومات فيها، وفرض قيود على حرية الحركة المتاحة للدبلوماسى فى تنقلاته واتصالاته مع مختلف الجهات، وحساسية النظام السياسى القائم فى تلك البلدان إزاء اتصالات وتحركات الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لديه، خاصة حين يتعلق الأمر بالاتصال بالقوى والأحزاب والتجمعات الأهلية.. بالإضافة إلى صعوبات من نوع آخر قد تفرضها طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلدين والتى تمر أحيانا بمراحل فتور وبرود بسبب مشكلة هنا أو مشكلة هناك.. إلى جانب ما تحمله الثقافة السائدة فى بعض الأحيان من صور سلبية مسبقة عن حضارة الدولة الموفدة وطبائع شعبها!

وفيما يلى عرض لبعض جوانب الصعوبات فى ثلاثة من مواقع العمل الخارجية التى شهدت بعضها بنفسى، علما بأن هناك من الدبلوماسيين المصريين من يرى أن هناك مواقع أخرى أكثر صعوبة وتعقيداً.

خبرة الدبلوماسية المصرية فى تل أبيب وغزة ورام الله:

منذ أول يوم لافتتاح السفارة المصرية فى تل أبيب ظلت الظروف المحيطة بوظيفة الدبلوماسى المنقول للعمل هناك محفوفة بكثير من المحددات والصعوبات. ولعل أول تلك المحددات المفارقة المحسوسة يوميا بين المواقف السياسية المعلنة فى العواصم العربية إزاء

السياسيات والممارسات الإسرائيلية من ناحية وبين مقتضيات: والتزامات العمل الدبلوماسى الذى هو فى أصله – وبمقتضى تعريفه الإصطلاحى – يستلزم تهدئة التوتر وترويض العلاقات وإبعادها عن دوائر التشنج وموارد القطيعة والبحث عن جوانب الالتقاء وبناء جسور التفاهم. ونظرا لتواضع المعرفة الشعبية فى بلادنا بالفوارق ما بين (السياسة) و (الدبلوماسية) وما بين دور (السياسى) ووظيفة (الدبلوماسى)، فإن الخلط الذى يحدث بينهما فى كثير من الأحيان يسبب أرقا وألما لدى الدبلوماسى المحترف، ربما لا يستطيع أحد أن يتصوره بنفس القدر ونفس الأبعاد. ويزيد فى حالة الموقع الإسرائيلى تعقيد آخر ناجم عن مخزون معين من التراكمات النفسية والعاطفية التى تربى عليها الدبلوماسى العربى منذ نشأته فى ظلال حالة العداء التاريخى بين بلاده ودولة إسرائيل، والتى طالت لأكثر من ثلاثين سنة فى الحالة المصرية وأكثر من أربعين سنة فى الحالات الفلسطينية والأردنية. والواقع أن مثل هذه التراكمات التراثية لا يمكن إغفالها أو تجميدها تماما حتى لدى أكثر الدبلوماسيين امتلاكا للناحية الحرفية والتجرد المهنى والموضوعية، فهى موجودة، ويمكن تلمسها ولو بنسب ودرجات مختلفة حتى فى الأشخاص العاملين بأكبر وأهم الأجهزة الدبلوماسية فى العالم والتى يفترض أنها تعمل وفق حسابات موضوعية واعتبارات القوة والمصالح المجردة.

وللمرء أن يتصور فوق هذه العوامل النفسية والسياسية – قدر ونوع الأخطار الأمنية التى تحيط بالدبلوماسيين العرب العاملين فى سفارات بلادهم بتل أبيب، وما يتعرضون له من تضييق فى الحركة من جانب السلطات المحلية، فضلا عما قد يتعرضون له من تهديدات بعض القوى العربية وغير العربية المعارضة لسياسة السلام مع إسرائيل والرافضة لكل أشكال التطبيع فى العلاقات العربية الإسرائيلية.

ونفس ما يحدث للدبلوماسى العربى فى تل أبيب يحدث لزميله المعتمد فى «غزة» أو «رام الله»، وهى مناطق لا يمكن دخولها إلا من خلال المعابر البرية ونقاط التفتيش الإسرائيلية.

ويذكر لنا أحد الدبلوماسيين المصريين أن عملية دخوله إلى غزة كانت تمر بسبع مراحل، أولاها التوقف فى الجانب الفلسطينى (بيت حانون)، ثم التوجه بالسيارة عبر ممر ضيق حتى البوابة الإسرائيلية، وبعد النداء من الجانب الإسرائيلى على صاحب السيارة يخرج الدبلوماسى من السيارة متوجها على قدميه إلى الإسرائيليين لتسليم جواز السفر، وبعد ذلك

يعود إلى سيارته ليتجاوز البوابة ويوقف سيارته داخل مربع مرسوم بدقة على الأرض، ثم يقوم الأمن الإسرائيلى بتفتيش السيارة بواسطة الكلاب البوليسية أولا ثم يقوم الدبلوماسى بتسليم سيارته بعد ذلك لعنصر إسرائيلى يأخذ السيارة إلى ورشه مغلقة لاستكمال تفتيشها بالكامل، وبعد نحو ساعة أو أكثر يتسلم الدبلوماسى سيارته ليتوجه بها إلى سلطة الجوازات الإسرائيلية لإنهاء إجراءاته، ثم يتسلم سيارته ليغادر بها معبر إريتز إلى داخل غزة.

ويعرض دبلوماسى آخر لبعض الأحوال التى تعرض لها أعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية والأردنية والأجنبية فى قطاع غزة خلال فترة الحرب الأهلية التى نشبت بين رجال حركة حماس وممثلى السلطة الفلسطينية، وما شهدوه خلالها من فظائع بين الأخوة الفلسطينيين يندى لها جبين أى عربى وأى أنسان.

السفارة فى بلجراد أثناء حكم ميلوسفيتش:

كانت وظيفة الدبلوماسى العربى فى بلجراد منذ تفكك الدولة اليوغسلافية السابقة وحتى زوال نظام ميلوسفيتش محوطة بعدة اعتبارات لا تقل صعوبة وتعقيدا وتداخلا عن تلك التى تحيط بموقع تل أبيب، وإن اختلفت فى النوع والاتجاه. فالدبلوماسية العربية فى يوغسلافيا ميلوسفيتش ظلت موزعة أفقيا ورأسيا ما بين الحرص على استبقاء علاقات المصالح والتعاون الاقتصادى والفنى التى كانت قائمة مع مختلف وحدات ما كان يعرف سابقا باتحاد الجمهوريات الاشتراكية اليوغسلافية، وبين الحرص على مساندة الأمانى والتطلعات الثقافية والدينية للمسلمين فى هذه الجمهوريات، والذين يمثلون تقريبا ثلث عدد سكانها. وهى أمور تبدو صعوبتها فيما كان يكتنفها من احتمالات التداخل بين مقتضيات الأخوة الدينية واعتبارات القانون الدولى ومبادىء العلاقات الدبلوماسية. وكان يزيد من صعوبة هذا الموقع الدبلوماسى فى تلك الفترة أن أى تطوير لمستوى ونوع العلاقات العربية مع أى من الجمهوريات الجديدة يعتبر بطريقة تلقائية نوعا من الجفاء مع بعض الجمهوريات الأخرى، الأمر الذى كان يستدعى مزيدا من التدقيق والتوازن فى الحسابات السياسية وفى الخطوات الدبلوماسية وفى توقيتها. كذلك زاد من حساسية العمل فى بلجراد أثناء حكم ميلوسفيتش، ما كان هناك من توازنات وحسابات دقيقة ومعقدة فى المصالح الثنائية والدولية والعلاقات المرحلية والجزئية

التى كانت تربط بعض الدول العربية وبعض القوى الأوروبية والأمريكية والروسية ودول جنوب ووسط أوروبا، وما تحمله هذه العلاقات من انعكاسات على مسار وإيقاع العلاقات العربية مع بلجراد والأطراف اليوغسلافية الأخرى..

كان هناك فوق ذلك عنصر آخر يتعلق بدور الإعلام الدولى فى رسم وتكريس صور معينة للأحداث وصانعى الأحداث فى يوغسلافيا، والتى كان يتم نقلها بطريقة شبه أوتوماتيكية إلى وسائط الإعلام المحلية فى البلدان العربية لتشكل بعد ذلك رأيا عاما ضاغطا على صانعى السياسات والمواقف الرسمية، الأمر الذى أدى فى بعض الأحيان إلى خلق ما يشبه الخطاب المزدوج فى بعض المواقف العربية: خطاب سياسى ودبلوماسى واقعى وخطاب ثقافى ودينى معاد لبلجراد، مع ما يعنيه ذلك من صعوبات تضاف إلى الممارسة الدبلوماسية اليومية فى الميدان.

كانت هناك سمات أخرى يتسم بها العمل الدبلوماسى فى بلجراد مما تزيد من خصوصيته وصعوبته بالنسبة للدبلوماسى المحترف. ذلك أن النظام السياسى الذى كان سائدا فى هذه البلاد ظل محكوما ببعض الضوابط والمحددات التى جعلت الحصول على المعلومات وتداولها من العمليات المجهدة والشائكة، كما أن اللغة الوطنية المستخدمة فى تلك البلاد ليست من اللغات العالمية التى يسهل تعلمها والاستفادة بها فى مواقع أخرى، كما أن الشعور الوطنى الجارف فى هذه البلاد كان ولا يزال من النوع الذى يتعامل مع الثقافات واللغات ومواد الإعلام الأجنبية بنوع من التحفظ والانتقائية الشديدة وربما التشكك أيضا. وقد يكون ثمة أعذار وراء كل هذا من واقع حالة التحدى والاستنفار التى تعرضت لها يوغسلافيا الاتحادية وصربيا على وجه الخصوص فى علاقاتها الإقليمية والدولية خلال فترة حكم الرئيس السابق ميلوسفيتش.

وتعتبر قلة عدد السفارات العربية فى بلجراد، فى حد ذاتها، أحد عناصر الصعوبة التى كانت تواجهها الدبلوماسية العربية عموما فى هذا الموقع. ففى عهد حكومة ميلوسفيتش كان هناك فقط عشر سفارات عربية (سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين – العراق – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – ومصر).. ثلاث منها فقط يرأسها سفراء كاملو التفويض (سوريا – ليبيا – ومصر)، بينما يرأس باقى البعثات العربية قائمون بالأعمال تراوحت درجاتهم بين

مستشار وسكرتير أول. ولم يكن هناك أى تمثيل لجامعة الدول العربية فى بلجراد ولا حتى مجلس للسفراء العرب، كما لم توجد مؤسسات سياسية أو إعلامية أو اقتصادية أو ثقافية ذات طابع قومى عربى باستثناء مدرسة عراقية ثانوية ومدرسة ليبية أخرى تتبعان السفارتين، وجمعية للصداقة اليوغسلافية العربية ذات أنشطة محدودة.

وفضلا عن كل ذلك، كان هناك قدر من التباين الملحوظ فى مواقف الدول العربية ذاتها تجاه المشكلات اليوغسلافية القائمة فى تلك الفترة، وربما إستمر هذا التباين إلى حد ما، حتى من بعد سقوط نظام ميلوسفيتش، الأمر الذى يزيد من صعوبات العمل العربى الجماعى الفاعل.

ورغم محدودية عدد أعضاء السفارة المصرية فى بلجراد فى ذلك الوقت وعدم وجود أية مكاتب فنية ملحقة للسفارة سوى المكتب التجارى، فإن الحضور المصرى فى الساحة اليوغسلافية أثبت نفسه خلال تلك السنوات الصعبة من خلال الجهود الإعلامية التى قامت بها السفارة لنقل تطورات الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية فى مصر إلى المؤسسات والأفراد فى المجتمع اليوغسلافى، والتى تم التركيز فيها على توضيح نموذج التعايش الدينى والاجتماعى بين المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى والآليات المنظمة لمبدأ المواطنة. كما قامت السفارة بتنشيط الحركة السياحية اليوغسلافية إلى مصر، باستخدام خط الطيران الذى تم افتتاحه فى صيف ١٩٩٧، وبربط شبكة من الاتصالات والمتابعات المنتظمة مع شركات السفر والسياحة اليوغسلافية للترويج للمنتج السياحى المصرى. كذلك حرصت السفارة على بناء جسر منتظم من اللقاءات مع فئات جديدة من الطلاب وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والإعلام والرياضيين، وعلى الأخص تلك التى لم يسبق لها أن عايشت فترات الازدهار السابق فى العلاقات المصرية اليوغسلافية.

ورغم الجهود الضخمة التى قامت بها السفارة والمكتب التجارى المصرى فى بلجراد، فإن الصعوبات الاقتصادية والتمويلية التى كان يواجهها الاقتصاد اليوغسلافى فى تلك الفترة، وفى ظل الجدار الخارجى للحظر الدولى، حالت دون تطوير حجم التبادل التجارى وتوسيع دوائر التعاون الاقتصادى على النحو الدى كان يمكن تحقيقه فى ظل ظروف أخرى.

وقد أضافت ظروف الحرب التى شنها حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى مارس ١٩٩٩ ضد نظام الحكم فى بلجراد أنواعا جديدة من صعوبات العمل فى هذا الموقع الدبلوماسى، حيث توقفت تماما حركة الحياة الطبيعية فى بلجراد، خاصة بعد قصف الطيران الأمريكى المبانى الحكومية ومراكز القيادة والسيطرة والجسور والمحاور الرئيسية فيها، كما أدى انقطاع الكهرباء وتهديد مرفق المياه، وتوقف حركة الموانى وإغلاق المطارات وتناقص المخزون الغذائى إلى شلل أصاب معظم أركان الحياة فى صربيا وفى إقليم كوسوفو — مما دفع معظم الدول إلى إغلاق سفاراتها وترحيل العاملين فيها إلى بلادهم. ولن أخوض هنا فى شرح الصعوبات والأهوال التى شهدها الدبلوماسيون المصريون والعاملون فى السفاره خلال فترة رحيلهم عن بلجراد، والتى انتهت بمجرد وصولهم إلى بودابست ومنها إلى القاهرة.

«بغداد» بعد الاحتلال: أصعب مواقع العمل الدبلوماسى:

لم تقتصر صعوبة الوضع فى بغداد على تعدد وتوالى أعمال المقاومة والتفجيرات المفخخة الموجهة إلى قوات الاحتلال الأجنبى وإلى رموز النظام الجديد، بل طالت تلك الحوادث الأمنية عددا كبيرا من الدبلوماسيين العرب والأجانب الموجودين فى العاصمة العراقية، مما أدى إلى اعتبار «بغداد» من أكثر مواقع العمل الدبلوماسى صعوبة وخطورة فى الفترة الراهنة. ويزيد على ذلك صعوبات عملية أخرى تحيط بعمل السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية فى بغداد مما يعطل انتظام وظائفها المعتادة. وأولى هذه الصعوبات الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائى، وسوء مستوى الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الإنترنت، فضلا عن عدم توافر الخدمات الصحية والعلاجية المناسبة. وقد ترجع أسباب هذه الصعوبات إلى الوجود العسكرى الأجنبى، ورغم ما يوفره هذا الوجود العسكرى من وسائل حماية وتأمين لسفارات الدول المشاركة فى التحالف الدولى، ولمؤسسات وشخصيات نظام الحكم الجديد فى العراق، فإنه لم يستطع فى كثير من الأحوال أن يوفر مناخا أمنيا كافيا لعمل باقى السفارات والبعثات الدبلوماسية، كما أنه — بذاته — أدى إلى تعطيل وتشويش لمعظم أجهزة الإتصال المتاحة لسفارات وبعثات تلك الدول الأخرى. (لوحظ الانقطاع الكامل لعمل التليفونات الخلوية

وشبكات الاتصال الأخرى فى بعض مناطق بغداد بمجرد وصول بعض الشخصيات السياسية أو العسكرية المهمة القادمة من الدول الكبرى إلى العراق).

ويضيف من صعوبات العمل فى بغداد ما أدت إليه مرحلة تغيير النظام السياسى من اضطراب واضح فى إدارة الخدمات، وتفشى ظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية الطائفية. الأمر الذى لم يقتصر تأثيره فقط على حياة العراقيين اليومية، وإنما على عمل وأداء البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة فى بغداد. ولك أن تتصور قدر المعاناة والتكلفة الباهظة التى تقتضيها عمليات حصول السفارات والبعثات الدبلوماسية على الوقود اللازم لتشغيل السيارات والمولدات الكهربائية، والحصول على مياه نقية سالمة من آثار التلوث والإشعاع، فضلا عما يقتضيه التحرك من وإلى مطار بغداد الدولى من إجراءات أمنية مطولة.. ولك أن تتصور أيضا قدر الصعوبة فى الانتقال إلى أى مستشفى أو عيادة للعلاج عند الإصابة بأى من الأمراض أو الحوادث الطارئة..

تضطر كل هذه الظروف والأسباب معظم الدبلوماسيين والعاملين بالسفارات والبعثات الأجنبية إلى ترك عائلاتهم فى بلادهم والانتقال للعمل وحدهم فى بغداد، بما يتضمنه ذلك من أعباء نفسية وإنسانية واجتماعية كبيرة.. وربما أعباء مادية أيضا. ويسود اعتقاد لدى معظم الدبلوماسيين والعاملين فى البعثات الدبلوماسية الأجنبية بأنهم معرضون لنفس ما يتعرض له جنود القوات الأجنبية من أمراض نفسية وعصبية، مما يجعلهم يحصلون على إجازات أكثر دورية يقضونها خارج العراق.

والظن أنه مهما حاولت وزارات الخارجية فى مختلف الدول إقناع موظفيها وتعويضهم بمختلف أنواع التعويض عن عملهم فى بغداد، فإن الآثار السلبية لمثل هذه التجربة يمكن أن تظل باقية مع أصحابها لفترة طويلة.

الدبلوماسيون... فى أوقات الحرب
وقصة السفير الشهيد إيهاب الشريف

قيل قديما إن «الحرب امتداد للدبلوماسية.. ولكن بوسائل أخرى».. إلا أن ذلك لا يعنى أن تتوقف الدبلوماسية تماما عند اندلاع الحروب. نعم تخفت العلاقات المباشرة أو تتعطل مؤسسات التمثيل الرسمى بين الأطراف المتنازعة بمجرد اندلاع العدائيات والأعمال العسكرية، لكن أنواعا أخرى من الاتصالات والأنشطة الدبلوماسية تبدأ فى تلك المرحلة فيما يعرف «بدبلوماسية الطوارىء» أو«دبلوماسية القانون الدولى الإنسانى». وتتم الأنشطة فى معظم الأحوال بالتنسيق مع منظمات الإغاثة الدولية، ولجان الصليب والهلال الأحمر. وتتضمن أنشطة هذه المنظمات حينئذ كل ما يتصل بحماية المدنيين، ورعاية اللاجئين والمشردين والنازحين، ومعاملة أسرى الحرب وتسليم جثث القتلى، وقد يدخل فى تلك الأنشطة أيضا حماية التراث الثقافى الواقع فى مسرح العدائيات، وتأمين حياة وحركة الإعلاميين والمراسلين الحربيين أثناء قيامهم بأعمالهم فى ميادين الحرب.

وإذا كانت اتفاقيات جنيف الأربع التى أبرمت دوليا فى أواخر الأربعينيات من القرن العشرين تمثل المظلة القانونية الأكثر شمولا فى مجال تنظيم التواصل بين الأطراف المتحاربة وتأمين الحقوق والوفاء بالالتزامات فى هذه المجالات السابق ذكرها، إلا أن هناك عددا آخر من مراجع أو مصادر القانون الدولى مما يتصدى لمعالجة بعض الأوضاع والعلاقات الدبلوماسية أثناء الحرب، كالجزء الخاص من «اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية» المتعلق بحماية مقار البعثات الدبلوماسية والعاملين بها عند انقطاع العلاقات وعند ترحيلهم، وكيفية إدارة المصالح والأعمال القنصلية للدول ومواطنيها فى حالة حدوث اضطراب أو انقطاع فى تلك العلاقات.

كذلك تتضمن أعمال وقرارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، والأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر، زخما كبيرا من الترتيبات العملية المتفق عليها بشأن حقوق والتزامات الدول فى حالات

الطوارئ كالحروب والزلازل والأوبئة والصراعات الأهلية التى تؤدى إلى نزوح جماعى وهجرة أعداد كبيرة من السكان خارج بلادها.

ولا يقتصر دور الدبلوماسية فى أوقات الحرب على هذه الأبعاد والترتيبات ذات الطابع الإنسانى، بل إن لها دورا مهما وحيويا فى مجالات وقف العمليات العدائية ووضع الترتيبات اللازمة لإنهاء الحروب من خلال الأدوار التى تقوم بها فى العادة المنظمات والأجهزة الدولية المفوضة بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين كمجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وربما أيضا بعض المنظمات الإقليمية المعنية بفض وتسويه المنازعات وحفظ السلام. والملاحظ بصفة عامة أن الدبلوماسية فى مثل هذه الحالات تكون مرتبطة فعلا وبفعالية بحالة توازن القوى فى ميادين الصراع، حيث ترتبط توقيتات التحرك الدبلوماسى لوقف الحرب، واختيار الوسائل المناسبة لتسوية النزاع بمدى تحقيق وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء الحروب كما ترتبط باحتمالات توسع دائرة النزاع إلى مناطق أبعد من مسرح العمليات الذى انطلقت فيه العدائيات، أو تعرض المدنيين فى دائرة الحرب لأخطار جسيمة.

وفيما يتعلق بالجوانب العملية لإدارة البعثات الدبلوماسية أثناء الحروب والنزاعات المسلحة - ورغم أن الدول تختلف فيما تقوم به من ترتيبات وإجراءات لتأمين دبلوماسييها ومقار بعثاتها واتصالاتها أثناء الحروب - فإن هناك بعض القواسم المشتركة التى يتم اتخاذها من جانب، كترحيل عائلات الأعضاء والعناصر غير الأساسية من العاملين فى السفارات كمرحلة أولى، وتأمين الوثائق السرية وأرشيف معلومات البعثة والأرصدة والحسابات البنكية، بالإضافة إلى توفير المخزون اللازم لإعاشة باقى الأعضاء، والتحسب لاحتمالات انقطاع وسائل الحياة الضرورية كالمياه والكهرباء أو المواد الغذائية وإغلاق الصيدليات. ويأتى ضمن الترتيبات المطلوبة أيضا وضع خطط بديلة لكيفية الخروج من الدولة المضيفة فى حالة تعرض العاصمة ومناطق السفارات للأعمال الحربية أو أعمال الفوضى والشغب فى ضوء احتمالات توقف حركة الطيران المدنى من وإلى الدولة الضالعة فى الحرب واحتمال قصف الطرق والجسور والموانئ والمطارات أثناء العمليات الحربية. وأخيرا الحفاظ بقدر الإمكان على وسائل اتصال فاعلة بين البعثة الدبلوماسية وعاصمة الدولة الموفدة، واستخدام البدائل الممكنة لتحقيق هذا الاتصال وضمان استمراريته بهدف الإبلاغ عن تطورات الموقف أولا بأول.

ومن ناحية أخرى، تقوم السفارات والبعثات القنصلية باتخاذ إجراءات معينة بالتنسيق مع السلطات الدولة المعنية لتأمين سلامة الجالية الوطنية، بما فى ذلك الترتيبات الخاصة بترحيل عناصر من الجالية وإعادتها إلى الوطن أو نقلها بعيدا عن مناطق العمليات العسكرية، وذلك بشكل يخلو من التوتر والارتباك، ويحافظ فى نفس الوقت على مشاعر أهل الدولة التى تتعرض للحرب، ومصالح النازحين أنفسهم. كما يلزم العمل فى مثل هذه الحالات الطارئة على تأمين مكاتب الشركات الوطنية الموجودة بمنطقة الحرب، وتسجيل وتوثيق ممتلكاتها ومنقولاتها تحسبا لأى احتمالات. ويتم فى بعض الحالات الاضطرارية اعتماد بعض الاستثناءات فى شروط إصدار وثائق السفر بالنسبة لبعض فئات المواطنين مراعاة للظروف الطارئة وعنصر العجلة، مع ضرورة التنسيق فى ذلك مع الجهات الوطنية فى الدولة الموفدة. كما يلزم فى كل الأحوال تدبير وسائل انتقال مأمونة لعائلات المواطنين العائدين إلى الوطن فى أوقات الحروب وتأمين محطات التوقف ومواد الإعاشة عبر الطرق المختارة للعودة.

وتلجأ كثير من الدول فى مثل هذه المواقف إلى إنشاء غرف عمليات أو مجموعة طوارىء لإدارة الأزمات تقوم بتنسيق شامل لكل ما يلزم لعودة المواطنين من إجراءات وترتيبات قنصلية وجمركية وصحية وعمليات نقل وإيواء الخ. ولعلنا نذكر فى ذلك التجربة المفيدة التى مرت بها وزارة الخارجية المصرية فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى لترحيل المواطنين المصريين من الكويت فى أعقاب الغزو العراقى للبلاد و التى أدارتها الوزارة باقتدار وبالتنسيق مع كافة الأجهزة القنصلية والأمنية فى مصر وخارجها.

خبرتى فى كل من يوغسلافيا والعراق:

ومن واقع التجارب الميدانية التى خبرتها شخصيا خلال عملى سفيرا لمصر فى بلجراد (١٩٩٧-١٩٩٩) ورئيسا لبعثة الجامعة العربية فى العراق (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، يمكن القول بأن من أبرز المهام المطلوبة من السفير المعتمد فى مناطق تشهد أعمالا حربية – بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره- أن تكون لديه صورة دقيقة لتطور العمليات العسكرية وتوقعات النتائج كى ينقلها تباعا إلى بلاده أو إلى المنظمة التى يتبعها، وقد يلجأ السفير فى حالة عدم وجود ملاحق عسكريين بالبعثة الدبلوماسية التى يرأسها إلى الاستعانة ببعض الخبراء العسكريين القدامى

من مواطنى الدولة الموفد إليها أو من الخبراء الأجانب والملاحق العسكريين التابعين لسفارات أخرى لشرح دلالات العمليات الحربية التى تجرى وتفسير أهدافها وتقييم نتائجها المرحلية. ومن المهم للغاية أن تكون لدى الدبلوماسى تقديراته الدقيقة لانعكاسات الحرب على مصالح بلاده أو الجهة التى يمثلها سواء فى المجالات التجارية أو بالنسبة لأوضاع وسلامة الجاليات الوطنية وحركة السياحة والطيران وأى مرافق وطنية أخرى موجودة فى مسرح العمليات أو قريبة منه.

ومن المهم أيضا أن يكون لدى الدبلوماسى أفكاره ومقترحاته بشأن الدور الممكن الذى يمكن أن تقوم به دولته أو الجهة الموفدة له فى إنهاء الحرب والعمليات القتالية وتخفيف آثارها على المواطنين المدنيين، بما فى ذلك مقترحاته بشأن المواقف الدبلوماسية المطلوبة، والمساعدات الطبية، والإغاثة العاجلة، أو بالنسبة لفتح الحدود أمام النازحين وغير ذلك من وسائل وبدائل حسب المقتضى.

كما يلزم للدبلوماسى الحفاظ على قنوات اتصال مستمرة مع العناصر الدبلوماسية المناظرة فى البعثات الأخرى، وذلك لتبادل التقييمات والتقديرات الخاصة بالوضع الميدانى والتعاون فيما يلزم من ترتيبات لوجستيكية تتعلق بوسائل الإعاشة تحسبا لاحتمالات انقطاعها عن مقار البعثات الدبلوماسية لفترات غير معروفة.

ومن الضرورى أيضا ان يحرص الدبلوماسى المعتمد فى منطقة تشهد عدائيات أو أعمالا حربية على التقليل بقدر الإمكان من التصريحات العلنية أو إصدار أحكام قاطعة بشأن العمليات الحربية وتطوراتها، وأن يترك ذلك لعاصمة بلاده أو لرئاسة المنظمة التى يتبعها.

كذلك من المهم أن يراعى الدبلوماسيون الأجانب، فى مثل هذه الحالات، مشاعر الأهالى وظروف البلاد التى تتعرض، للأزمات الحربية وذلك من خلال إلغاء أى مظاهر أو أنشطة احتفالية للبعثة أثناء فترة الحرب، والاهتمام باحتياجات الإغاثة الإنسانية للمتضررين من المدنيين بين مختلف الأطراف المتصارعة دون تمييز بينهم.

وأذكر أننى فى رئاستى لبعثة الجامعة العربية بالعراق، كنت حريصا كل الحرص على الاحتفاظ للبعثة بمسافة متساوية مع جميع الفرقاء والطوائف العراقية المتصارعة، سواء كان

ذلك فى عدد اللقاءات التى أجريتها مع القيادات الشيعية والسنية والكردية والعربية الرسمية وغير الرسمية أو حتى فى اختيار العاملين المحليين بالبعثة من مختلف الطوائف والشرائح والانتماءات، أو فى اللقاءات الإعلامية مع مختلف الصحف والوكالات والمحطات التلفزيونية العراقية.

ورغم أننى لم أكن ملزما بإبداء مجاملات فى الإطار الدينى أو المذهبى من موقعى الرسمى، فإننى حرصت فى بعض الأحيان على تلبية الدعوة لحضور بعض مجالس العزاء الحسينية حتى أثبت للقوى الشيعية فى العراق أننى والمؤسسة التى أمثلها لا نتخذ مواقف الإنكار لمذهب دينى فى ذاته ولا لطقوس أشياعه وعاداتهم مهما اختلفنا معهم فيها، وإنما نبنى مواقفنا الرسمية على ضوء التصرفات السياسية ومدى العمل الحقيقى من أجل الوحدة الوطنية الجامعة وتحقيق السيادة والاستقلال للبلاد. وأظنهم – والجميع – قد تحققوا بالفعل من هذه الثوابت والمنطلقات التى تحكم عمل الجامعة العربية.

وفى تجربتى السابقة فى بلجراد – كنت أحرص أيضا على موازنة اتصالاتى الرسمية مع الحكومة الصربية فى العاصمة باتصالات موازية مع القيادات الإسلامية فى «بلجراد» و «نيش» و «كوسفو»، وعلى تقديم ما يمكن تقديمه لهذه الشرائح الإسلامية المستضعفة من دعم أدبى أو مادى فى إطار من الشفافية والعلانية والوضوح. وقد ظهرت آثار هذا التوازن الدبلوماسى أثناء الحرب التى شنها حلف الأطلنطى ضد جمهورية يوغسلافيا الاتحادية فى مارس ١٩٩٩ حين أظهرت كل من العناصر الصربية وقيادات الطوائف الإسلامية فى بلجراد استعدادها لمساعدتنا فى تأمين انسحاب أعضاء السفارة المصرية وإغلاقها مؤقتا بعد تفاقم الضربات الجوية الأمريكية الموجهة إلى رموز وأركان النظام الحاكم ومرافقه الرئيسية بالبلاد، والتى طالت آنذاك مقار عدد من البعثات الدبلوماسية الأجنبية. وكان تعاون العناصر اليوغسلافية معنا – مسيحيين ومسلمين – فى تنظيم عمليات ترحيل أعضاء السفارة وتأمينها أثناء غيابنا المؤقت – دليلا على توازن الأداء المهنى للسفارة المصرية طوال فترة ما قبل الحرب وأثناءها، ودليلا على ما اكتسبناه لبلادنا من صداقات واسعة واحترام وتقدير على المستويات الرسمية والأهلية

قصة السفير الشهيد إيهاب الشريف:

ورغم كل ما هو معروف وكل ما يقال عن الترتيبات والاحتياطات المفترض اتخاذها لتأمين الدبلوماسيين ومقار البعثات الدبلوماسية الأجنبية أثناء تعرض البلاد لأخطار الحروب والصراعات الأهلية والاضطرابات الأمنية، فإن القدر يلعب فى بعض الأحيان أدوارا خاصة لا قياس لها أو بها أو عليها، وقد يكون لمثل هذه الأدوار والحالات قيمتها الكبرى فى تأكيد القواعد الأساسية والثوابت المعلومة فى المهنة الدبلوماسية بالضرورة. وقصة استشهاد السفير المرحوم إيهاب الشريف رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية السابق فى العراق تقدم المثال الناصع فى هذا الشأن.

كان المرحوم السفير إيهاب الشريف معروفا منذ بداية التحاقه بالسلك الدبلوماسى بحبه الشديد للعمل وتفانيه فيه، وكان معروفا أيضا بإنسانيته العالية ووطنيته العاقلة وبمنهجه العلمى فى معالجة الأمور، وكان فوق ذلك إنسانا رهيف الحس، تأسره الكلمة الطيبة ويسعى بشعوره الفنان وبتطلعه المتجدد للمعرفة إلى البحث فى المجهول من أمور وارتياد المهجور من هوايات ومجالات. وإذا كانت تلك السمات والمؤهلات يمكن أن تجعل من صاحبها دبلوماسيا ناجحا فى معظم المواقع السياسية والجغرافية فإنها بالقطع لم تكن كافية لتأمين نجاحه فى مواقع مضطربة تتسم الحياة فيها بالطابع غير النظامى كالعراق. ويبدو أن إيهاب الشريف قام بتغليب نزعته المغامرة وتطلعه إلى مواجهة التحديات عندما سعى بنفسه للحصول على هذا الموقع الدبلوماسى الفريد فى تحدياته ومشكلاته.. والفريد أيضا فى خطورته ولم تكن مفاجأة له أن تحمل حركة التنقلات الدبلوماسية الصادرة فى شهر فبراير عام ٢٠٠٥ اسمه كرئيس لبعثة مصر الدبلوماسية فى بغداد.

كان المرحوم إيهاب الشريف يعمل معى فى قطاع الشؤون العربية والشرق الأوسط للخارجية المصرية، وكان يرأس الدائرة المختصة بشؤون المشرق العربى، وكان من هذا الموقع يتعامل تعاملا يوميا ومباشرا مع أنباء التطورات العراقية التى تصلنا فى الوزارة من بعثتنا الدبلوماسية فى بغداد ومن كافة سفاراتنا الأخرى بالدول الكبرى والدول العربية ودول الجوار العراقى ومن مصادر أخرى. وكانت له اتصالاته ومقابلاته العديدة التى يجريها مع نظرائه الدبلوماسيين فى السفارة العراقية بالقاهرة وفى سفارات الدول الكبرى والدول العربية،

وأيضا مع شخصيات عراقية تقيم بالقاهرة أو تزورها فى مناسبات واجتماعات معينة، وكانت تقاريره ومذكراته التى يكتبها حافلة بالعديد من المعلومات الدقيقة والتقديرات المفيدة، والتوقعات السديدة التى أثبتت الأيام صحة معظمها.

وفى اللقاءات التى جمعتنى به للتوديع والتكريم قبل سفره إلى بغداد كنا نتجاذب أطراف الحديث حول معنى «ثقافة الحياة» و «ثقافة الموت» وكان يؤكد لى ثقته فى قدرة ثقافة الحياة على الحياة مهما سادت ثقافة الموت والاستشهاد» لفترة من الفترات، وكان الحديث آنذاك يدور حول فلسفة حركة حماس الفلسطينية وسلوكياتها الجهادية. ويبدو أنه كان بهذا الحديث يؤصل أيضا لما يراه من أوضاع فى العراق وما يأمل فيه خلال مهمته فى بغداد.

لم يمض على وصول السفير إيهاب إلى بغداد سوى شهرين ونيف من الأيام حتى بلغنا نبأ اختطافه من أحد الأسواق العراقية على أيدى جماعة مجهولة الهوية، ولم يمض على اختفائه مختطفا سوى ثلاثة أيام حتى طيرت وكالات الأنباء فى ٥ يوليو إعلانا منسوبا إلى «تنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين» يعلن تنفيذ حكم الإعدام فى رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية صاحب الخمسين ربيعا. وقد حمل الإعلان السفير المغدور مسؤولية تمثيل بلاده «الكافرة» لدى النظام العراقى الكافر «منذرا بنفس المصير لآخرين من أمثاله» العملاء والمتعاملين مع قوى الاحتلال الغاصب وأزلامهم فى النظام العراقى المرتد».

ووسط دموع العيون وانكسار القلوب لدى الأهل والأصحاب والزملاء المقربين.. كان على السلطات المصرية التحلى بقدر من الكبرياء ورباطه الجأش التى امتزجت فى بعض الأحيان ببرودة الاعتبارات الإدارية وجفاف التساؤلات الأمنية. وقد لاحظ البعض أن البيان المصرى الرسمى الأول الصادر بنعى السفير المغدور جاء من رئاسة الجمهورية وليس من وزارة الخارجية. كما لوحظ أن البيان جاء عقب مهمة عاجلة قام بها وفد أمنى مصرى رفيع المستوى إلى بغداد.

ولم تكد مراسم العزاء فى الزميل الشهيد تنتهى حتى بدأت همهمات تتردد فى أروقة لجان التحقيق ومجموعة إدارة الأزمات فى وزارة الخارجية وبعض الأجهزة الأمنية تتساءل عن أسباب خروج السفير وحده فى ظروف كظروف بغداد، ومدى صحة طلبه إلى حراسه بالبقاء وعدم الخروج معه، وعن مدى سلامة قيامه بالاتصال بأسرته بواسطة التليفون

المحمول قبيل اختطافه بفترة وجيزة، وما قد يكون هذا الاتصال قد أضاف فى تسهيل عمل متابعيه والمترصدين لتحركاته.

كانت هذه التساؤلات والتحقيقات الأمنية تجرى فى واد بينما نحن - زملاءه فى وزارة الخارجية – نسعى ليل نهار لإعادة قراءة كل برقياته التى بعث بها إلينا عن تحركاته ومقابلاته التى أجراها خلال الفترة التى سبقت اختطافه واغتياله لعلنا نجد فيها مادة تساعدنا فى فهم ما حدث أو تلمح لنا بإشارات - ولو خفية - عما يمكن أن يفسر بأنه استفزاز لجهة ما داخل أو خارج العراق. «والحقيقة إننا لم نجد فيما كتب وسجل عن تحركاته ومقابلاته وملاحظاته سوى دلائل الحرفية العالية والتوازن الدبلوماسى الدقيق والتصريحات الرصينة، مما أدى بنا إلى ترجيح استنتاج بأن اختطاف واغتيال الشهيد الشريف لم يكن عملا موجها إلى شخصه، أو بسبب أى تحركات أو تصريحات له، وإنما هو عمل موجه بالأساس إلى دولته التى يمثلها وإنذار لغيرها من الدول والجهات التى تفكر فى إيفاد مبعوثيها إلى بغداد والتعامل مع النظام القائم هناك آنذاك.

كانت هناك احتمالات أخرى عن إمكانية أن يكون المرحوم السفير قد شرع فى إطار فكرة المصالحة الوطنية فى إجراء بعض الاتصالات مع بعض الأطراف العراقية المناوئة للنظام العراقى الجديد دون أن تتاح له فرصة إبلاغ السلطات العراقية فى بغداد أو السلطات المركزية فى القاهرة بهذا المسعى، وأن تكون بعض العناصر المتشددة فى رفض المصالحة قد التقطت بدايات هذا المسعى وقامت بإجهاضه من خلال اختطاف السفير ثم تسليمه إلى جهة أخرى لتتولى تصفيته بمنأى عن حقيقة الجهة الخاطفة.

لم تكن هذه الاستنتاجات وتلك الاحتمالات كافية وحدها لتفسير حدوث الاختطاف والاغتيال فى هذا الوقت بالذات، خاصة بعد أن قضى الرئيس السابق للبعثة الدبلوماسية المصرية فى بغداد مدته كاملة، وهى ما تقرب من ثلاث سنوات – عمل خلالها على تحقيق التواصل مع مختلف القوى العراقية السياسية والطائفية، بما فى ذلك العناصر الشيعية والسنية المتشددة - حتى تم استبداله وفقا لعرف التنقلات الدبلوماسية بالزميل إيهاب الشريف. كما أن مساعى حلحلة المواقف لدى كل من القوى المتشددة فى داخل العراق وخارجه لم تتوقف فى أى وقت من الجانب الأمريكى أو بمعرفة وسطاء آخرين.

وأمام هذه المعضلة كان علينا مراجعة وفحص المستجدات السياسية والأمنية فى المسرح العراقى ذاته وما قد يكون هناك من تغيرات وأحداث أدت إلى تصعيد فى أنشطة العنف وتنويع عملياتها.

وهنا لاحظنا أن التنظيم الذى كان معروفا باسم (التوحيد والجهاد)، والذى كان يقوده أحمد فضيل نزال الخلايلة المعروف حركيا باسم «أبو مصعب الزرقاوى» - كان قد أعلن فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤ مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وتغير اسم التنظيم إلى «قاعدة الجهاد فى بلاد الرافدين».

ورغم أن «التوحيد والجهاد» كان قبل ذلك يعتبر من فصائل المقاومة العراقية التى تتوجه بعملياتها إلى قوات الاحتلال على وجه التحديد، خاصة فى المناطق السنية غرب العراق، ورغم تحالفه الطويل مع هذه الفصائل ومشاركته لها فى بعض العمليات الفدائية فى الفلوجة وغيرها – فإنه بعد مبايعته لأسامة بن لادن بدأ يدخل فى مرحلة جديدة أكثر ابتعادا عن أجندة المقاومة الوطنية وفصائلها المختلفة، واستطاع أن يتجاوز أداء كثير من فصائلها، حيث امتلك فى معركة الفلوجة الثانية فى نوفمبر ٢٠٠٤ قدرا من الهيمنة والانتشار وإدارة العمليات. كما توسع الزرقاوى بعدها فى نشر خلاياه فى محافظات بغداد وصلاح الدين وديالى والموصل وبابل و كركوك، بعد أن كان نشاطه مقصورا حتى تلك الفترة على عمليات داخل تلك المحافظات مساندة بتنظيمات المقاومة الأخرى.

ومن ناحية أخرى – ومن باب فحص كل الاحتمالات – لاحظنا فى مراجعتنا لتطورات الدور الإيرانى فى العراق ولتطورات العلاقات المصرية الإيرانية قبيل حادث الاختطاف والاغتيال – عدم وجود مستجدات فى تلك الفترة يمكن أن تكون ذات تأثيرات أو دلالات درامية فى مجرى الأحداث. بل على العكس لاحظنا أن هناك تصريحات لبعض كبار المسئولين المصريين والإيرانيين تتحدث عن ضرورات «كسر الجليد بين البلدين»، وعن أهمية «التقريب بين المذاهب الإسلامية»، كما بدأت هناك بعض الإشارات فى بعض الدوائر عن أهمية إقامة حوار عربى إيرانى.

ورغم محاولات بعض الصحف القطرية التلميح فى وقت لاحق إلى تورط «دولة إقليمية كبرى» فى خطف وقتل السفير إيهاب الشريف استنادا إلى ما أسمته الصحيفة «مصادر فى

المخابرات العراقية» – فإن أحدا لم يمكنه حتى الآن التقدم بأدلة موثقه وكافية تفيد بتورط إيرانى مباشر فى هذه العملية، برغم توافر المصلحة لديها فى إبعاد العراق عن محيطه العربى ورغبتها المشهودة فى الاستئثار بمقدراته.

بقى هناك احتمال آخر يتعلق بأثر الإعلان المقتضب عن رفع مستوى التمثيل المصرى فى بغداد إلى مستوى السفارة، والذى ترافق صدوره مع الإعلان عن اسم السفير إيهاب الشريف منقولا إلى بغداد. ويرى البعض احتمالا فى أن يكون هذا الإعلان قد أدى إلى إشعال الفتيل لدى الغاضبين والرافضين للوجود المصرى الرسمى فى العراق ولكل وجود آخر يتعامل مع النظام الجديد.

وأيا ما كانت هوية الأطراف أو حقيقة الدوافع التى أدت إلى هذا المصير المؤلم لواحد من أبرز الدبلوماسيين المصريين والمعروف بالنزاهة وعشق الحياة، فإن الثابت أن مصر والعراق وكل أنصار المصالحة والسلام قد خسروا جميعا بفقدان هذا السفير. وسوف يظل مصيره الغامض والمؤلم كالغصة فى نفوس الجميع.

التفاعل بين الدبلوماسية وقضايا التنمية الوطنية

من أهم المقاييس التى تقاس بها كفاءة السياسة الخارجية لدولة ما مدى تعبير تلك السياسة عن اتجاهات الرأى العام الشعبى داخل الوطن واحتياجات المواطنين وأولوياتهم وشواغلهم. ووفقا لهذا المعيار يكون نجاح السياسة الخارجية لدولة ما مرهونا إلى حد كبير بمدى تجيير الأجهزة الدبلوماسية لأنشطتها فى اتجاهات ومجالات تتطابق مع أولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة فى الدولة، وبمدى ما تنجزه هذه الأجهزة والنشاطات الخارجية من عوائد ملموسة يستشعرها المواطن العادى فى بلاده من حيث توافر مصادر الدعم الخارجية اللازمة للمشروعات الإنمائية، وتشجيع الاستثمار الأجنبى إلى الوطن فى إطار ضوابط وإطارات مقبولة ومفيدة، وتوسيع وتنويع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية، وتوفير الدعاية الصحيحة والإعلام الكافى لتشجيع التدفقات السياحية، والاستفادة بالتكنولوجيات الحديثة والعمل على نقل المناسب منها إلى داخل الوطن لتطوير أنشطة الإنتاج الصناعى والزراعى والتعدينى وتطوير الخدمات وغير ذلك.

وتعتبر دبلوماسية التنمية المصرية نموذجا جيدا لهذا الجمع الدقيق والفاعل بين التحركات الخارجية ومقتضيات التنمية الوطنية فى البلاد. ويمكن تصنيف معالم النجاح الذى حققته مصر فى تعزيز الدعم الخارجى لخطط التنمية الوطنية الشاملة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن إلى مستويين من الإنجاز:

الأول: يتصل بصياغة القواعد والمبادئ والخطوط العامة لما يسمى بالشرعية الدولية فى مجال التعاون الاقتصادى وتحرير التجارة ودعم التنمية وذلك من خلال قرارات ووثائق وإعلانات عامة تصدر عن الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ذات الاختصاص.

أما المستوى الثانى: فهو يتصل بما حققته الدبلوماسية المصرية من نجاحات مباشرة الدعم والتمويل الخارجى لبرامج ومشروعات التنمية.

ومن بين أمثلة المستوى الأول: مساهمة مصر فى تأسيس مجموعة الدول النامية والمعروفة سابقا بمجموعة الـ٧٧ وفى وضع برامج محددة فى إطار الأمم المتحدة وفى إنشاء

أول نظام شامل للتجارة التفضيلية بين الدول النامية بهدف زيادة حجم التبادل التجارى بين دول المجموعة، والتوصل فى إطار مؤتمرات الأمم المتحدة والتنمية وفى اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى خطوط عامه بشأن ترتيبات إعادة جدولة الديون بالنسبة للدول النامية وإطالة فترات السماح وآجال السداد، والتزام الدول المانحة بتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية لمديونياتها، والعمل على استقرار أسعار صرف العملات.

كذلك، كانت مصر بين أوائل الدول التى أدركت فى توقيت مبكر أهمية تطوير المعالجة الدولية للأفكار المتعلقة بدعم القطاع الخاص وتعزيز دوره فى أنشطة التنمية الوطنية، حيث شاركت فى صياغة واستصدار عدد من القرارات والبرامج الدولية الداعمة لهذا الاتجاه داخل كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وأعمال اللجنة الثانية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك فى أعمال مجلس محافظى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وفى دورات مجلس التجارة والتنمية بجنيف ابتداء من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين.

وأما بالنسبة للمستوى الثانى الخاص بالدعم الخارجى المباشر والذى تحقق لمصر فى إطار دبلوماسية التنمية فيمكن تصنيفه إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى البرامج والمشروعات الداعمة لمصر من جانب منظومة الأمم المتحدة وقد بلغ عدد هذه البرامج والمشروعات المنفذة فى مصر منذ عام ١٩٨٢ أكثر من ثلاثمائة مشروع تغطى قطاعات السكان – تنظيم الأسرة – الرعاية الصحية الأولية – مكافحة البلهارسيا – محو أمية الكبار – تنمية الصحية الحضرية – تطوير إدارة المستشفيات ترميم وصيانة الآثار- إدارة الدين الخارجى – حماية البيئة – دعم مراكز المعلومات – تنمية المناطق النائية – تنمية الثروة الحيوانية – تنويع التجارة بين الدول العربية – مكافحة الممارسات التجارية التقييدية – تنمية المياه الجوفية – تنمية إقليم قناة السويس – التنمية الحضارية والبدوية المتكاملة لمناطق فى الساحل الشمالى الغربى – رعاية الطفولة – تنمية الصادرات – مكتبة الإسكندرية – الحماية المدنية فى حالات الكوارث الطبيعية – وقد شاركت فى هذه البرامج والمشروعات أكثر من ١٨ منظمة دولية منها منظمة الصحة العالمية – صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية – الاونكتاد – مركز التجارة الدولى – منظمة الأغذية والزراعة – اليونسكو – برنامج الأغذية العالمى – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

المجموعة الثانية: القروض والمشروعات التى تم تمويلها بواسطة مؤسسات التمويل الدولية ومن بينها (صندوق النقد الدولى) و (البنك الدولى) و (وكالة التنمية الدولية) و(برنامج ميدا التابع للمفوضية الأوروبية) و (الصندوق العربى للإنماء) وغيرها. وقد نجحت مصر فى تطوير علاقاتها مع هذه المؤسسات التمويلية الكبرى، خاصة بعد إبرام الاتفاقات وخطابات النوايا المتعلقة ببرامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى والمالى. كما نجحت مصر فى الحصول على تنازلات وتسهيلات مهمة فيما يتعلق بحجم الديون الخارجية وطرق سدادها. ولاشك فى أن التنسيق المستمر بين وزارتى الخارجية والتعاون الدولى كان له أكبر أثر فى تحقيق تلك النتائج.

أما المجموعة الثالثة: فهى تشمل إنجازات دبلوماسية التنمية والدعم الخارجى المحققة فى إطار العلاقات الثنائية: وهنا لابد من الاعتراف بأهمية الدور الذى يقوم به رئيس الجمهورية بنفسه من الاتصالات مع رؤساء الدول والدول والقيادات السياسية، بهدف تذليل العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، وفتح الأسواق أمام المنتجات المصرية، وتشجيع الأطراف القادرة على الدخول كشركاء فى مشروعات التنمية القومية الضخمة. وقد ظهرت أهمية هذه البصمات الخاصة للرئيس مبارك فى إطار العلاقات المصرية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والصين والدول الآسيوية الأخرى ذات الاقتصاد الصاعد إلى جانب دوره مع ملوك وأمراء دول الخليج العربى ومع القيادة الليبية.

الترتيبات المؤسسية لتنظيم التفاعل بين الدبلوماسية والمواطنين:

واتساقا مع التطور الحديث للوظيفة الدبلوماسية واتجاهها إلى مزيد من الاهتمام بالرأى العام والهيئات الأهلية وجمهور الصحافة والإعلام وجماعات الضغط ومراكز البحوث والعلوم، فقد استحدثت الخارجية المصرية فى هيكلها التنظيمى إدارات ووحدات جديدة تتعامل مع احتياجات التنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، وأخرى للتواصل مع المجالس البرلمانية والمنظمات غير الحكومية، وأخرى تعنى بالهجرة والمهاجرين. كما أنشئت إدارات وأقسام متخصصة لمتابعة الأبعاد الدولية لقضايا حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وتمكين المرأة ورعاية الطفولة، وأنشطة البحوث والجامعات والمراكز العلمية وأخرى لتوجيه وسائل

النصائح وتقديم البيانات المطلوبة للمواطنين المسافرين، ومكاتب متخصصة لتنظيم العلاقة مع الصحافة والهيئات الدينية، والثقافية. وصار لبعض سفاراتنا وقنصلياتنا المصرية بالخارج وسائل إعلامية وقنوات اتصال أخرى دورية تخاطب من خلالها الرأى العام وجماعات المصالح فى البلدان المضيفة، وتفتح الأبواب أمام حوارات فكرية وعلمية وإنسانية تطل بها مصر، ليس فقط على المؤسسات الرسمية، بل على التجمعات الأهلية والمنظمات المدنية والأفراد الناخبين للحكومات.

وعلى مستوى التأهيل والتدريب، صارت دراسة عمليات صنع القرار السياسى والتشريع ودراسة المشكلات القنصلية ووسائل رعاية الجاليات الوطنية فى الخارج من بين أبرز المجالات المدرجة فى معاهد التدريب المخصصة لتأهيل الدبلوماسيين الجدد الملتحقين حديثا بالمهنة.

وفى اتجاه مواز لهذا التطور المؤسسى كان هناك تطور آخر أتيحت بمقتضاه للأحزاب والقوى السياسية وأصحاب الخبرات التخصصية المختلفة المشاركة فى كثير من الأنشطة الدبلوماسية والتفاعل معها. وقد تجلى ذلك على سبيل المثال فى تشكيل اللجنة القومية التى أشرفت على إدارة مفاوضات التحكيم فى مسألة طابا، وفى تشكيل الوفد المصرى إلى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وفى إدارة مفاوضات الشراكة المصرية الأوروبية وكذلك فى إدارة وصياغة العلاقات الاقتصادية الجديدة بين مصر والولايات المتحدة (المجلس الرئاسى) وفى مؤتمرات البيئة والمرأة، والسكان، التى شاركت فيه خبرات وطنية تخصصية ومتنوعة، بحيث جاء التمثيل المصرى فى كل منها متكاملا فى إطار وطنى جامع وفعال.

وفى نفس هذا الاتجاه أضيف إلى تشكيل وفودنا المصرية فى العديد من اللجان الثنائية المشتركة عدد من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ورؤساء جمعيات الصداقة والأخوة وأعضاء الغرف التجارية والصناعية. وهو ما أثرى - حسب كل الشواهد المرصودة — مناقشات وأعمال هذه اللجان، وأضاف إلى نتائجها أبعادا عملية أكثر اقترابا من أرض الوقع والاحتياجات الفعلية.

وعلى صعيد الخدمات القنصلية وأنشطة الرعاية التى تقدمها وزارة الخارجية من خلال سفاراتها وقنصلياتها للمواطنين المصريين فى الخارج، يمكن رصد خطوات التطوير التالية:

- تيسير إجراءات قيد المواطنين المصريين فى الخارج لدى سجلات القنصلية.
- إصدار عدد من الرسائل الإعلامية والنشرات الصحفية الموجهة للتعميم على أبناء مصر فى الخارج لإيقافهم على تطورات الحياة داخل الوطن والفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة.
- إيفاد لجان من هيئات التجنيد التابعة للقوات المسلحة لحل وتسوية مشكلات الشباب المصرى فى الخارج فى سن الخدمة الإلزامية.
- إصدار تشريعات بمد مظلة التأمينات الاجتماعية للمواطنين فى الخارج.
- تخصيص مزايا وتسهيلات وحصص للمصريين المهاجرين فى مشروعات التعمير وتقسيم واستصلاح الأراضى.
- إنشاء فروع للبنوك المصرية فى المواقع التى يتركز فيها المصريون بالخارج لتيسير إجراءات التحويل والأعمال المصرفية الخاصة بهم.
- تغطية نفقات المواطن المصرى الذى يتوفى فى الخارج بواسطة القنصليات المصرية فى حالة ثبوت إعساره المادى.
- إيفاد العلماء وقراء القرآن الكريم لإحياء المناسبات الدينية لدى مراكز وروابط المصريين بالخارج.
- تقديم أنواع المساعدات والتسهيلات الممكنة لرجال الأعمال المصريين عند وجودهم بالخارج.
- دعم أنشطة الروابط والجمعيات المصرية فى الخارج فى إطار تشجيع الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد.
- إنشاء إدارات جديدة بوزارة الخارجية «لخدمة المواطنين و «إرشاد المسافرين».

«وتنسيق العلاقة مع مجلسى الشعب والشورى».

- اتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية لضمان حقوق العمال المصريين فى الخارج، خاصة فى بعض المواقع والحالات التى تشهد اضطرابا وعدم انتظام فى سداد هذه الحقوق .

وبقدر ما حظيت به هموم المواطنين وشواغلهم فى خرائط العمل الدبلوماسى وفى أنشطة السياسة الخارجية المصرية، كان هناك احتفال مقابل من جانب المجتمع المصرى بالفكر التنويرى والمساهمات التى يقدمها بعض رجال الدبلوماسية المصرية فى مجالات الأدب والقانون والإعلام والأنشطة الاجتماعية. مما كان له أثره الطيب والمحسوس فى إثراء التثقيف السياسى للمواطن العادى وتخصيب الحوار الوطنى وتنشيط الممارسة الديمقراطية.

كذلك، فإن اعتراف الدولة بتميز الخبرة الدبلوماسية كان من بين دواعى اختيار عدد من الشخصيات الدبلوماسية المرموقة للانضمام إلى عضوية بعض اللجان والمؤسسات والمجالس القومية وشغل بعض المناصب السياسية رفيعة المستوى. ومع ذلك فما يزال لدى الدبلوماسى المصرى تطلعه المشروع لأن يتيح له المجتمع فرصا أوسع وأكثر انتظاما كى ينقل من خلالها خبراته المتنوعة وحصائل تجاربه واحتكاكاته الخارجية إلى حيث مواقع العطاء والإفادة داخل البلاد. وليس بمتسع فى إطار هذا الرجاء أن نجد قريبا بعض سفرائنا المخضرمين فى مواقع المحافظين ورؤساء المدن وآخرين منهم على رأس هيئات الصحافة ومراكز التوجيه والإعلام وفى صدارة اللجان العامة المشرفة على الانتخابات.

وهكذا يكتمل التفاعل المطلوب بين الدبلوماسية وشواغل التحديث والتنمية فى بلادنا، وهكذا يكون الطريق إلى هذا التفاعل ذات اتجاهين متزامنين ومتوازيين.



مصر والنظام العربى

مصر.. والبوصلة المطلوبة لقيادة النظام العربى

يؤرقنى - وأحسب أنه يؤرق كل عربى غيور - أن يرى النظام الإقليمى العربى وقد راح يفتقد بوصلته القومية لأسباب عديدة، من بينها تآكل مركز القيادة لهذا النظام والافتقار إلى نموذج الدولة/ القائد القادرة والملهمة. ورغم أن البعض له نظرياته فى حتمية تبادل المواقع والأدوار داخل النظام الإقليمى الواحد، بما يعكس التغيرات الحادثة فى موازين القوى والمزايا النسبية المتطورة لأطرافه - فإننى - وكثيرين غيرى - نظل على يقيننا بأن أحكام الجغرافيا والمكان وخبرات التاريخ والسكان والقدرات المؤسسية التى تشكل معظم عناصر القوة الشاملة لا تزال تجعل من «مصر» الطرف الأكثر تأهلا لحمل مسؤولية التخطيط والقيادة والأخذ بزمام المبادرة فى المنطقة العربية.

ومع ذلك فمن الشجاعة الأدبية أن نقرر هنا، وأمام أنظار وأسماع الأشقاء والأصدقاء أن هناك أمورا أخرى كثيرة - من مؤهلات القيادة - قد تأثرت لدينا بمرور الزمن، ولابد من استعادتنا لها وتصحيح واستكمال ما يلزم منها بأسرع وقت ممكن إن أردنا حقا أن يكون للنظام العربى نسقه الفاعل وأن نستعيد دورنا المؤثر فيه.

وأول هذه المستلزمات أن تكون لدينا رؤية واضحة ومتطورة لحقيقة الأواصر التى لا تزال تجمعنا فى انتماء واحد، رغم تيارات العولمة الكاسحة التى جرفت ولا تزال تجرف أمامها كل الحدود والخصوصيات الوطنية و القومية، وأن تتضمن هذه الرؤية تحديدا واقعيا لأهداف النظام الإقليمى وقواعد العمل المشترك ومعانى الولاء الوطنى وعلاقته بالولاء القومى والتفاعل الإنسانى.

ولابد لنا - بعد ذلك - من ترجمة هذه الرؤية الجديدة فى سياساتنا الخارجية والداخلية بحيث يظهر للجميع أن لنا أولويات وأفضليات نخص بها الأشقاء العرب دون غيرهم، أو قبل غيرهم، وأن لنا مناطق للعمل والتحرك لا ينبغى لأحد أن يعترض مصالحنا فيها ومعها. كما ينبغى أن يترجم هذا البعد القومى فى خطاباتنا الإعلامية وتحركاتنا الدبلوماسية وفى سلوكياتنا الإدارية ومعاملاتنا اليومية مع أبناء الدول العربية، نسعد بإنجازاتهم ونشجع

عليها، ولا نشتط فى خصومة مع أى منهم إلى حد القطيعة، ونتجاوز بحكمة الأخ الأكبر مواقف المفاخرة والمن والاستعلاء، ونيسر إجراءات قدومهم وإقامتهم بيننا، ونسعى إلى تقاسم الأدوار الإقليمية والدولية، وخلق مشروعات مشتركة معهم داخل وخارج أراضينا.

ولابد ثالثا من إجراء مراجعة شاملة لآليات وأدوات العلاقات الثنائية التى تربطنا مع فرادى الدول العربية، بما فى ذلك اللجان المشتركة والزيارات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية وشكل ومضمون عمل السفارات والبعثات والمكاتب التمثيلية الأخرى، بحيث يتم تنقية هذه الآليات من الأسلوب البيروقراطى وإخلاؤها من مظاهر الإسراف والازدواجية والطابع الشكلى، والتوجه فى تسييرها نحو أسلوب الإدارة بالأهداف. وسوف يلزم أن يكون لدينا، إلى جانب ذلك، قنوات وأدوات قوية للعمل الشعبى فى - ومع - البلدان العربية الشقيقة بما فى ذلك دعم وتوسيع التواصل النقابى والبرلمانى وربما الحزبى أيضا بحيث لا يتم الاقتصار على العلاقات الرسمية والاتصالات الحكومية.

وفى نفس الإطار سوف يلزم إيجاد أو تنمية ما يسمى بأدوات العمل الميدانى أو البنية الأساسية اللازمة لمساندة الدور السياسى والدبلوماسى فى — ومع - البلدان العربية. ولا ينبغى أن ينصرف الذهن هنا إلى ما كان يعرف فى مراحل سابقة «بالمخالب الحادة» أو «الأذرع الطويلة»، وإنما المقصود أن تتوافر لنا أدواتنا المدنية والسلمية التى تصل بلادنا بقلب البلدان العربية وأطرافها وتخومها ومدنها ونجوعها وسواحلها، ومن بين ذلك استكمال وتحديث شبكات الطرق البرية وخطوط الملاحة البحرية والجوية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وقنوات الإرسال الإذاعى والتليفزيونى القوية، وفروع للبنوك والجامعات والمعاهد المصرية... وشبكة واسعة من الوكلاء لمؤسساتنا التجارية والصناعية والخدمية.

وفى إطار مشروعاتنا لاستعادة الحيوية لدورنا القيادى فى المنطقة العربية، سوف يلزم علينا أيضا إعادة الدعم والتخطيط للإنتاج الثقافى المصرى بحيث يعود إلى مكانته الرفيعة كإحدى الأدوات المكملة والداعمة للسياسات القومية المصرية (صناعة السينما، صناعة الكتاب، البرمجيات، النشاط المسرحى، الإنتاج التليفزيونى)، كما سوف يلزم إعادة صياغة المقررات والمناهج الدراسية فى المدارس والجامعات بحيث تشمل معرفة أكثر اتساعا وعمقا

بتطورات الحياة فى البلاد العربية ومساهمات كل منها فى إثراء الثقافة العربية والحضارة الإنسانية، وإمكانياتها فى دعم التكامل الاقتصادى العربى. وسوف يصحب ذلك، أو ربما يسبق عليه بالضرورة التأكد من توافر الاقتناع الكافى لدى المدرس المصرى وغيره من المشاركين فى العملية التعليمية بالأبعاد القومية والعروبية لرسالتهم التربوية.

وأخيرا.. فإن ممارسة القائد لدوره الإقليمى لابد أن تتضمن الإقدام أحيانا على بعض المخاطر والتضحيات المحسوبة. وكلما توافر لهذا القائد من قدرات الحساب الدقيق وإمكانيات امتصاص الخسائر وتوظيف النتائج المرحلية، تأكدت مؤهلاته القيادية وزعامته المعترف له بها. وسوف تحتاج حياتنا العربية فى المراحل المقبلة إلى قيادة من هذا النوع تستطيع اتخاذ القرارات الجريئة لتسوية بعض المشكلات المزمنة ومعالجة التحديات السياسية والاقتصادية بأساليب غير تقليدية، قد تتضمن هذه المعالجات قدرا من الألم لبعض الفئات وفى بعض المراحل لكنها بالأساس تكفل مصالح الأمة فى مجموعها على المدى الطويل.

وإذا كان تصحيح واستكمال النظام الإقليمى العربى واستعادة بوصلته القومية يستلزم تعزيز مركز مصر واستعادة المؤهلات والأدوات التى تمكنها من تخطيط وقيادة الفعل القومى الرشيد على النحو الذى فصلناه، فإن خبرة مصر بالقضايا العربية وأدوارها التى قامت بها على مدى السنوات الماضية يمكنها أن توفر الضمانة الأساسية لاستكمال وتطوير هذا النظام الإقليمى العربى. ولعل فى إلقاء الضوء على بعض جوانب هذه الخبرة وتلك الأدوار ما يدفع إلى الاطمئنان والثقة.

ماذا قدمت مصر للعمل العربى المشترك فى السنوات الأخيرة؟

بالإضافة إلى الأدوار التاريخية التى قامت بها مصر فى بناء وتطوير الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة طيلة النصف الثانى من القرن العشرين، شهدت الجامعة العربية ومنظماتها ومجالسها فى السنوات الأخيرة عددا آخر من خطوات التحديث والترشيد التى لعبت مصر دور المحرك لها والقاسم المشترك من ورائها. ويوضح الرصد التالى بعض الأفكار والمقترحات المصرية التى تم تبنيها فى القمم العربية والمجالس الوزارية الأخيرة والتى يصب معظمها فى اتجاه تطوير منظومة العمل العربى المشترك وترشيد الأداء للعديد من أجهزتها:

- مقترح إنشاء آلية عربية للتنسيق فى حالات الكوارث الطبيعية وتعزيز قدرات الإغاثة والإنقاذ فى حالات الطوارئ (تم تبنيه فى قمة الجزائر ٢٠٠٥).
- مقترح بإنشاء مجلس عربى للسلم والأمن (تم تبنيه فى قمة الخرطوم ٢٠٠٦).
- مقترح خاص بالقمم التشاورية وضوابط انعقادها (تم تبنيه فى قمة الخرطوم مارس ٢٠٠٦ ثم تمت متابعته فى قمة الرياض مارس ٢٠٠٧).
- مقترح ترشيد عمليات إعداد جداول الأعمال فى مجلس الجامعة العربية (الدورة ١٢٦ لمجلس الجامعة).
- مقترح باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع استخدام الجماعات الإرهابية لشبكات الإنترنت (الدورة ١٢٧ لمجلس الجامعة العربية).
- مقترح بإنشاء وحدة خاصة أو لجنة لتنسيق الترشيحات العربية للمراكز الدولية والإقليمية (الدورة ١٢٥ لمجلس الجامعة).
- مقترح بتطوير وتنشيط الحضور العربى فى القارة الإفريقية بهدف تثبيت وتعزيز المواقف الإفريقية الداعمة للحقوق والمصالح العربية (الدورة ١٢٧ لمجلس الجامعة العربية).
- مقترح مصرى/ كويتى بشأن عقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية (قمة الرياض - مارس ٢٠٠٧).
- مقترح مصرى/ سعودى لتعزيز مفهوم وتحديث آليات الأمن القومى العربى (قمة الرياض - مارس ٢٠٠٧).
- مقترح لبلورة موقف عربى جماعى إزاء الانتشار النووى فى الشرق الأوسط (قمة الرياض - مارس ٢٠٠٧).
- مقترح مصرى لبلورة إطار مؤسسى جديد للحوار العربى الأوروبى يقوم على شمول الحوار لكافة البلدان العربية وكافة دول الاتحاد الأوروبى (قمة الرياض).
- مقترح مصرى لصياغة برنامج متكامل لدعم واستكمال المؤسسات الفلسطينية المتخصصة وتأهيل الكوادر الفلسطينية الفنية اللازمة لإدارة وتسيير الحياة المدنية عند قيام الدولة الفلسطينية (قمة الرياض - مارس ٢٠٠٧).

- مقترح بإحياء ذكرى احتلال إسرائيل الأراضى العربية فى ٥ يونيو من كل عام (مجلس الجامعة مايو ٢٠٠٧).
- مقترح مصرى لتعزيز أنشطة مجالس السفراء العرب فى العواصم الخارجية (تم تبنيه خلال مجلس الجامعة الدورة ١٢٨ - سبتمبر ٢٠٠٧).

وفى الإطارات غير السياسية قدمت مصر أيضا خلال السنوات الماضية العديد من المشروعات والأفكار التى تبناها المجلس الاقتصادى والاجتماعى والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية. ونذكر من ذلك على سبيل المثال:

- مقترح إنشاء منظمة المرأة العربية.
- رفع مصر لتحفظها الخاص بربط الاستثناءات فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بإتمام قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- المقترح المصرى الأردنى بالتحرير الكامل للتجارة العربية فى خدمات الاتصالات والحاسب الآلى والتعليم.
- المشروع المصرى المقترح لوضع إستراتيجية عربية عامة للأسرة.

محددات الدور المصرى فى متابعة القضايا والحقوق العربية :

رغم الاعتراف الواجب بتعقد الظروف التى انتهت إليها أوضاع القضية الفلسطينية فى المرحلة الأخيرة وتعقد الظروف التى يمر بها أيضا العراق والسودان ولبنان والصومال، فإن أحدا لا يستطيع إنكار دور مصر الإيجابى فى محاولة كسر حلقات الحصار الجهنمية التى أخذت تحيط بحقوق الشعوب العربية فى هذه الدول الشقيقة. وهى المحاولات التى راحت تعمل على مراجعة ما استقر من قواعد الشرعية الدولية والتى سبق لمصر المساهمة فى بلورتها وصياغتها وحشد التأييد العالمى وراءها لصالح تلك الشعوب العربية.

ورغم اختلاف مصر مع سياسات وتوجهات بعض النخب والدوائر السياسية القائمة فى بعض المواقع العربية، والتى ترى مصر أنها كانت مسئولة بدرجات متفاوتة عن تأزيم المواقف وبلوغها حد استدعاء أطراف إقليمية ودولية للتدخل، فإن مصر مع ذلك ظلت حريصة — ولا

تزال – على بلورة مواقفها وتحركاتها الإيجابية إزاء قضايا تلك الدول، انطلاقا من مرتكزات دقيقة للغاية وهى على وجه التحديد:

- الحرص على ألا يتحول الوجود الأجنبى فى هذه المواقع العربية إلى وجود دائم.
- السعى لإنهاء الخلافات المحلية بين الفصائل والشرائح والقوى الوطنية داخل كل من هذه الدول العربية وتحقيق المصالحة الوطنية بينها باعتبارها المرتكز الأساسى لأى عمل مؤثر فى اتجاه التسوية والتحرر والاستقلال والتقدم.
- التأكيد على قيمة «المواطنة» باعتبارها المناط الأساسى والوحيد الذى تدور حوله وبه مشروعات التطور السياسى والدستورى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن المعايير والتقسيمات الدينية والطائفية والعرقية.
- رفض أية محاولة لتفتيت الوحدة الإقليمية لأراضى تلك الدول العربية أو إعادة رسم حدودها الدولية القائمة والمستقرة.
- التمسك بالحوار السياسى والتسويات التفاوضية والمقاومة المدنية باعتبارها الأدوات الأكثر نجاعة وأمانا لتحقيق الأهداف العربية فى ظل توازنات القوى الراهنة إقليميا ودوليا.
- أهمية الالتزام الدقيق بما يتم إبرامه من اتفاقيات وترتيبات قانونية وإعلانات سياسية متفق عليها.
- الاهتمام الخاص بالأوضاع الإنسانية وتخفيف معاناة الملايين من المواطنين المدنيين غير الضالعين فى أنشطة العنف والقتال.

أدوات الحركة المصرية وآليات العمل

وفى إطار هذه المبادئ والاعتبارات العامة التى تحكم السياسة المصرية، وجدنا مصر تستخدم عددا من الأدوات ومسالك الاقتراب ذات الطابع العملى والمباشر من بينها، مثلا، استضافة الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التى تجمع الأطراف المعنية مباشرة مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتنظيم اللقاءات العلنية أحيانا والسرية أحيانا أخرى بين

فصائل وقيادات العمل الوطنى المتصارعة فى محاولة لرأب الصدع والتوصل إلى وفاق وطنى.

كما وجدنا مصر تحشد أجهزتها وأدواتها الدبلوماسية فى مختلف بقاع العالم ومنظماته الدولية والإقليمية والأقاليمية فى محاولات مستميتة لتثبيت المواقف الداعمة للحقوق العربية ومواجهة مظاهر التآكل والتراجع فى تلك المواقف. ووجدنا مصر الشعبية والرسمية تستخدم أيضا قنوات الإمداد بالمعونات الإنسانية الغذائية والطبية لتخفيف معاناة المدنيين والجرحى فى كل من لبنان والصومال وفلسطين والسودان، ثم وجدناها أيضا ترسل قوات ميدانية لحفظ السلام فى بعض مناطق السودان وفق ما اتفقت عليه الأطراف السودانية مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى. وتوفد أيضا مبعوثيها فى مهام للوساطة والمساعى الحميدة فى لبنان وفلسطين.

وبين هذا العمل وذلك الإجراء، سخرت مصر قدراتها التنظيمية والفنية لإمداد الأطراف العربية ببعض ما تحتاجه كوادرها ومؤسساتها الوطنية من برامج للتدريب والتأهيل فى المعاهد التخصصية المصرية، أو فى نقل خبراء مصريين لمعاونة الأجهزة المتخصصة لهذه الدول فى تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة بها فى مجالات التعليم والرعاية الصحية، أو مجالات البناء والتعمير أو مجالات الرى والزراعة والصرف الصحى وحماية البيئة.

وقد يمكن الإشارة أيضا إلى المساهمات المالية المصرية المباشرة التى تقدم فى إطار دعم الصناديق المنشأة بقرارات من الجامعة العربية لصالح كل من فلسطين، والصومال، والسودان، وجزر القمر وجيبوتى. (بلغ مجموع المساهمات المالية المصرية المسددة لصندوق دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الخمس من ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار، بينما بلغ حجم المساهمات المصرية المسددة لصندوق دعم الأقصى نحو ثلاثين مليون دولار). وبين هذا وذاك، تنظم مصر حملات شعبية للتبرع والدعم الإنسانى للمتضررين من أعمال الحصار الجائر فى غزة، ولمنكوبى الكوارث الطبيعية فى مواقع عربية أخرى. وتقود هذه الأنشطة جمعية الهلال الأحمر المصرية، ونقابات الأطباء والصيادلة، إلى جانب نقابة الصحفيين ونقابة المحامين.

«شرمخة» القضايا.. وحقائق الدور المصرى:

ورغم ذلك كله فإن هناك من يرى أن المعالجات المصرية لكثير من القضايا العربية والإقليمية لا ترتقى إلى مستوى فداحة التطورات ولا تقدم سوى مسكنات مؤقتة أو مرحلية. ويذكر البعض أن ما يسمى بـ«شرمخة القضايا» أى تنظيم واستضافة المؤتمرات والمفاوضات فى شرم الشيخ من شأنه أن يختزل الأدوار المصرية إلى أشكال إجرائية و خدمات لوجيستية. ومثل هذه النظرة تعتبر فى الواقع نظرة غير منصفة وغير واقعية. فهى غير منصفة أولا لأنها تغفل مختلف الآليات وأشكال العمل الأخرى التى ذكرناها فيما سبق والتى تكمل بطبيعتها عملية استضافة مصر للمؤتمرات واللقاءات. ثم هى ثانيا غير واقعية لأنها تغفل ما تحققه مثل هذه المؤتمرات واللقاءات من تخفيف لسخونة القضايا ومنع تفاقمها إلى صراعات أكثر اتساعا وتدميرا فى ظل توازنات القوى الراهنة، وما تحققه من تخليق أو تكريس لآليات عملية وخرائط سياسية ضرورية للتسويات المطلوبة. كذلك تغفل هذه التقييمات فى العادة حقائق الاقتصاد المصرى المثقل بأعباء وتراكمات الماضى والمحمل باستحقاقات ضرورية لا يجوز تجميدها أو تعطيلها.

وإذا كانت أدوار الأطراف العربية الأكثر ثراء يمكن أن تكون مفيدة فى معالجة بعض جوانب الإشكاليات والأزمات القائمة فى المنطقة، فإن الدور الحقيقى والمؤثر على المدى البعيد لا تخلقه مجرد الملاءة المالية أو القدرة على تقديم مساعدات مادية، وإنما تخلقه وتغذيه مقومات أخرى عديدة منها حجم الخبرة المتراكمة فى مجالات التحرك الخارجى وقدرة التحرك من خلال مؤسسات، بالإضافة إلى مدى الاستقرار فى عناصر الحياة السياسية للدولة صاحبة التحرك. وكلما كانت رؤى الشعوب متفقة مع رؤى قيادتها فإن التحرك الخارجى لهذه الدولة أو تلك يكون فى العادة أكثر نجاعة وأكثر تأثيرا.

وبعد.....

فقد كشفت عدة أحداث أخيرة مرت بها العلاقات المصرية العربية عن تنامى قدر ملحوظ من الرغبة فى تحجيم الدور المصرى فى النظام الإقليمى. وسواء جاءت هذه المحاولات بدافع الرغبة فى إحلال أطراف أخرى محل الدور المصرى أو جاءت تعبيرا عن مجرد رفض بعض

التوجهات والممارسات المصرية – فإن الحصائل المتوقعة لمجمل هذه المحاولات يمكن أن تؤدى إلى تعطيل حركة النظام الإقليمى والعمل العربى الجماعى، لكنها بالقطع لا تستطيع إحداث تغيير جذرى فى مقومات الانتماء المصرى إلى الدائرة العربية ولا فى حقائق الاحتياج العربى إلى الدور المصرى من الناحية الموضوعية.

نعم، قد تظهر هنا أو هناك بعض الإشارات وردود الفعل الغاضبة على نحو ما ظهر إثر طرح البعض فى عام ٢٠٠٦ مسألة تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية، أو على نحو ما ظهر إثر إغلاق مصر لحدودها فى رفح أثناء القصف الإسرائيلى لقطاع غزة فى أواخر عام ٢٠٠٨، أو على نحو ما ظهر فى العلاقات المصرية الجزائرية بسبب مباريات كرة القدم، إلا أن هذه الظروف والاحتقانات المرحلية يمكن، بل ينبغى، توظيفها والاستفادة من دروسها بطريقة عقلانية لصالح تصحيح المسارات وتقوية هيكل القيادة والعمل فى النظام العربى.

ولأن مصر – فى يقيننا – تملك حسا تاريخيا أكبر بكثير مما تملكه أطراف أخرى فسوف تقع عليها مسؤولية المبادرة بتحقيق المراجعات الضرورية لطبيعة الدور القيادى فى إطار النظام الإقليمى العربى، وأن تستهدى فى تلك المراجعات بكل ما ورد فى صدر هذا المقال.

العمل فى الشئون العربية:
الطموحات.. والمؤهلات.. والمحددات

تملكنى شعور غامر بالسعادة حين تلقيت فى الأيام الأخيرة من فترة عملى سفيرا بليبيا - وبالتحديد فى ١٨ يوليو ٢٠٠٤ - اتصالا تليفونيا من السيد أحمد أبو الغيط - وزير الخارجية الجديد آنذاك - يبلغنى فيه باختيارى مساعدا له للشئون العربية والشرق الأوسط ومندوبا لمصر لدى جامعة الدول العربية، ويطلب منى العودة إلى القاهرة لتسلم العمل بأسرع وقت ممكن. وكان مرجع سعادتى فى تلك اللحظة عدة أمور، أولها تلك النبرة الأخوية المتفائلة وعبارات الثقة والتقدير التى عرض بها وزير الخارجية قراره والتى جعلتنى استذكر أيام الزمالة والصحبة العزيزة التى جمعتنا معا فى نيويورك حين كنا فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين نمثل جيل الشباب الجديد من بين أعضاء وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، نصول ونجول ونتسابق فى إظهار قدراتنا على مغالبة ساعات النهار والليل الطويلة التى نقضيها فى اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفى متابعة مشروعات القرارات وإعداد البيانات المصرية الرسمية والتقارير البرقية المرسلة إلى ديوان الوزارة، وفى حضور اجتماعات المجموعات العربية والإفريقية ومجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، وفى استقبال وتكريم زائرى نيويورك من وزراء وبرلمانيين ورجال إعلام مصريين، وفى حضور الندوات واللقاءات التى يوفدنا إليها كبير العائلة الدبلوماسية المصرية فى نيويورك آنذاك الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد للتحدث باسم البعثة المصرية أمام الجامعات والمدارس الأمريكية والرد على الاستفسارات بشأن المواقف المصرية. وكنا نتسابق فى اكتساب أصدقاء جدد لمصر من بين أعضاء البعثات الدبلوماسية الأخرى وفى توطيد الصلات مع روابط المصريين ومكاتب الإعلام العربية والأجنبية فى نيويورك وخارجها.

وتذكرت أيضا الروح الأخوية الودود التى شاركنى فيها أحمد أبو الغيط وزوجته السيدة ليلى كمال الدين صلاح فى استقبال زوجتى الدكتورة صفاء الباز عند قدومها إلى نيويورك عروسة ميمونة لزميلهم الأحدث، وكيف أحاطها الاثنان بالترحيب والنصائح المفيدة، وتذكرت

أيضا وقفتهما إلى جوارنا حين رزقنا بمولودتنا الأولى «شادن» فى صقيع شتاء نيويورك عام ١٩٧٧.

مر بى هذا الشريط من الذكريات مصحوبا بذكريات مواقع أخرى واهتمامات مشتركة جمعتنا فى مراحل لاحقة حين عملت فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين مديرا لإدارة المنظمات والعلاقات الأمنية والإستراتيجية فى القطاع الأوروبى بالوزارة، وكان الوزير يعمل آنذاك سفيرا لمصر فى إيطاليا ويتابع عن كثب تطورات عملية توسيع حلف الأطلنطى، وكانت بيننا آنذاك مكاتبات واتصالات مهمة تبعتها حين عاد ليعمل بمكتب وزير الخارجية، لقاءات أخرى بمنزلى فى المعادى بحضور عدد من الدبلوماسيين والمتخصصين فى التخطيط الإستراتيجى. وكان لهذه المناقشات واللقاءات دورها – كما أعتقد – فى بلورة بعض مواقف مصر وعلاقاتها مع تلك المنظمات الإستراتيجية.

وحين استعرض العقل الباطن هذا الشريط من الذكريات العزيزة، كان الظن آنذاك أن العمل مع وزير أعرفه ويعرفنى جيدا وأنتمى معه إلى جيل واحد، وتجمعنى به كل تلك المواقف الإنسانية الجميلة ومواقع العمل المشترك يمكن أن يكون مفيدا للطرفين وللوطن.. وممتعا أيضا.

والذى ضاعف من سعادتى بهذا المركز الجديد أنه يأتى تتويجا لأربع سنوات قضيتها سفيرا فى ليبيا، ذلك البلد العربى الشقيق والجار القريب الذى يملك تاريخا نضاليا مهما وسياسة عربية ومواقف إزاء العرب والجامعة العربية ذات طابع خاص جدا، بالإضافة إلى الوشائج الخاصة التى تربطه بمصر وتربط مصر به. وكنت أظن أن تعيينى فى منصب المسؤول الأول عن قطاع الشئون العربية والجامعة العربية بالخارجية المصرية سوف يتيح لى فرصة استثمار ما كنت قد أرسيته خلال سفارتى بطرابلس من تقاليد وقنوات للتواصل الصريح والتشاور البناء واستكمال ومتابعة ما كنت قد بدأته من مشروعات وبرامج لخدمة مصالح البلدين ورعاية مواطنيهما وتخليق فرص جديدة للعطاء المتبادل فى ميادين الثقافة والسياسة والتجارة والتشغيل والتعليم والبناء والرياضة.. الخ. وتبادرت إلى خاطرى أفكار وتساؤلات حول الكيفية التى يمكن بها من خلال موقعى الجديد – تعميم بعض المناهج والآليات التى أثبتت نجاحها

فى إطار العلاقات المصرية الليبية ليتم الأخذ بها فى إطار علاقات مصر بدول عربية أخرى، وتركز التفكير على وجه الخصوص حول كيفية تحديث وتطوير آلية اللجان المشتركة بين مصر والدول العربية، وكيفية إحكام التنسيق بين السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية المصرية ومكاتب التمثيل التجارى والعمالى بالخارج لصياغة منظومة وطنية متكاملة تعمل بأسلوب الأوركسترا السيمفونى. كما تبادرت إلى الذهن فكرة إصدار رسالة إعلامية دورية تعمم على جميع سفاراتنا وبعثاتنا القنصلية بالخارج للمساهمة فى التعريف بأهم التطورات والأحداث الوطنية، وبأنشطة التواصل والتبادل بين مصر والبلاد الأخرى وربط المواطن المصرى بوطنه الأم، وهى الفكرة التى قمنا بتنفيذها خلال سنوات عملى بليبيا حين أصدرنا الرسالة الإعلامية الشهرية (صوت مصر فى ليبيا)، والتى لقيت أصداء واسعة لدى مختلف الدوائر الليبية والمصرية الرسمية والشعبية. كما تبادر إلى الذهن أيضا كيفية تعظيم الاهتمام بدور المنظمات الأهلية والشعبية باعتبارها من الآليات الميدانية المهمة فى تطوير العلاقات العربية العربية، وكيفية تعزيز الجوانب الإنسانية والاجتماعية بين أعضاء السلك الدبلوماسى العربى والدولى بما يساعد فى توثيق الصلات وتيسير المهام الوظيفية. وتذكرت آنذاك الكلمات والمشاعر الطيبة التى أحاطنى بها الأخوة الليبيون والمواطنون المصريون فى ليبيا فى مناسبات التكريم والتوديع التى أقيمت لى قبيل عودتى لتسلم منصبى الجديد، وما ورد بها على وجه الخصوص من اعتبار موقعى الجديد شهادة تقدير واعتراف بما قدمته خلال سنواتى الأربع فى طرابلس من إضافات نوعية تترجم معانى وشعارات الأخوة العربية إلى مشروعات ميدانية وأنشطة ملموسة.

كان هناك سبب ثالث لما استشعرته من فرح بما بشرنى به وزير الخارجية فى اتصاله التليفونى. ذلك أننى أملك - بحمد الله - إرثا لا بأس به من المعرفة بتاريخ وأحوال البلاد العربية وثقافاتها وأعلامها ومناضليها، وشعورا قوميا قويا نحو العرب والعروبة، وقد أثريت هذه المعرفة وتغذى هذا الشعور، ليس فقط من خلال عملى السابق فى قطاع الأخبار والشئون السياسية بإذاعة صوت العرب قبل التحاقى بالسلك الدبلوماسى، وليس فقط لسبب عملى السابق بالسفارة المصرية فى المغرب أو كسفير لمصر فى ليبيا، وإنما تراكمت هذه المعرفة وذلك الشعور العربى القومى منذ نشأتى الأولى فى بيت والدى المرحوم المستشار عبد المنعم

خلاف.. فقد كان الوالد – رحمه الله – من بين الرواد المبكرين فى الدعوة إلى القومية العربية والمنظرين لها والمشددين على عروبة مصر باعتبارها تاريخا ومصلحة وقدرا ومطلبا فى نفس الوقت. وكانت كتاباته فى هذه الدعوة منذ ثلاثينيات القرن العشرين تنشر على صفحات مجلة الرسالة لصاحبها المرحوم الأستاذ أحمد حسن الزيات، وكانت أشهر مقالاته تلك المساجلات التى نشرت فى عام ١٩٣٩ بينه وبين الأديب الكبير طه حسين حول مسألة (عروبة مصر) و (مفهوم القومية العربية). ثم راح ينشر فكره القومى على صفحات «الأهرام» و«المؤيد» و«الصرخة» و«الأمالى» و«القبس» بمصر ولبنان والعراق والشام، وفى مؤلفاته التى صدرت بعد ذلك بعنوان (القومية العربية فى ربع قرن) و (القومية العربية والاستعمار). وكان الوالد من بين أوائل من اختارهم المرحوم عبد الرحمن عزام باشا للعمل معه بالجامعة العربية بعد تأسيسها فى منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وتدرج فى عدة مواقع بها حتى صار وكيلا لإدارة فلسطين ثم مديرا لإدارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وقد أدخل الوالد فى حياتنا الأسرية أثارا عديدة من اهتماماته وقناعاته العربية. فقد كان حريصا فى تربيته لأولاده على تعليمهم القراءة الصحيحة للقرآن الكريم وحفظه، وتشجيعهم على إتقان اللغة العربية وتدريبهم على الكتابة والتعبير بها، ومطالعة كل جديد من منتوجات الفكر والأدب العربى. وحين انطلقت ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى فى النصف الأول من الخمسينيات من القرن العشرين وجدناه يسارع بالتبرع بجزء ثابت من راتبه الشهرى لدعم الثوار الجزائريين، وكانت له جلسات مطولة فى بيتنا يستقبل فيها كبار المناضلين من المغرب العربى الذين يفدون إلى القاهرة للتواصل مع مكتب المغرب العربى الذى أنشئ خصيصا آنذاك لدعم النضالات التونسية والمغربية والجزائرية. وكان - رحمة الله عليه - حريصا على مكاتبة العديد من أبطال النضال العربى والكتابة عنهم ورفع صورهم فى صدر حجرة مكتبه بالمنزل ومن بينهم علال الفاسى، وعبد الكريم الخطابى، والبشير الإبراهيمى، وعبد القادر الجزائرى، وعبد الرحمن عزام، والحاج أمين الحسينى والمناضل الفلسطينى أحمد الشقيرى، والزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وقد ظل الوالد مؤمنا بالقومية العربية ومدافعا عن أفكار الوحدة العربية، والتضامن العربى حتى النفس الأخير من حياته، وحتى فى الفترات التى دبت فيها خلافات وصراعات بين بعض الدول والقيادات العربية، ظل كاتب العروبة وداعيتها على

إيمانه الوطيد بها مفسرا ما يحدث بأنه «السالب» الذى لابد منه لتفعيل «الموجب» كى يحدث الميلاد العظيم لأمة عربية قوية وناضجة.

وحين عدت إلى القاهرة فى نهاية أغسطس ٢٠٠٤ وشرعت فى مباشرة عملى مساعدا لوزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط ومندوبا لمصر لدى الجامعة العربية، لاحظت منذ الأيام الأولى أن هناك محددات كثيرة تحول دون توظيف كل هذه المؤهلات وتفعيل كل هذه الطموحات وترجمتها إلى أرض الواقع، وأن هناك أمورا واعتبارات تحكم العلاقات العربية العربية مما يخرج عن حسابات المهنة الدبلوماسية ومقتضياتها المعتادة، وقد تعلو أحيانا فوق صدق النوايا وتجرد المخلصين. وأن هناك على وجه الخصوص مفارقات كبيرة بين إدارة العلاقات العربية فى مستوياتها الثنائية والجهوية وبين المنطلقات والاعتبارات التى تحكم العمل العربى فى مستوياته الجماعية والمشتركة.

والواقع أن ما عايشته طوال السنوات الثلاث التى قضيتها فى هذا الموقع – فاعلا فى الحياة العربية وشاهدا عليها - لم يكن محكوما فقط بمحددات العمل فى الجانب المصرى، وإنما يرجع أيضا إلى عدد من الإشكاليات البنيوية والسياسية والثقافية التى يواجهها العالم العربى على اتساعه وتواجهها منظومة العمل العربى المشترك بصفة خاصة.

ولأننا نعتزم أن نفرد مساحات لتفصيل بعض هذه الإشكاليات وعرض بعض مظاهرها ونماذجها، فقد نكتفى هنا فى هذا الاستهلال باستعراض مجمل لها وللظروف التى صنعتها، مؤكدين فى البداية أن تلك الإشكاليات العربية ليست فى الواقع نتاج مرحلة معينة ولا هى مسئولية طرف واحد وإنما هى حصيلة تراكمات طويلة ومعقدة من السياسات والممارسات، وردود الفعل وتغيرات موازين القوى التى شاركت فى صنعها عدة أطراف عربية وغير عربية. ورغم أن هناك بعض المحاولات المضيئة والتطورات الإيجابية التى شهدتها حياتنا العربية ويشهدها العمل العربى المشترك ومنظومته فى الفترة الأخيرة، فإن تلك المحاولات والتطورات لا تزال للأسف غير كافية لتصحيح الأوضاع وعلاج الإشكاليات البنيوية والسياسية والفكرية التى يعانى منها العالم العربى.

ومن بين أبرز الإشكاليات التى تواجه العمل العربى المشترك تلك الثنائية غير المحسومة

بوضوح والتى ظلت – ولا تزال تحكم منطلقات السياسات والعلاقات العربية طوال أكثر من نصف قرن – وهى ثنائية «القومى مقابل الوطنى». ففى منتصف القرن الماضى ظهرت اتجاهات وحركات تدعو إلى كسر الحواجز وإلغاء الحدود السياسية بين البلدان العربية وإذابة الهويات الوطنية والمحلية فى كيانات قومية ووحدوية جديدة. ولم يكن لدى هذه الحركات الطموح إدراك واقعى دقيق لتباين درجات النمو ومستويات الوعى وطبيعة التركيبات التى يتشكل منها النسيج الاجتماعى وشبكات المصالح والنظم الاقتصادية فى مختلف البلدان العربية. كما لم يكن هناك إدراك كافٍ لمدى حرص الدول والشعوب على التمتع بمظاهر الاستقلال التى حصلت عليها حديثا وما رافق ذلك من انتشاء بالسيادة الوطنية والحرص على بقاء رموزها بمنأى عن أى تدخل أو نصح خارجى، وظهرت بعض ممارسات من جانب أصحاب تلك الدعاوى القومية فى ذلك الوقت وكأنها تستهدف فرض الوحدة بالقوة أو بالإجبار أو على الأقل بالضغط والإحراج، كما ظهرت فى تلك المرحلة بعض ممارسات أخرى خاطئة كتصنيف البلدان والنظم إلى «رجعية» و «تقدمية»، واستخدام بعض الوسائل غير الشريفة والدعايات الضاغطة لإحراج بعض النظم وإثارة القلاقل الداخلية فى بعض البلدان، مما ترك آثارا غير هينة فى نفوس تلك البلدان وشعوبها.

وحين تبدلت موازين القوى إثر انفجار الحقائق فى عام ١٩٦٧ وظهور آثار الطفرة البترولية، بدأت الكثير من الأطراف العربية فى الانتقال إلى نقيض آخر يقوم على فكرة الانغلاق داخل الحدود الوطنية والاستئثار بموارد الثروة، أو المنح منها بشروط، وظهرت اتجاهات تدعو إلى تركيز العمل الوحدوى على الدوائر الإقليمية والجهوية الضيقة، كما ظهرت إلى جانب ذلك ممارسات وسلوكيات من نوع آخر: كالتشفى فى أزمات الآخرين، وإنكار أدوارهم، والتطاول على سياساتهم ورموزهم الوطنية، والمزاحمة على المناصب والمراكز، ومقاومة أفكار ومشروعات العمل العربى الجماعى، والانتقاء فيها حسب ما يتفق فقط مع المصالح والاعتبارات القطرية لفرادى الدول العربية. وتعطل فى ضوء هذه الاتجاهات الاهتمام بالقضايا القومية الكلية كقضايا الأمن القومى العربى وأخطار الانتشار النووى ومشروعات السوق العربية المشتركة والتنمية المتكاملة، وأنشطة تحسين صورة العرب فى الخارج، والعمل الجماعى من أجل بناء جسور الحوار بين العالم العربى والتجمعات والقوى الأخرى.

وهناك إلى جانب إشكالية العلاقة بين «القومى» و «الوطنى» فى حياتنا العربية إشكاليات بنيوية وسياسية أخرى تتمثل فى الميل إلى عسكرة الحياة المدنية فى كثير من بلادنا العربية، وتغليب الاعتبارات الأمنية - بمفهومها الضيق - على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية بمفهومها الشامل، إلى جانب الخلط فى بنية الثقافة العربية العامة بين ما هو دينى وما هو سياسى والميل إلى توظيف هذه الثنائية توظيفا انتقائيا حسب الظروف والمصالح والمواقع. ويضاف إلى ذلك أيضا إشكالية افتقاد العقل العربى العام للنظرة المستقبلية بعيدة المدى ولأساليب التمرحل وتوزيع الأدوار، والميل إلى إعمال نظرية المؤامرة الأجنبية فى تفسير معظم مشكلاتنا تهربا من مواجهة الأخطاء الذاتية ووجوه القصور الداخلية.

وإذا كانت تلك الظواهر والإشكاليات المشار إليها سابقا تمثل الإطار السياسى والثقافى العام فيما تعانيه حياتنا العربية من صعوبات وأعطال، فلا شك فى أن هناك عددا آخر من الأسباب المباشرة التى تتصل بطبيعة ومدى كفاءة الإطارات المؤسسة القائمة لخدمة العمل العربى المشترك ومدى قدرتها على مواكبة التغيرات المتسارعة والتحديات المتزايدة التى يواجهها العالم العربى داخليا وخارجيا. ولسنا نقصد بذلك فقط ميثاق الجامعة العربية الذى تعود مفاهيمه واللغة المستخدمة فيه إلى ظروف الأربعينيات من القرن الماضى، وإنما نقصد أيضا نوع ومستوى الآليات والإطارات العربية الأخرى الناظمة للأنشطة الشعبية وأعمال التشريع والقضاء، والإصلاح الاجتماعى والبحث العلمى، وآليات الأمن القومى العربى. إلى جانب مستويات التنسيق القائمة بين مختلف مؤسسات العمل العربى المشترك، ومدى كفاية جهود الترشيد والمتابعة لبرامج وميزانيات تلك المؤسسات. فضلا عن مدى كفاءة وحرفية العناصر البشرية القائمة على خدمة العمل العربى المشترك.

ورغم الاعتراف بما تحقق وبما يجرى تحقيقه بالفعل من مراجعات وتصحيحات وإضافات مهمة تستهدف تعزيز وتطوير العمل العربى المشترك ومؤسساته.. فإن الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق ما يمكن تسميته بالمشروع النهضوى العربى الشامل الذى يقوم على بناء نظام إقليمى حديث فى المنطقة العربية يجعل التكامل والاكتفاء الذاتى أهدافا رئيسية وينطلق على أساس من الاحترام المتبادل لحق كل الأطراف فى مشاركة فاعلة اعتمادا على معايير متكافئة

وعادلة فى توزيع الأدوار والمهام حسب القدرات النسبية وتوظيف المكاسب التى يحققها أى طرف عربى فى علاقاته مع الآخرين لتكون فى خدمة باقى الأطراف العربية.

وإذا كان البعض يظن أن هذا من قبيل الأحلام والمثاليات.. فلينظر إلى ما كانت عليه الشعوب والدول الإفريقية والأوروبية قبل خمسين عاما.. ولما أصبحت عليه الآن من تنظيم وتكامل واتحاد تجاوز فى عديد من الوجوه المفهوم التقليدى والجامد للسيادة الوطنية، وحقق بذلك لتلك الدول والشعوب إضافات جديدة من عناصر القوة ومساحات أرحب للنفوذ والتأثير وتخليق المصالح.

العمل العربى المشترك وإشكالية «السيادة الوطنية»

نص ميثاق الجامعة العربية الذى وقعه عام ١٩٤٥ رؤساء حكومات سبع دول عربية على أن الجامعة تقوم كرابطة بين الحكومات على أساس احترام السيادة الوطنية لكل دولة عضو وعدم التدخل فى شئونها الداخلية. وأن الهدف الرئيسى لهذه الرابطة هو تنسيق المواقف والسياسات بين الدول الأعضاء وتحقيق التكامل فى مصالحها. ومعنى ذلك أن الجامعة العربية منذ يومها الأول لم تكن تستهدف تحقيق مشروع «الوحدة العربية» لا الفورية ولا حتى الآجلة على مراحل. ولم يكن من بين طموحات مؤسسيها توحيد السياسات أو التشريعات العربية ولو فى قطاعات مختارة حسب تطور الظروف والاحتياجات.

ورغم التطورات الهائلة التى مر بها التنظيم الدولى والعلاقات الدولية المعاصرة فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية «ومفهوم الشئون الداخلية»، وعلى الأخص ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضى حيث ظهرت اتجاهات قوية نحو تقنين وتوسيع أدوار ومسئوليات المجتمع الدولى والمنظمات الإقليمية فى مجالات كانت تصنف وفق القانون الدولى التقليدى باعتبارها من خصائص السيادة الوطنية للدول، ومن صميم شئونها الداخلية والتى لا يمكن الاقتراب منها. ورغم أن الدول العربية قد شاركت بالفعل أو بالصمت فى صياغة هذه المراجعات والاتجاهات الجديدة، وفى تمرير آلياتها باعتبارها تمثل شرعية دولية جديدة تتلاءم مع حقائق العولمة واحتياجات ما يسمى بالأمن الإنسانى والاعتماد المتبادل والمسئولية المشتركة.. فإن تلك الدول العربية لم تستطع أن تدخل بعضا من هذه التطورات أو المراجعات إلى علاقاتها العربية العربية. وظلت تلك الدول متمسكة بعدم السماح للجامعة العربية أو لأى طرف عربى بتناول ما قد تعتبره شأنا من شئونها الداخلية أو ماسا بسيادتها الوطنية. ولم تسمح الدول العربية بأن يكون للأمين العام أو للأمانة العامة صلاحيات خاصة تمكنه من التعامل مع المستجدات والظروف الطارئة، بما يلزم من اجتهاد ضرورى أو تحرك استثنائى. وحرصت الدول العربية - حتى شهور قليلة ماضية - على أن تكون كافة قرارات وتحركات الجامعة العربية بالإجماع، وهو ما أدى إلى أعطال كثيرة فى اتخاذ القرارات الحاسمة فى التوقيت الملائم أو إلى تخفيض سقف القرارات بما يعكس الحدود الدنيا من التوافق بين الأطراف العربية المختلفة.

وقبل التعرض لانعكاسات هذا التمسك العربى بحرفية مبدأ السيادة الوطنية فى إطار العلاقات العربية - العربية، نود أولا أن نذكر بأهم الأعمال والقرارات التى صدرت خلال العقود الثلاثة الماضية عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والتى شاركت الدول العربية فى تمريرها، رغم أنها كانت تمثل فى حينها تجاوزات أو تطورات متتالية لمبدأ «السيادة الوطنية» ولمفهوم «الشئون الداخلية» بالمعايير التقليدية.

- ففى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية نستطيع أن نرصد التالى:

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى تدعى فيها الدول النامية إلى تشجيع المشروعات الفردية والنشاط الاقتصادى الحر وخصخصة الشركات العامة والأخذ بآليات السوق فى التنمية الاقتصادية الوطنية، وما يصاحب ذلك من آليات دولية مستحدثة لمتابعة مدى تنفيذ الدول لتلك الالتزامات. رغم ما سبق ذلك من قرارات تؤكد (حق الدول فى التنمية المستقلة) و (حق الشعوب فى اختيار نماذج التنمية التى تراها ملائمة لمصالحها الوطنية).

- التزام الدول النامية المتلقية للمعونات الخارجية بتنسيق تلك المعونات وإجراء حصر شامل لها والكشف عن مصادرها ونوعياتها وشروطها، مع تعيين المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تلك الدول مشرفا على هذا التنسيق (قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالدورات الصيفية لأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨).

- قرارات الأونكتاد والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، التى تدعو الدول النامية إلى الكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين الوزارات والمؤسسات الوطنية الضالعة فى أعمال تتصل بالتنمية وإلى إخضاع تلك العلاقات والأدوار لتقييم ومتابعة تشارك فيها الأمم المتحدة.

- قرار مجلس التجارة والتنمية TDB (وهو الجهاز الرئيسى الثانى فى الأونكتاد) بشأن ضرورة زيادة مشاركة الخبراء الفنيين وممثلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة والغرف التجارية فى كافة مفاوضات التجارة والتنمية، وذلك بغرض الالتفاف على الممثلين السياسيين الذين يعبرون عن سلطة السيادة الوطنية.

- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات المتتالية للأونكتاد والقرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولى فيما بعد عام ١٩٨٨، والتى تدعو الدول النامية إلى تخفيض الأنفاق الحكومى، ورفع الدعم لأسعار السلع والخدمات، ومواصلة برامج خوصصة القطاع العام، وإلى مكافحة الفساد فى الإدارات الحكومية، وضرورة إعادة الأموال التى تحتفظ بها بعض القيادات الحكومية فى الخارج لأغراض سياسية.
- نتائج جولة المفاوضات التجارية الدولية المعروفة بـ «جولة أورجواى» والتى تضمنت عددا من الشروط المشددة، والتى تمس الشئون والعلاقات الداخلية للدول النامية، إذا ما رغبت هذه الدول فى زيادة نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول الأخرى. ومن بين هذه الشروط ما يتعلق بأوضاع التنظيمات النقابية وحقوق العمالة، وأوضاع عمالة النساء والأطفال، والشروط البيئية العديدة الخاصة بالتصنيع والزراعة.

- وفى مجال حقوق الإنسان والشئون الاجتماعية والثقافة والإعلام:

- التزمت الدول العربية بما أدخلته الأمم المتحدة طوال العقود الثلاثة الماضية من آليات ووسائل جديدة تستهدف تطوير المتابعة الدولية لأوضاع حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء، بما فى ذلك التوسع فى نظام لجان تقصى الحقائق والمقررين الخاصين، وإنشاء قنوات متنوعة لتلقى شكاوى الهيئات والجمعيات والأفراد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. كما تلتزم الدول العربية بإمداد هيئات ولجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتقارير دورية عن أدائها الوطنى فى هذه المجالات.
- كما أبرمت فى إطار الأمم المتحدة واليونسكو عدة اتفاقات ومواثيق وإعلانات بشأن حرية تدفق الأنباء وانسياب المعلومات بين الدول، وصدرت عدة قرارات بشأن تكريس ثقافة السلام فيما ينشر ويكتب ويذاع، ومحاربة ظاهرة كراهية الأجانب، وإنشاء شبكات إقليمية ودولية للمعلومات خاصة بالأبحاث العلمية والتكنولوجية بهدف تحقيق الشفافية الدولية فى هذه الأعمال.
- وفى مجالات تحرير وتمكين المرأة ورعاية الشباب والفئات المهشمة اجتماعيا، عقدت

العشرات من المؤتمرات الدولية والإقليمية التى أصدرت مئات القرارات وأنشأت العديد من آليات المتابعة لحقوق المرأة وحقوق الطفل، ونظم الزواج والإنجاب والمساواة بين الجنسين وختان الإناث. وبعضها جاء متضمنا مفاهيم ودعاوى ومعايير تخالف طبيعة الثقافات المحلية والتقاليد الاجتماعية والأعراف السائدة فى بلادنا العربية. وقد التزمت العديد من الدول العربية بهذه الوثائق الدولية الجديدة، بينما تحفظ البعض على ما وجده مخالفا بوضوح لقواعد الشريعة الإسلامية.

- وإذا كان هناك من المبررات الوجيهة ما يسوغ للدول العربية الالتزام بكل هذا الحشد الهائل من إطارات الشرعية الدولية الجديدة فى مجالات التجارة والتنمية وحقوق الإنسان والشئون الاجتماعية والثقافة والإعلام.. رغم ما تضمنته معظمها من مظاهر التجاوز لمفاهيم السيادة الوطنية والشئون الداخلية بالمعايير التقليدية، فإن ما يستحق التأمل والفحص هو ذلك التجاوب العربى أحيانا أو الصمت فى أحيان أخرى إزاء الاتجاهات والأشكال الجديدة للشرعية الدولية فى المجالات السياسية والأمنية والإستراتيجية التى راحت تعصف بما تبقى من معان ودلالات للسيادة الوطنية والشئون الداخلية. ولعل أكثر أشكال هذه الشرعية الجديدة يتمثل فى الآتى:

- إقرار مبدأ التدخل العسكرى الأجنبى فى بعض المواقع تحت غطاء «الأغراض الإنسانية» و «حماية الأقليات» و «مكافحة الإرهاب».
- إقرار مبدأ المراقبة الأجنبية للانتخابات الداخلية.
- الإقرار بإخضاع برامج التسلح والتصنيع العسكرى وتجارة السلاح وميزانيات الدفاع للمراقبة الدولية.
- رفع الإشارة تدريجيا فى الوثائق والقرارات والإعلانات الدولية إلى مبدأ حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال الأجنبى واستبدال هذه الإشارة بأخرى تتعلق برصد ومكافحة أعمال الإرهاب وتحركات الإرهابيين.
- إقرار مبدأ عدم الاعتراف بأية حكومة تأتى إلى السلطة بغير الطرق الدستورية والديمقراطية (من المبادئ التى أقرها النظام الأساسى للاتحاد الإفريقى).

- القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بالسودان ولبنان والعراق والصومال وليبيا والتى تضمنت تقنينا وتكريسا للتدخل الأجنبى فى أراضى تلك الدول العربية أو حصارها ومقاطعتها والتمهيد لتجزئتها.
- انخراط بعض الدول العربية فى شراكات وترتيبات أمنية مع حلف الأطلنطى أو مع بعض القوى الدولية الكبرى، رغم وجود انعكاسات لهذه الترتيبات الإستراتيجية والأمنية على الدول العربية الأخرى وعلى مصالحها.
- تماشى الدول العربية مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الأخيرة بشأن القضية الفلسطينية رغم ما تحتويه من سكوت أو تراجع عن عدد من المبادئ المستقرة فى الشرعية الدولية ورغم تجاهل تلك القرارات الأخيرة لمبادرات السلام العربية والجهود المبذولة فلسطينيا وعربيا لتسوية هذا الصراع بمنهجية مختلفة.
- مشاركة العديد من الدول العربية فيما يسمى «بمنتدى المستقبل» الذى دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية كإطار جديد للحوار والتحالف من أجل تغيير الأوضاع والنظم والقيم السائدة فى منطقتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فى ذلك نظم الحكم وطرق تداول السلطة، ومحتويات العملية التعليمية ووضعية المؤسسات الدينية ودور المجتمع المدنى والمرأة، ومشاركة الدول العربية فيما يصدر عن اجتماعات هذا المنتدى من وثائق وآليات للمتابعة تشارك فيها - إلى جانب السلطات السيادية - منظمات المجتمع المدنى والهيئات الأهلية.

أسد على.. ومع غيرى نعامة:

كل هذا الرصيد من التماشى العربى مع التطورات الدولية فى تجاوز أو إعادة توصيف مفاهيم «الشئون الداخلية» و «السيادة الوطنية»، لم يقابله تطوير مواز أو مقابل فى مواقف الدول العربية إزاء نفس المبادئ والمفاهيم داخل إطار الجامعة العربية، أو فى أى إطار آخر للعلاقات العربية العربية. بل يمكن القول - مع مزيد الأسف - بأن الدول العربية راحت تزيد داخل هذه الإطارات العربية من تمسكها بالمفهوم الحرفى للشئون الداخلية مع كل تنازل تقدمه

للمجتمع الدولى بشأنها. وكأنها تعوض بالاستئساد على الأشقاء وأولاد العمومة ما تفقده تباعا على يد الأغراب والأجانب. فعلى سبيل المثال:

- حدث ذلك من خلال التجميد والشلل الذى أحاط بعمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومشروع السوق العربية المشتركة، فى الوقت الذى توالت فيه اتفاقات التجارة والشراكة والمناطق الحرة بين الدول العربية والعديد من الدول الأوروبية والأمريكية، إلى جانب الترتيبات والتحالفات الاقتصادية والنفطية التى أقدمت عليها بعض الدول العربية مع أطراف أجنبية أخرى.

- وحدث ذلك أيضا حين رفضت أغلبية الدول العربية إقامة محكمة عربية لحقوق الإنسان، على غرار ما قامت به دول نامية أخرى، وذلك على أساس أن هذه المحكمة يمكن أن تزيد من جرأة المواطنين وتشجعهم على إثارة مشكلات عديدة فى الحياة العربية.

- وحدث ذلك أيضا حين تمسكت معظم، إن لم يكن جميع، الدول العربية بأن يكون منح صفة " المراقب " للجمعيات والمنظمات الأهلية فى إطار أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى، مشروطا بموافقة حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة، حتى لا تفاجأ تلك الحكومات بمواقف مناوئة أو مطالب غير متوقعة.

- وحدث ذلك أيضا حين ترددت بعض الدول العربية فى قبول الإشارة إلى المراقبة الدولية لعمليات الانتخابات الفلسطينية التى جرت فى أوائل عام ٢٠٠٦ فى صلب القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية، وذلك خشية أن تحتسب هذه الإشارة كدلالة ضمنية على مباركة الدول العربية وقبولها العام لمبدأ الرقابة الأجنبية على الانتخابات، رغم قبول تلك الدول العربية للمبدأ فى حالات ومواقع أخرى كثيرة.

- حرص العديد من الدول العربية عند صياغة القانون الأساسى للبرلمان العربى الانتقالى على التعامل بحذر وتمهل فى تحديد صلاحيات ومهام هذا البرلمان وتجريده من أى أدوار رقابية أو تشريعية حتى لا تكون هناك سلطات أعلى من سلطة الحكومات فى أعمال الجامعة العربية.

- وحدث ذلك أيضا حين رفض العراق، فى ظل نظامه السابق، أن تكون هناك وساطة عربية فاعلة لإنهاء أزمته مع الكويت أو تدخل قوات عربية فى الموضوع، وحينها اضطرت بعض الدول العربية للمشاركة بقواتها ضمن قوات التحالف الدولى الأجنبية فى عملية تحرير الكويت.
- وحدث ذلك أيضا حين فضل العرب عدم تمرير المقترح الإماراتى الذى تقدم به المرحوم الشيخ زايد آل نهيان، والذى كان يستهدف تفويت الفرصة وإجهاض مبرر التدخل العسكرى الأجنبى المدمر فى العراق باعتبار هذا المقترح عند تنفيذه سيعد سابقة يمكن أن يعتد بها فى مستقبل العلاقات العربية العربية التى تقوم على تقديس سيادة النظم والحكومات.
- وحدث ذلك أيضا حين رفض ممثلو الحكومة الانتقالية العراقية تلبية دعوة الأمين العام للجامعة العربية للمشاركة مع ممثلى مختلف القوى السياسية والدينية العراقية فى مؤتمر للمصالحة الوطنية فى القاهرة، وحين اعتبر بعض قادة النظام العراقى الجديد أن الجامعة العربية بهذا المؤتمر وبما تناقشه اللجنة الخاصة بالعراق فى إطار مجلس الجامعة العربية من بعض الموضوعات نوعا من التدخل غير المقبول فى شئون العراق الداخلية.
- وحين صاغت الدول العربية اتفاقية التعاون العربى لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حرصت جميع الأطراف الموقعة على أن تتم عمليات تبادل المعلومات عن أشخاص وتحركات العناصر الإرهابية والمتطرفة من خلال قنوات التعاون الثنائى وحسب ما تقدره الأجهزة الأمنية لفرادى الدول دون أن تكون هناك هيئة عربية عليا أو آلية جماعية لهذا التبادل.
- وحين انعقدت القمة العربية فى تونس عام ٢٠٠٤ وأصدر القادة والملوك والرؤساء العرب فيها «وثيقة الإصلاح والتحديث فى الوطن العربى»، لم يكن هناك آلية منظمة لمتابعة تنفيذ الدول لهذه الوثيقة. وعندما أثيرت إشكالية هذا النقص فى أحد الاجتماعات اللاحقة لمجلس الجامعة العربية كانت هناك تحفظات واضحة من

جانب العديد من الأطراف العربية حول إمكانية وجدوى إنشاء هذه الآلية، ورفض تام لأى طابع إلزامى أو دورى تتسم به عمليات المتابعة لما اعتبرته الأطراف المتحفظة من صميم الشئون السيادية والداخلية للدول العربية.

- وعلى صعيد الشئون المالية والإدارية للجامعة العربية، تحفظت عدة دول على قيام الأمانة العامة بإجراء امتحانات وتعيينات لعدد من الموظفين والخبراء الجدد دون تفويض صريح من الدول الأعضاء، كما تحفظت بعض الدول على بعض الأنشطة الثقافية والعلمية والمراسمية التى تقوم بها الأمانة العامة - ومن بينها المساهمة فى تنظيم معرض فرانكفورت الدولى للكتاب - وذلك باعتبار أنه لا يجوز للأمانة العامة الإقدام على مثل هذه الأنشطة بدون تفويض أو ترخيص أو قرارات تتفق عليها الحكومات مسبقا.

- وفى مجال التناول العربى الدورى لتطورات السلام والتنمية والأوضاع فى السودان عموما، لوحظ فى بعض مداخلات الوزراء السودانيين حرصهم على أن يكون تدخل الجامعة العربية فقط فى إطار دعم الحكومة السودانية فى الخرطوم وليس فى أى إطار آخر يمكن أن يوصف بأنه تدخل فى الشئون الداخلية للسودان ومساس بسيادته الوطنية. (رغم التزام كافة الدول العربية بما يصدر عن مجلس الأمن الدولى من قرارات متوالية لا يخلو معظمها من تدخلات صريحة فى الشأن الداخلى السودانى).

- وحتى بالنسبة للفلسطينيين، ورغم التطورات الدرامية والمفجعة التى تمر بها قضيتهم، وتلك التى حدثت داخل صفوفهم وأدت إلى وجود سلطتين تحكمان الحياة السياسية الفلسطينية إحداهما فى رام الله والأخرى فى غزة، ورغم اعتبار الجامعة العربية القضية الفلسطينية كقضية قومية ومركزية للعرب عموما، ورغم عدم اكتمال عناصر السيادة للدولة الفلسطينية بالمفاهيم والمعايير القانونية المعروفة، فقد أنبرى عدد من القيادات الفلسطينية لتحذير الجامعة العربية وأعضائها من مغبة الوقوف موقف الحياد بين السلطة الشرعية وسلطة الانقلاب، واعتبر أن استماع اللجنة

العربية لتقصى الحقائق التى تم تشكيلها بمقتضى قرار من مجلس الجامعة العربية فى يونيو ٢٠٠٧ لأطراف سلطة الانقلاب أو دعوتهم للمشاركة فى الحوار يعتبر تدخلا فى الشؤون الداخلية الفلسطينية وأسلوبا غير مقبول وفقا لتقاليد العمل بالجامعة العربية.

- وقد يضاف إلى ذلك، الحساسية المفرطة عند صياغة مشروع القرار الخاص بلبنان والذى يكاد يتكرر بألفاظه وحروفه مع كل دورة جديدة من دورات مجلس الجامعة العربية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالفقرات التى يتم الإشارة فيها إلى «العلاقة مع سوريا» و «أوضاع المجتمعات الفلسطينية فى الأراضى اللبنانية». ويكاد يشعر المرء بأن أنفاس ونبضات المندوبين يمكن أن تسمع عند قراءة أو تمرير كل لفظ وكل حرف يتعلق بهذين الموضوعين تحديدا.

الحاجة إلى مضمون ديمقراطى وإنسانى لمبدأ «السيادة الوطنية»:

والملاحظ فى مواقف الدول العربية وفى الشروح السائدة عموما فى الأدبيات السياسية العربية أن الفهم العربى لمبدأ السيادة الوطنية لا يزال يقوم على أساس أن المناط الوحيد لهذه «السيادة» هو سيادة «النظم الحاكمة»، وأن كل موقف وكل تدخل أو إجراء يمس تلك السيادة يعتبر بالضرورة «شرا» أو «عملا عدائيا» ضد الدولة ينبغى الوقوف ضده وتعطيله وعدم السماح به.

ورغم التطورات الكبيرة والجريئة التى شهدها المجتمع الدولى عموما على مدى العقود الأربعة الماضية، والتى شارك فيها وشهد عليها العالم العربى والتى أدخلت تطبيقات وأبعادا جديدة لفكرة «السيادة الوطنية» ولمفهوم «الشئون الداخلية» بما يقيم اعتبارا لقيمة المواطنين وحقوق الأفراد والجماعات السكانية والثقافية، وبما يجعل مساحات التداخل بين البيئة المحلية والبيئة الخارجية أكثر اتساعا مما كانت عليه فى السابق، ورغم ما يتوافر فى الثقافة العربية والتاريخ العربى من نماذج احتفال ومكانة خاصة لمفاهيم «نصرة المظلوم» و «إغاثة الملهوف» والحض على «الاتحاد» و «الإيثار» و «هجرة المستضعفين» وإباحة المحظور فى أوقات

الضرورة»، وغير ذلك من قواعد عرفية ومبادئ فقهية فى الثقافة العربية والإسلامية، رغم كل ذلك فإن هناك من بين النخب العربية من لا يزال متمسكا بالرؤية القديمة لمفهوم السيادة وحدودها التقليدية ويرفض أية أفكار تدعو إلى تطوير أية قواعد أو آليات عربية للتدخل فى حالات الضرورة الإنسانية أو حتى للمناصحة وإبداء الرأى فيما يستجد من مشكلات وأحداث داخل البلدان العربية.

السلطة الإقليمية العليا..
ضرورة فى بعض مجالات التكامل الإنتاجى والخدمى

ووفقا لنفس الموقف، يرى المتمسكون بحرفية مبدأ السيادة الوطنية أن أى إجراء وأى مشروع يتعلق بالتعاون أو التنسيق بين الدول العربية فى مجالات الإنتاج أو الخدمات أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما ينبغى أن يحافظ على استقلالية القرارات القطرية، وأسبقية القوانين والتشريعات الداخلية، وأن تنفيذ هذه المشروعات التكاملية فى أراضى الدول الأعضاء ينبغى أن يتم حسب النظم والقواعد المعمول بها فى فرادى تلك البلدان العربية.

ورغم ما تفرضه نتائج الثورة التكنولوجية الحديثة وما تشير إليه اتجاهات التطور العالمية من زيادة مساحات الاعتماد المتبادل بين الدول وتداخل عناصر العمليات الإنتاجية والخدمية عبر الحدود الجغرافية، وما تكشف عنه اتجاهات وخبرات العمل الدولى والإقليمى من ضرورة وجود هيئات تنسيقية مشتركة ذات صلاحيات عابرة للحدود، فإن هناك، من لا يزال فى العالم العربى، يرى عدم وجوب ذلك فى إطار العلاقات العربية العربية، وإن كان يراه مقبولا فى بعض علاقات الدول العربية مع منظمات وأطراف دولية وأجنبية أخرى.

وحتى إذا كانت هناك بعض الهواجس والمخاوف والشكوك المبررة لدى بعض الأطراف العربية فى التعامل مع فكرة إيجاد سلطات إقليمية أعلى من سلطات الدول فى مجالات الأمن والدفاع والتسلح والتعبئة العامة.. فلماذا تصر هذه الدوائر على رفض وجود مثل هذه السلطات الإقليمية فى مجالات تبعد بطبيعتها عن هذه الحساسيات الأمنية والسياسية؟ وهل يمكن فى المستقبل المنظور أن تسمح هذه الأطراف العربية بما يسمى بـ «الهيئة العربية لإدارة وتسيير الطرق البرية المشتركة وصيانتها» أو «المؤسسة العربية لتنمية المواقع السياحية وتنشيط السياحة إلى الدول العربية» وهل يمكن لمثل هذه المؤسسات المبتكرة أن يكون لها صلاحيات مستقلة لجباية الرسوم أو الاشتراكات وصلاحيات تدوير وإدارة العوائد المالية بمنطق اقتصادى واستقلالية كاملة تحت إشراف البرلمان العربى مثلا؟.. وإذا تحقق النجاح لهاتين التجربتين، فهل يمكن التفكير فى مجالات أخرى مماثلة وبطريقة تدريجية تشمل مثلا «سلطة عربية عليا

لمنح وتقييم الشهادات العلمية وتسجيل براءات الاختراع» وسلطة أخرى «لتوثيق المخطوطات» وثالثة «لإدارة وتنسيق أعمال الإغاثة والإنقاذ فى حالات الكوارث الطبيعية» ورابعة «لإدارة وتنسيق الإنتاج الزراعى على أسس تكاملية وبما يحقق الاكتفاء الذاتى لجميع الدول العربية، خاصة فى مجال الأمن الغذائى ولو بالنسبة لسلع تموينية محددة»؟

ليست هذه الأفكار والمشروعات من الطوباويات أو من قبيل الأحلام، ولكنها من الحصائل المستفادة فى تجارب وخبرات الآخرين الذين لا يملكون من عناصر التماثل ومقومات التكامل ودواعى الاتحاد قدر ما يملك العرب.

فهل يجرؤ الأحفاد على تجريب ما رفضه الآباء والأجداد؟ أو سيثبت العرب نظرية جديدة فى العلاقة بين الخلايا الوراثية.. وإرادة التقدم؟

فيم تختلف الاجتماعات بالجامعة العربية؟

قراءة فى آلية إعداد جداول الأعمال وصياغة القرارات:

فى كل اجتماعات القمم العربية تحرص الدولة المستضيفة على توفير كافة أسباب النجاح وظروف الراحة ومظاهر التكريم للقادة والرؤساء العرب. ويندر أن تجد دولة لا تدعى فى وسائل إعلامها وفى بياناتها الرسمية وخطابات المسئولين فيها بأن القمة العربية التى ستعقد على أراضيها ستكون قمة تاريخية ومن نوع فريد، وأن نتائجها ستمثل نقلة نوعية فى العمل العربى المشترك وقوة دفع له.

وفى موسم انعقاد القمة يتبارى رجال الصحافة والشعراء والكتاب والمطربون وحملة المباخر فى الربط بين نجاح القمة التى تعقد فى بلادهم وبين أصالة هذه البلاد وحضارتها وثقافتها وحكمة قادتها وفكرهم الثاقب وشعورهم القومى. وتتسابق كافة أجهزة الدولة المضيفة فى استعراض ما قدمته وما ستقدمه لتلك القمة التى تعقد فى ضيافتها.. ابتداء من خدمات المطارات والفندقة وإعداد أماكن إقامة الملوك والرؤساء وتأمين تحركاتهم وتوفير السيارات لحاشيتهم ووفودهم الرسمية، وحتى خدمات النظافة والتجميل والتشجير وإعادة تنظيم حركة المرور للطرق التى سيمرون بها، وتجهيز المبانى والقاعات التى ستعقد فيها الاجتماعات والتفنن فى زخرفتها وفى إمدادها بالورود والزهور وبأحدث أجهزة الاتصال والتصوير والطباعة والنسخ والتغليف.

وتهتم الدولة المضيفة للقمة اهتماما خاصا بالإعلاميين من رجال صحافة ومراسلى وكالات الأنباء العالمية والمصورين، حيث تنشئ لهم مراكز إعلامية وخطوط اتصال دولية لبث رسائلهم التى يبعثون بها إلى وكالاتهم وصحفهم ومحطاتهم الفضائية عن وقائع الاجتماعات الرسمية واللقاءات الجانبية التى يعقدها الرؤساء والملوك، وتصريحات المتحدثين، وتسريبات الأنباء عن القرارات والبيانات المزمع إصدارها.

وهناك تقليد تختص به البلاد العربية، دون غيرها من بلاد أخرى، تعقد فيها اجتماعات

القادة والرؤساء. حيث تحرص الدولة العربية المضيفة للقمة العربية على نقل وقائع وصول القادة والرؤساء والملوك إلى مطاراتها على الهواء مباشرة على محطات التليفزيون والإذاعة الوطنية، وتحرص أيضا على أن تشاركها فى ذلك البث محطات أخرى عربية وغير عربية. ورغم ما فى هذا التقليد المراسمى والإعلامى من إرهاق شديد للملك أو الرئيس الذى يقوم بعملية الاستقبال ومراسمها لمدة قد تزيد على سبع ساعات أو أكثر فى اليوم الواحد، فإن ثقافتنا العربية تظل متمسكة بما تراه أنه من عناصر التحية والتكريم الواجبة لضيوف البلاد، وما يعتبر دليلا على التضامن العربى والإخوة العربية. والعجيب أن أحدا لم يتوقف ليتساءل عن السبب وراء عدم قيام الملوك والرؤساء بتوديع ضيوفهم بعد انتهاء الاجتماعات بنفس المراسم والمشاعر التى استقبلوهم بها.

والنظام المراسمى للقمم العربية – لمن لا يعرف – يبدأ عادة بقيام رئيس أو ملك الدولة التى وقع عليها الاختيار لاستضافة القمة بكتابة خطابات الدعوة الموجهة منه إلى إخوانه الملوك والرؤساء والقادة العرب. ويحرص كل الرؤساء والملوك على أن يقوم بتسليم هذه الدعوات إلى أصحابها مبعوثون شخصيون على مستوى رفيع وليس السفراء المعتمدين رسميا فى عواصم تلك البلاد. وكلما ازداد حرص الملك أو الرئيس على مشاركة ملوك ورؤساء آخرين بعينهم ارتفع مستوى المبعوث الرسمى الذى يحمل تلك الدعوة إلى الرئيس أو الملك المطلوب مشاركته. ويقيس البعض أحيانا مدى الحرارة والود بين الرؤساء والملوك المضيفين وإخوانهم من القادة والملوك والرؤساء العرب من خلال الترتيب الزمنى فى إرسال وتسليم هذه الدعوات. وفى عموم الأحوال يحرص معظم – إن لم يكن كل – الزعماء والرؤساء العرب على عدم الإفصاح مبكرا عن مشاركتهم فى القمة، إما انتظارا لمعرفة باقى المشاركين من القادة والرؤساء أو لأسباب واعتبارات أخرى.

ومن ناحية أخرى، تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية التى تتعاون مع الدولة المضيفة للقمة بإيفاد بعثة أو عدة بعثات من كبار موظفى الأمانة العامة للمعاونة فى الإعداد المراسمى والفنى لهذه القمة. ويشارك فى هذه البعثات عادة الأمين العام المساعد للشئون المالية والإدارية، ومدير مراسم الجامعة، ومسئولو الأمن بها، كما تشارك قطاعات التجهيزات الاليكترونية

والطباعة والنسخ بما لديها من خبرات وأدوات. وفى بعض الحالات تقوم الأمانة العامة بإيداع مبالغ مالية محددة لدى سلطات الدولة المضيفة لمساعدتها فى تغطية الأعباء المادية الخاصة بالتأمين والتنقلات وحجز الفنادق وخلافه، أو بالترتيب مع هذه السلطات على توفير هذه الاحتياجات بمعرفة الأمانة العامة للجامعة العربية مباشرة. بينما تتولى بعض الدول العربية الغنية الصرف على كافة الاحتياجات والتجهيزات الخاصة بالقمة التى تعقد فى أراضيها وبدون الحاجة إلى دعم مالى أو لوجستى من الأمانة العامة.

وإذا كانت اجتماعات القمم العربية تتماثل على هذا النحو فيما تستدعيه من استعدادات وتجهيزات فنية وترتيبات مراسمية، وفيما تتباهى به الدول المضيفة من مؤهلات وقدرات خاصة فى توفير أفضل الأجواء والظروف لإنجاح القمم التى تعقد على أراضيها، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه مع كل قمة عربية يظل قائما: ترى ما هى الإضافة النوعية التى تتميز بها نتائج تلك القمم من الناحية الموضوعية؟ وهل تساعد طريقة إعداد جداول الأعمال التى يقوم بها وزراء الخارجية ومن قبلهم المندوبون الدائمون على إتاحة فرص التركيز والإضافة والتطوير فى أعمال القمم العربية؟

إعداد جداول الأعمال

الواقع أن معظم جداول أعمال القمم العربية الدورية تكاد تكون متماثلة البنود، فهى تشمل فى العادة تقرير الأمين العام عن أعمال الأمانة العامة ونشاطات الجامعة وعن مدى التطور فى منظومة العمل العربى المشترك بصفة عامة، ثم القضايا السياسية الخاصة بفلسطين والصراع العربى الإسرائيلى وعملية السلام، والقضايا التى تهم السودان والعراق ولبنان وليبيا واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، واحتياجات كل من الصومال وجزر القمر وجيبوتى من الدعم العربى، فضلا عن البنود الخاصة بالتعاون العربى مع القوى والتجمعات الدولية الكبرى (أوروبا، الصين، القارة الإفريقية، أمريكا الجنوبية)، بالإضافة إلى تقارير أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى والأوضاع المالية للجامعة. ويتكرر مع كل قمة طرح نفس هذه الموضوعات بنفس عناوينها وبنودها. وبين الحين والآخر تظهر هناك بعض البنود الجديدة التى يتم إدراجها بما يزيد من حجم جدول الأعمال.

وتحكم آلية إعداد جداول الأعمال للقمم العربية فى العادة عدة اعتبارات، أولها الالتزام بما سبق صدوره عن قمم سابقة من قرارات تنص على اعتبار بعض البنود بنودا دائمة يلزم إدراجها بصفة تلقائية ومتكررة على جدول الأعمال، وثانيهما أن تقدم إحدى الدول الأعضاء بطلب إدراج بند جديد، ويكون ذلك فى العادة مشفوعا بمذكرة شارحة تعرض لدواعى هذا الإدراج وأهمية الموضوع والمطلوب اتخاذه بشأنه. وأما الاعتبار الثالث فهو يتعلق برغبة الدولة المضيفة للقمة فى تمييز الاجتماع الذى يعقد على أرضها بسمات خاصة من خلال بند أو موضوع يعكس خصوصية دورها.

ورغم أن بعض الموضوعات المدرجة على جداول أعمال مجلس الجامعة العربية لم تشهد فى واقع الأمر تطورات نوعية مهمة تستدعى معاودة النظر فيها، فإن أصحاب تلك البنود الذين طلبوا إدراجها أصلا يحرصون فى العادة على الإبقاء عليها ضمن جدول أعمال القمم العربية باعتبار أن المشكلات والقضايا التى تتضمنها لا تزال قائمة، ويحرصون فى الوقت نفسه على استصدار قرارات بشأنها فى كل قمة، وغالبا ما تستخدم فى القرارات الجديدة نفس نصوص ومفردات القرارات السابق صدورها، وربما مع بعض إضافات بسيطة للغاية.

ويتساءل البعض عن الحكمة وراء هذا الإصرار على إعادة إدراج البند فى كل دورة، وعن الحكمة فى إصدار قرارات متكررة تحمل نفس العبارات والمواقف والمطالبات والأحكام؟ وهل إذا ما اجتمع العرب ولم يؤكدوا نفس المواقف والمبادئ التى سبق لهم اتخاذها، هل سيكون لذلك دلالة على أنهم تراجعوا أو بدلوا مواقفهم ورؤاهم؟ وهل تسقط حجية أى بيان أو قرار يصدره مثلا القادة الأوروبيون أو الأمريكيون أو مجلس الأمن أو حلف الأطلنطى إذا لم يتم إعادة تأكيده مرات ومرات فى قرارات وبيانات لاحقة؟ وهل هناك فى العمل الدولى فترة زمنية محددة أو «تاريخ صلاحية» لمضمون ما يصدر من قرارات وبيانات؟

وقد تزداد حيرة المراقب حين يجد بعض الأطراف التى طلبت فى فترة سابقة إدراج بند معين يخصها واعتبرته بندا دائما، ثم راحت تطور من الناحية العملية سياساتها وممارساتها الإقليمية والدولية فى اتجاه يختلف عن مضمون أو روح القرارات التى تصدر تحت هذا البند، ولكنها مع ذلك تظل متمسكة – فى دائرة العمل العربى – بالإبقاء على نفس اللغة المستخدمة فى فترات سابقة.

وبنظرة إحصائية عاجلة لجداول أعمال القمم العربية الأربع الأخيرة فى تونس والجزائر والسودان والرياض، يمكن استخلاص أن ٩٢٪ من البنود المدرجة على هذه القمم بنود دائمة أو متكررة، وأن البنود المدرجة فى باب الصراع العربى الإسرائيلى وتطورات القضية الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة تمثل بذاتها نحو ٢٠٪ من إجمالى مجموع البنود. كما يمكن ملاحظة أن الجامعة العربية لم تقم برفع أى بند تم إدراجه من جدول الأعمال فى أى مرحلة من المراحل باعتباره أصبح غير ذى موضوع.

وفى إطار رؤية مصر لضرورات التطوير والترشيد فى عمل وأداء منظومة العمل العربى المشترك تقدمت مندوبية مصر لدى الجامعة العربية بمذكرة رسمية فى شهر يناير ٢٠٠٦ تقترح فيها إدراج بند بعنوان (ترشيد عملية إعداد جداول الأعمال بمجلس الجامعة) بهدف تحقيق التركيز الواجب ومنع الازدواجية والتكرار واختزال ما يمكن اختزاله من أعباء بشرية ومادية، وهو ما يتيح فى المدى المنظور زيادة فاعلية عمل الجامعة ومجالسها. وقد تضمنت المذكرة المصرية فى ذلك الوقت أفكارا ومقترحات كان من بينها نقل بعض البنود المدرجة بصفة مستقلة على جدول الأعمال إلى القسم الخاص بتقرير الأمين العام، وذلك فى حالة عدم وجود مستجدات أو أحداث مهمة فى تلك البنود مما يستدعى اتخاذ قرارات موضوعية. كما تضمنت المذكرة المصرية النظر فى إمكانية المباعدة الزمنية فى معالجة بعض البنود، بحيث يتم التعامل معها مرة كل عامين أو كل دورتين مثلا. وكذلك دعوة مختلف الأطراف إلى إعادة النظر فى ديمومة بعض البنود على جدول الأعمال، ودعوة الدول الأعضاء إلى تضمين مشروعات القرارات التى تتقدم بها تلك الدول فى البنود التى تهمها عنصرا زمنيا تتحدد فى إطاره عمليات المتابعة وإعادة المناقشة. ومنعا لازدواجية المعالجة للموضوع الواحد، كان لمصر رؤيتها أيضا فى كيفية إعادة توزيع البنود المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتنموية الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطينى بحيث يتم إسنادها كلها إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بدلا من التوزع الحالى لتلك البنود بين أعمال مجلس وزراء الخارجية وأعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ومن واقع الخبرة والمعايشة الميدانية يمكن القول بأن مسألة إعداد جداول الأعمال

بالجامعة العربية لا تخلو أيضا من اعتبارات وتوازنات داخلية تخص إدارات وأقسام الأمانة العامة للجامعة وحرص كل منها على الاحتفاظ لنفسه بأكبر قدر ممكن من الاختصاصات، وربما أيضا عدم الاعتياد على منهجية تقاسم العمل الواحد بين قطاعات وإدارات متعددة فيما يسمى فى علوم الإدارة الحديثة بالعمل متعدد القطاعات. ولعل فتور الاستجابة التى لقيتها المقترحات المصرية بشأن ترشيد إعداد جداول الأعمال تكشف بوضوح صحة هذه الملاحظة الأخيرة. فقد جاءت معظم التفنيدات والاعتراضات لهذه الأفكار من جانب بعض دوائر الأمانة العامة بأكثر مما جاء من جانب مندوبى الدول وممثليها وبقى الحال - فى معظمه - على ما هو عليه.

فكرة القمم التشاورية

كذلك كان لمصر فى إطار سعيها لترشيد عمل الجامعة العربية أفكارها التى طرحها رئيس الجمهورية، فى مرحلة لاحقة، فيما أسماه بالدعوة لعقد «قمم تشاورية». وكان المقصود بهذا المقترح تمكين القادة والرؤساء والملوك من التعامل السريع مع بعض المستجدات التى قد تطرأ على الساحة العربية والإقليمية والدولية مما لا تحتمل الانتظار لحين انعقاد القمة الدورية فى موعدها المعتاد فى مارس من كل عام. وهو اقتراح من شأنه أيضا التخفيف من كثافة الأعمال المطروحة على القمم الدورية. وكان الرئيس المصرى فى اقتراحه يستهدف أيضا تخليص القمم العربية من الشكليات العديدة والمراسم المطولة التى تصحب اجتماعات القمم الدورية. بحيث يكتفى فى القمم التشاورية بلقاء الرؤساء والملوك المعنيين بموضوع أو موضوعات معينة للتشاور حول المستجدات بعمق وتركيز، دون الحاجة إلى وفود ضخمة مصاحبة ودون الحاجة إلى إلقاء بيانات عامة وعقد جلسات احتفالية للافتتاح والاختتام، وربما دون الحاجة أيضا إلى إعداد مستندات أو جداول أعمال مطولة.

وحين رحبت قمة الرياض بهذه الدعوة التى أطلقها السيد رئيس جمهورية مصر العربية، أعقبت ذلك بتكليف الأمين العام ووزراء الخارجية والمندوبين الدائمين بوضع تصورات للضوابط التنظيمية والإجرائية التى تنقل هذه الدعوة إلى آلية واضحة المعالم. وبالفعل تقدمت

عدة دول عربية فيما بعد بمقترحاتها وتصوراتها لكيفية عقد هذه القمم التشاورية. وكان من بين أهم تلك الضوابط المقترحة فى ردود الدول ما يلى:

- أن يكون موضوع اجتماع القمم التشاورية مما لا يحتمل الانتظار لفترة طويلة.
- إمكان اقتصار الحضور فى هذه القمم التشاورية على عدد من القادة والرؤساء المعنيين مباشرة بموضوع الاجتماع.
- ضرورة حضور الأمين العام للجامعة العربية هذه القمم التشاورية.
- عدم وجوب الانتهاء إلى قرارات، أى الاكتفاء بتداول الأمر والتشاور بشأنه.
- نقل نتائج هذه القمم التشاورية إلى اجتماعات القمم الدورية فى إطار الشفافية الكاملة.
- تحمل الدولة الداعية إلى عقد قمة تشاورية بكافة أعباء التنظيم وإدارة اللقاء.
- تخفيض الإجـراءات المراسمية والاحتفالية فى هـذه القمم إلى أقل الحدود الممكنة.
- إمكانية عقد تلك القمم التشاورية فى مدينة شرم الشيخ تحت رعاية الجامعة العربية.

كيف تصاغ القرارات والبيانات فى الجامعة العربية؟

يؤدى التمسك بالإبقاء الأوتوماتيكى على ما يسمى بـ «البنود الدائمة» فى جداول أعمال الجامعة العربية إلى الميل نحو التعامل مع تلك الموضوعات بطريقة تخلو فى كثير من الأحيان من الحيوية والابتكار والتأثير. وباستثناء القضايا الساخنة، كتطورات الصراع العربى الإسرائيلى، وتطورات الأوضاع فى العراق ولبنان والسودان – وهى القضايا التى تستدعى أحداثها وتداعياتها معالجات على مستويات سياسية عليا – تجرى معالجة باقى البنود وصياغة مشروعات القرارات فيها بواسطة الأمانة العامة للجامعة العربية التى تقوم بإعداد

تلك المشروعات وتمريرها على الدول الأعضاء أثناء الاجتماعات أو قبلها بفترة وجيزة. وغالبا ما يتم إقرار هذه المشروعات كما هى وربما تقوم بعض الدول بإدخال تعديلات لفظية وشكلية هنا أو هناك. ومما يساعد على استسهال هذا النوع من الأداء أن النصوص المستخدمة فى مشروعات القرارات تكون فى العادة هى نفس النصوص الواردة فى قرارات سبق لنفس المجلس اعتمادها، وربما مع بعض الإضافات الطفيفة التى تتعلق بتواريخ جديدة للاجتماعات المقرر انعقادها أو الإحاطة علما بتطورات معينة تكون قد حدثت فيما بين دورتى الانعقاد.

وبالنسبة للبنود المتعلقة بانتخاب بعض المرشحين العرب لشغل بعض المراكز العربية والدولية المهمة، فإن التعامل معها فى بعض الاجتماعات يتم بطريقة «القرعة» وأحيانا بالتصويت العفوى، حيث لا يوجد فى العادة وقت كافٍ أمام ممثلى الدول للتعرف على شخصية المرشحين وتاريخهم وخبرات كل منهم، والمفاضلة بينهم على أسس موضوعية. فالمستندات والمذكرات التى تحمل هذه البيانات توزع فى العادة أثناء الاجتماع أو قبله بأيام أو ساعات معدودة، وليس هناك فى أغلب الأحوال قواعد موضوعية تكفل اختيار أفضل الشخصيات العربية الملائمة لشغل تلك المواقع، والأرجح أن يفوز المرشح الذى يتحرك مندوب دولته نحو مقاعد المندوبين الآخرين ليملأ معهم بطاقة التصويت!!

وأما فيما يتعلق بالبنود والقضايا السياسية الساخنة والشائكة، فقد جرت عادة المندوبين الدائمين على اقتحام هذه القضايا أيضا ومحاولة التوصل فيها إلى مشروعات قرارات متفق عليها، وغالبا ما ينجز المندوبون الدائمون فى اجتماعاتهم التحضيرية اتفاقات بشأن اغلب فقرات المشاريع التى تعدها الأمانة العامة سلفا، وأما ما قد يتبقى من مسائل خلافية وذات حساسيات خاصة فهى ترفع إلى مستوى وزراء الخارجية، الذين يتولون معالجتها بأنفسهم داخل حجرات مغلقة بعيدا عن المشاركة الواسعة لبقية أعضاء الوفود. ولأن هذه الفقرات المعلقة من بعض مشروعات القرارات تكون فى العادة هى النقاط الأخيرة المتبقية فى مجمل أعمال الدورات، فقد جرى العمل – خاصة خلال السنوات الأخيرة – على أن يخرج الأمين العام من هذه الحجرة المغلقة وبصحبته وزير الخارجية الذى يرأس الدورة لعقد مؤتمر صحفى يتم فيه إبلاغ أجهزة الإعلام ورجال الصحافة بمجمل ما تم فى الدورة وابرز النتائج والقرارات

التى تم التوصل إليها. ويكون هذا المؤتمر الصحفى أحيانا بديلا عن جلسة الاختتام الرسمية للدورة، وحتى قبل تحرير النتائج والقرارات كتابيا وتوزيعها بصفة رسمية.

وحين يطالع المواطن العربى البسيط نتائج وقرارات تلك الاجتماعات العربية المتكررة، سوف يجد أن أغلبها يتضمن إعادة للثوابت والمبادئ التى سبق إقرارها والإعلان عنها، وتكرارا لنفس لغة الإدانة والاستنكار والشجب ولنفس المطالب الموجهة مرة إلى ما يسمى بـ «المجتمع الدولى» ومرة أخرى إلى «الرباعية الدولية» أو «مجلس الأمن» ومرة إلى أنصار السلام والقوى الصديقة فى العالم.. وأحيانا يتم مخاطبة إسرائيل مباشرة باعتبارها قوة الاحتلال والمسؤولة قانونيا وسياسيا وأخلاقيا عما يحدث.. وسوف يرهق هذا المواطن العربى البسيط نفسه طويلا فى البحث عن قرارات يمكن أن تتضمن مراجعات يقرر القادة إجراءها فى سياسات بلادهم أو سياسات الجامعة العربية!!

ومن باب الإنصاف لابد من الإشارة إلى أن هناك محاولات جادة يقوم بها بعض مندوبى الدول لتطوير أساليب المعالجة فى عملية صياغة واتخاذ القرار، وأذكر فى ذلك محاولة السفير الجزائرى عبد القادر الحجار تنبيه مجلس المندوبين إلى خطأ المرور العابر والمتعجل على البنود ومشروعات القرارات دون مناقشات مستفيضة لها وللمذكرات التى أعدتها الأمانة العامة بشأنها. كما كانت هناك محاولات أخرى من جانب مندوب الكويت السفير أحمد خالد الكليب للتنبيه إلى ضرورة توفير مستندات الاجتماعات قبل بدء الجلسات بفترة كافية، حتى تتمكن الوفود من الإطلاع عليها وإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات بشأنها على النحو المعمول به فى سائر المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

وأحسب أن عددا كبيرا من رجال الأمانة العامة للجامعة العربية قد لاحظوا أن مداخلات وفدنا المصرى فى اجتماعات المندوبين الدائمين واجتماعات الخبراء كانت تنطلق من الإطلاع الدقيق على التقارير والمذكرات التى تعدها الأمانة العامة وتفندها وتقارن بين ما ورد فيها من بيانات ومعلومات وما يرد من مصادر أخرى. وهى ممارسة دبلوماسية ومهنية اكتسبناها من خبرات العمل السابقة فى الأمم المتحدة. ولا شك فى أنها مطلوبة بإلحاح فى أعمال الجامعة العربية واجتماعاتها حتى يمكن للوفود التعامل بعمق مع القضايا والتطورات وإثراء النقاش وتطوير النواتج النهائية.

كذلك يلزم – ومن باب الإنصاف أيضا – الإشارة إلى أن هناك إضافات نوعية مهمة واستثنائية أنجزتها اجتماعات القمم العربية الأخيرة. ففى قمة بيروت عام ٢٠٠٢، أصدر القادة العرب مبادرتهم التاريخية للسلام مع إسرائيل. وفى قمة تونس عام ٢٠٠٤، صدرت وثيقة الإصلاح والتحديث فى الوطن العربى، وهى تحوى ١٧ مجالا جديرا بالتطوير والمتابعة الجادة على المستويات الوطنية لفرادى الدول العربية. وفى قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ دشن القادة العرب – ولأول مرة فى تاريخ الجامعة العربية – عددا من الآليات والمؤسسات الجديدة فى نظام اتخاذ القرار، ومتابعة الالتزامات وأنشأوا البرلمان العربى الانتقالى. وفى قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦ تم اعتماد النظام الأساسى لمجلس الأمن والسلم العربى ليحل محل آلية الوقاية من النزاعات وإداراتها وتسويتها، كما أطلق القادة العرب فى نفس هذه القمة إعلانا مهما عن أولويات البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا فى العالم العربى خلال السنوات القادمة. وفى قمة الرياض عام ٢٠٠٧ – كان هناك القرار الشهير بإحياء وتحديث مفاهيم وآليات الأمن القومى العربى المصحوب بدعوة إلى إنشاء برنامج عربى متكامل للطاقة النووية واستخداماتها السلمية، وهو ما يعتبر استجابة عربية واعية ومسئولة لاحتياجات الواقع العربى حاليا ومستقبلا. كما تميزت قمة الرياض بما صدر عنها من إعلان خاص بالحفاظ على الهوية الثقافية العربية، فضلا عن قرار بعقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وقرار آخر يرحب بالاقتراح المصرى بعقد قمم تشاورية كلما دعت الظروف.

وحبذا لو اقتصرت أعمال القمم العربية على مثل هذا النوع من التوجهات والتوجيهات الإستراتيجية الكلية مع التأكيد فى عبارة واحدة على استمرار المواقف السابقة فى المسائل والبنود المتكررة، والدعوة إلى تفعيل ما سبق من قرارات بشأنها.

أفلا يكون مثل هذا النوع من المعالجة كفيلا بالإبقاء على هيبة القمم العربية، وتمكينا للقادة والملوك والرؤساء العرب من التركيز على المسائل المفصلية والقضايا المحورية؟ أو ترانا نفضل الاستزادة من الوثائق والقرارات فى أرشيف المستندات؟

الاختلاف والخصومة فى حياتنا العربية

حين يطالع المرء اللغة الغالبة فى الخطاب السياسى العربى سواء فى تصريحات الحكام ورجال السياسة والأحزاب، أو فيما يحدث خلال عمليات الانتخابات وفى مناقشات المجالس النيابية والنقابية وما ينشر فى صحف الموالاة والمعارضة على السواء، وما يتردد على ألسنة بعض خطباء المساجد ووعاظ الزوايا، وما يجرى تداوله حتى فى بعض مجالس الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية، لا يملك المرء حينذاك إلا أن يتساءل بتحرق وأسى عن أسباب الخلل فى تعامل العرب مع ظاهرة التباين والاختلاف وموقع هذه الظاهرة فى الثقافة العربية والتاريخ العربى بوجه عام. وتحت هذا التساؤل العام تنساب عشرات من الأسئلة التفصيلية الأخرى:

- هل اختلاف الرأى فى ثقافتنا العربية يعتبر قيمة إيجابية أم سلبية؟
- ما هى دوافع وأسباب التباس الرؤى والمواقف فى حياتنا السياسية المعاصرة؟
- وهل هناك درجات ومناطق للاختلاف فى حياتنا بحيث يمكن اعتبار بعضها مقبولا والآخر غير مقبول؟
- وهل تتجه هذه المناطق والدرجات نحو الاتساع والعمق أم نحو الانكماش والتقلص؟
- هل يتعامل المجتمع العربى مع ظواهر التباين والاختلاف بكيفية واحدة أم أن هناك اختلافا حتى فى كيفية التعامل مع الاختلاف؟
- متى يتحول الاختلاف إلى خصومة؟
- وما الفارق بين الخصومة والعداء؟
- وما الفارق بين «الاجتهاد» و «الارتداد» فى التقاليد العربية؟
- ومتى يكون الاختلاف خيانة؟ ومتى يكون غير ذلك؟
- ما دور السياسة والسياسيين فى صنع الاختلاف أو فى تكريسه؟ أو فى إدارته ومعالجته؟

- وإلى أى مدى تتأثر علاقات الشعوب العربية وتعاملات المواطنين العرب فيما بينهم باختلافات السياسيين والحكام؟

- وما دور الدين والشروح الدينية فى تشكيل اختلافات الرؤى والمواقف وتكريسها بين الناس؟

- وهل يمكن توظيف الدين والشروح الدينية فى عقلنة الاختلافات وحمايتها من الشطط والعنف؟

- وإلى أى مدى تعبر السلوكيات والممارسات العربية عن مفهوم (الرحمة فى الاختلاف) وعن مفهوم (التعارف والتكامل) المقصود فى خلق الناس شعوبا وقبائل؟

- كيف يفسر الناس حقيقة «دفع الله بعضهم ببعض»؟ وكيف ينعكس هذا التفسير على سلوكهم؟

- ما حقيقة دور الأطراف الأجنبية فى صنع وتغذية الاختلاف بين العرب؟ وهل هناك حدود أو معايير يمكن الاتفاق عليها عند التعامل مع نظرية التآمر الأجنبى؟

- هل يمكن أن يكون للعلم والعلماء مكان فى عملية إدارة الاختلافات العربية واحتوائها؟

- إلى أى مدى يؤدى عامل السن ونظرة الأجيال إلى بعضها دورا فى تشكيل الاختلاف؟

- وهل تصلح أدوات التفاعل وآليات التعبير والمشاركة المعمول بها فى العالم الغربى المعاصر فى إعادة تشكيل القيم والسلوكيات العربية وعلى الأخص فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الرأى الآخر؟ أو أن الأمر يحتاج إلى آليات وأدوات من نوع آخر وتنطلق من بدايات مختلفة؟

- وهل يعرف التاريخ العربى – نماذج أو تجارب ناجحة يمكن استلهامها فى إدارة الاختلاف بين الناس فى العصر الحديث؟

- وهل تكفى آليات رصد وتسوية الخلافات الواردة حاليا فى النظام الإقليمى العربى للتحكم فى بؤر النزاعات قبل استفحالها والتعامل المبكر معها وتحقيق التسويات المعقولة والمقبولة؟
- وهل يعيب العرب أن ينقلوا بعض الآليات والنظم المعمول بها فى بعض النظم والثقافات الأجنبية للتعامل مع الاختلافات بمنطق الحلول الوسط ومفهوم التوفيق؟

الملاحظ بصفة عامة أن كل شعوب الأرض التى تعتز بما لديها من ثقافات وتقاليد وأنساق قيمية خاصة، راحت – على مدى القرون والسنين – تخضع ثقافاتها لعمليات مراجعة وتنقية، وأخذت تبقى لنفسها ما تعتبره من الثوابت والتقاليد النافعة، أما ما عدا ذلك من عادات وقيم فقد سمحت هذه الشعوب بتبديله وتطويره بما يحقق مصالحها المتطورة، مع الأخذ فى الاعتبار تجارب الشعوب والحضارات والثقافات الأخرى. ومن بين القيم الإنسانية والحضارية التى استقر عليها العالم فى تطوره مفهوم «الحق فى الاختلاف» وآليات تنظيم هذا الحق وضبطه وترشيد استخدامه من خلال ضوابط أخلاقية وقانونية ونظامية محددة. وحتى البلاد ذات الحضارات القديمة – كاليونان وإيطاليا والهند التى تشاركنا فى عراقة التاريخ وامتداده – تمكنت من استيعاب الكثير من ثقافة التعددية وآلياتها.. ومع ذلك فقد ظلت بلادنا العربية حتى وقت قريب متمسكة بمفاهيمها الثابتة عن حتمية «الوحدة» وضرورات «الاتحاد» فى الأفكار والأهداف والمشاعر والتصرفات. وظلت ثقافتنا العربية – السياسية والأدبية – أسيرة فى معظم منتجاتها للفكر الاتباعى الشمولى الداعى إلى وحدة القلوب والقوالب، والرافض بالتبعية لأى مظهر من مظاهر الخروج عن المألوف والمعروف، وأغلقت تلك الثقافة أبواب الاجتهاد فى الفقه الدينى وأبواب التجديد فى الأدب وأشكال التعبير الأخرى، كما نزعت الشرعية عن محاولات تقنين التعددية السياسية وصارت عظمة الناس وإبداعاتهم تقاس فقط بالقدرة على إيجاد السند من المألوف والمعروف فى التراث المنقول أو فى فكر السلطة وتوجيهاتها. ووُجهت للمبدعين والمجددين والإصلاحيين وأصحاب الرؤى غير التقليدية اتهامات بالهرطقة أو الخيانة الوطنية والارتداد عن الدين، أو فى أحسن الأحوال بالانحراف أو الشذوذ أو الجنون.

وحين بدأ العالم العربى فى أواسط القرن الماضى يعرف الطريق إلى التحرر والانفتاح والاحتكاك المعرفى مع النظم العالمية الحديثة، كان جوعه وعطشه شديدين لفكرة التعددية والحق فى الاختلاف، فاتخذ النقيض الآخر بالإسراف فى استخدام هذا الحق واستهلاكه بمختلف المحافل ومختلف الأصعدة السياسية والدبلوماسية والثقافية والفكرية، وفى أدوات وأشكال التعبير الفنى والأدبى وصور السلوك الاجتماعى والفردى. وتحول كبت الرأى وقولبة الفكر وإملاء السياسات إلى حالة مزعجة من فوضى الرأى والمساجلات الرخيصة وتصفية الحسابات السياسية، وإلى خصومات تتخذ نفس أساليب القمع والقهر وأحكام التكفير والتخوين ومزاعم احتكار الحكمة والحقيقة على النحو الذى ساد الثقافة العربية فى تاريخها الطويل.

وقد اتسمت ظواهر الخصومة فى حياتنا العربية بسمات خاصة قل أن تجد لها نظيرا فى ثقافات الآخرين. فعندنا يحل للأطراف المتخاصمة استخدام أسلحة وعناصر ليس لها صلة بموضوع الخصومة أو الاختلاف، فإن كانت الخصومة فكرية أو سياسية وجدت أطرافها يتبادلون المزاعم والاتهامات عن «الشرف» و«النسب» و«الذمة المالية» و«العلاقات الجنسية»، وإن كانت المنافسة اقتصادية الطابع أو بين أطراف تجارية، وجدت هؤلاء الأطراف يلجأون إلى كثير من الحيل والأحابيل بإثارة الشكوك حول أهداف سياسية خفية لمنافسيهم، وسجلات جنائية وأخلاقية لهم.. ونادرا ما وجدت سمعة رجل الأعمال فى العالم العربى خالية من الشكوك والاتهامات بشأن شرعية مصادر ثروته.. وحتى المباريات الرياضية التى تقام بين الفرق العربية لا تخلو هى أيضا من ظواهر ومعالجات وإسقاطات سلبية تخرج عن دائرة وحدود الحدث الرياضى ذاته لتفتح الأبواب أمام تسييس المباريات وشحنها بأبعاد وجوانب شعوبية وشوفينية مقيتة.

وفى حالات الاختلاف السياسى الصريح تتحول لغة الخطاب بين الفرقاء العرب إلى المبالغة فى إهانه الطرف الآخر أو الاستهزاء به، وإطلاق نعوت وأوصاف غير أخلاقية يكون من شأنها تحقيره ونزع المصداقية عن موقفه ورؤيته. ويعرف تاريخنا المعاصر أمثلة عديدة لذلك وصف فيها البعض خصومهم السياسيين «بالجبن» و «النذالة» و«الدعارة» و«الخيانة» و«عدم اكتمال

الرجولة». وتوعد البعض خصومة بأن تدخل أسماؤهم فى «مزبلة التاريخ» وأن «تدوسهم الأقدام» وأن «تنتف ذقونهم». كما أطلقت أسماء وأوصاف غير لائقة على أشخاص الخصوم من الحكام والقادة السياسيين «كالطفل المعجزة» و«ابن أمه» و«العلوج» وأشباه الرجال.. وغير ذلك.

ورغم أن الدين الإسلامى الحنيف الذى يدين به أغلب المواطنين والحكام فى بلادنا العربية يؤكد حقائق التنوع والاختلاف بين البشر، ويعتبرها من الظواهر الطبيعية التى قصدها الخالق لتأمين التكامل والتعارف بين عباده. ورغم أن هذا الدين الحنيف قد وضع العديد من القواعد والأصول التى تحمى العلاقة بين الناس عند الاختلاف، بل وضع كذلك حدودا وأصولا وقواعد يلزم احترامها حتى بين المتحاربين بالسلاح. إلا أن كثيرين فى بلادنا العربية لا يزالون فى حاجة إلى مزيد من الوعى بهذه القواعد والأصول، ولا تزال بلادنا فى حاجة إلى تطوير الوسائل والآليات التى يمكن من خلالها احتواء مظاهر الاختلاف وبؤر النزاعات قبل اشتعالها وتحولها إلى صراعات عنيفة.

ولا تزال بلادنا فى حاجة أيضا إلى إستراتيجية ثقافية وتعليمية جديدة توضع فيها ثقافة التنوع والتعدد والاختلاف فى بؤرة الاهتمام بحيث ينشأ المواطن العربى منذ نعومة أظفاره وعبر مراحل حياته، مدركا حقائق التباين بين الناس وكيفية التعامل مع هذه الحقائق، وواعيا بأن الاختلاف لا يعنى بالضرورة «خصومة» وان الخصومة لا تعنى بالضرورة «عداء»، وأن لكل من هذه الحالات قواعد وضوابط وحدودا فى القول والفعل لا ينبغى تجاوزها، وأن الحياة ليست دائما كالمباريات الصفرية التى يعتبر فيها مكسب بعض الأطراف خسارة حتمية للأطراف الأخرى، وأن هناك إمكانية التنازل أحيانا عن بعض الأشياء لتحقيق مكاسب أكبر وأعظم فى المقابل، وأن الحلول الوسط لا تعنى بالضرورة هزيمة طرف وانتصار آخر، وأن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وأن هناك أيضا ما يسمى بفرص المراجعة وإعادة التقدير.. وشجاعة الاعتراف بالخطأ.. وسماحة الاحتواء للشاردين والتائبين.

التجارب العربية فى التفاوض الجماعى..
والتمثيل المفوض

الدروس والدلالات

من بين الجوانب المهمة التى ترتبط بتطوير وتفعيل الأداء السياسى للجامعة العربية مسألة تنسيق المواقف العربية عند إنشاء ومتابعة الحوارات الجماعية مع القوى والتجمعات الأجنبية أو المنظمات الدولية، أو عند تفويض طرف عربى بتمثيل المجموعة العربية ككل فى المحافل الأخرى. وتزداد أهمية التدقيق فى هذا الموضوع على ضوء تنامى الاتجاه نحو إنشاء محافل للحوار والتعاون الجماعى بين الدول العربية وعدد من التجمعات والأطراف الدولية الكبرى، كمنتدى التعاون العربى الصينى، وعملية الحوار العربى الأوروبى، وترتيبات الحوار والتعاون بين دول الجامعة العربية ودول أمريكا الجنوبية، إلى جانب عمليات التفويض التى تكررت مؤخرا من جانب مجلس الجامعة العربية لبعض الدول الأعضاء أو للأمين العام، أو لهما معا للقيام بالتحدث باسم جميع الدول العربية ونقل المواقف العربية الجماعية إلى محافل وأطراف معينة، على غرار ما حدث فى تفويض الجامعة لكل من مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية فى الاتصال بإسرائيل وأطراف الرباعى الدولى لتحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط. وكذلك على غرار قرار الجامعة العربية فى يونيو ٢٠٠٧ بتشكيل وفد عربى للوساطة والتوفيق بين الأطراف اللبنانية المختلفة حول تسوية الأزمة السياسية والدستورية فى لبنان، وأيضا قرار الجامعة العربية بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فيما حدث من أحداث انفصالية فى قطاع غزة أدت إلى وجود حكومتين وسلطتين وجهازين للأمن الفلسطينى فى آن واحد.

ويثير هذان الإطاران المتناميان فى عمل الجامعة العربية عددا من الجوانب القانونية والسياسية والإجرائية التى يلزم دراستها والتدقيق فيها بما يحقق الفاعلية المثلى لهذين الأسلوبين الجديدين نسبيا، وبما يزيد من فرص اللجوء إليهما فى اتجاهات جغرافية وموضوعات أخرى.

تنسيق الحوارات الجماعية مع الأطراف الأخرى :

أوضحت تجارب الجامعة العربية فى تحضير ومتابعة أعمال (منتدى التعاون والحوار العربى الصينى) و(الحوار العربى الأوروبى) و (الحوار مع دول أمريكا الجنوبية) و (التعاون العربى الإفريقى)، أن مثل هذه الحوارات الجماعية تحتاج إلى ثلاثة آليات أو مراحل. تبدأ الأولى بعملية اختيار الموضوعات وتحديد الأولويات التى يتفق عليها الجانب العربى باعتبارها تمثل جوانب الاهتمام الرئيسى للمجموعة العربية فى علاقاتها الحالية والمستقبلية مع القوى الأجنبية التى تعرض الحوار أو يعرض عليها الحوار والتعاون. ويتم هذا فى العادة من خلال صياغة ورقة أساسية تشمل ما تراه كل الدول العربية الأعضاء من قضايا ومطالب أو توقعات. ثم تعرض هذه الورقة فى مرحلة ثانية على الطرف الأجنبى للنظر فيها وتقديم رؤيته هو أيضا لهذه الموضوعات والأولويات. ثم يجرى الطرفان بعد ذلك - الدول العربية والطرف الأجنبى - مفاوضات فى المرحلة الثالثة تستهدف إعداد وثيقة مشتركة تعكس المجالات والنقاط التى يتفق الجانبان عليها كأساس لتطوير وتعميق التعاون بينهما فيما يسمى بالوثيقة التأسيسية للحوار أو Joint Platform وغالبا ما يصحب هذه الوثيقة برنامج للعمل يحدد الخطوات التنفيذية وأساليب الالتقاء وآليات التشاور اللاحقة، كما يحدد هوية الجهة المسئولة في كلا الجانبين عن أعمال التنسيق والتحضير قبل كل لقاء وأعمال المتابعة اللازمة لما تسفر عنه الاجتماعات.

والملاحظ أن تأسيس ومتابعة إطارات الحوار والتعاون العربى مع كل من (الصين) و (دول أمريكا الجنوبية) و(الاتحاد الإفريقى) تختلف عن عملية (الحوار العربى الأوروبى) من حيث حجم الدور الذى تلعبه الأمانة العامة وأجهزة الجامعة العربية فى هذه الحوارات، ومن حيث نطاق وحجم المجالات المختارة لهذه الحوارات وآليات المتابعة المتفق عليها فى كل منها.

ففى حين تأسست إطارات الحوار والتعاون مع الصين ودول أمريكا الجنوبية والدول الإفريقية من خلال اتصالات مبدئية ووثائق أساسية اقترحتها الأمانة العامة للجامعة العربية وأقرتها بعد ذلك مجالس الجامعة العربية بمستوياتها الثلاثة، فإن دور الجامعة العربية فيما يتعلق بالحوار العربى الأوروبى اتسم بقدر كبير من التأرجح على مدى العقود الأربعة الماضية. فقد بدأت الجامعة العربية أولى عمليات هذا الحوار منذ منتصف السبعينيات فى القرن

الماضى، ولكن بغير وثائق تأسيسية أو هيكلية مؤسسية رسمية. ورغم ما أسفرت عنه هذه المراحل الأولية للحوار الذى تم تحت رعاية الجامعة العربية من تطوير نسبى فى بعض المواقف الأوروبية تجاه قضايا الأمن والسلام فى منطقتى الشرق الأوسط والبحر المتوسط وبعض قضايا الثقافة والتنمية والتعاون الاقتصادى، فإن هذا الحوار سرعان ما توقف فى أواخر الثمانينيات من القرن الماضى وحلت محله إطارات جزئية من حيث النطاق الجغرافى لأطراف الحوار والنطاق المضمونى لموضوعاته التى يتناولها. فظهر فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى ما يسمى بمجموعة (٥+٥) التى ضمت أطراف المغرب العربى مع خمس دول أوروبية مشاطئة للبحر المتوسط. واقتصرت موضوعات الاهتمام فى هذا الإطار على قضايا الأمن والهجرة والصيد البحرى، ثم تطورت فيما بعد لتشمل بعض الموضوعات الأخرى كمساعدات التنمية والإصلاح الاقتصادى. ثم ظهر بعد ذلك - وبناء على دعوة مصرية - إطار جديد أو إطارين، من الناحية الجغرافية والمضمونية، هو ما عرف بمنتدى البحر المتوسط الذى أنشئ عام ١٩٩٤ ليضم ١١ دولة مشاطئة للبحر المتوسط بما فيها إسرائيل. ولم يكن لأى من هذين الإطارين الجديدين - (حوار ٥+٥) أو (منتدى البحر المتوسط) - أية صلة بأعمال الجامعة العربية. ولم يكن للجامعة العربية أى دور فى متابعة أنشطة هذين الإطارين.

ثم جاءت عملية الشراكة الأورومتوسطية التى أطلقت فى عام ١٩٩٥ فيما عرف بعملية برشلونة لتضم كافة الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط، ومعها الأردن وموريتانيا، مع دول الاتحاد الأوروبى جميعها بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا. ولم تكن للجامعة العربية أى دور فى صياغة الوثائق الأساسية لهذا الإطار الجديد. حتى استشعرت بعض الدول العربية المشاركة فيه أهمية إدخال الجامعة العربية فى أعماله تعزيزا للمواقف التفاوضية العربية واستثمارا للزخم الذى يمكن أن تقدمه الدول العربية غير المشاطئة للبحر المتوسط - خاصة الخليجية - فى تقوية المواقف العربية. أولا: راج بند جديد على جدول أعمال الجامعة العربية يتناول تطورات عملية الشراكة الأورومتوسطية رغم أن نصف الدول الأعضاء فى الجامعة العربية غير أعضاء فى هذه الشراكة.

ويمكن استخلاص عدد من الملاحظات المهمة حول طبيعة هذه الإطارات التى تربط الدول

العربية - أو بعض أعضائها - فى ترتيبات جماعية للحوار والتعاون مع أطراف أجنبية ودور الجامعة العربية فيها، ومدى فاعلية هذه الترتيبات والإطارات الجماعية فى تطوير المواقف السياسية وتنشيط التعاون الفعلى بين أطراف الجانبين. وذلك على النحو التالى:

أولا: تباين حجم الأطراف الأجنبية التى يجرى معها الحوار. فبعض هذه الأطراف تمثل تجمعات إقليمية وجغرافية منظمة وذات نظم إقليمية وهياكل مؤسسية جامعة (كالاتحاد الإفريقى، والاتحاد الأوروبى) بعضها الآخر يمثل قوى دولية أو إقليمية منفردة كالصين وتركيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. والملاحظ أنه كلما كان الطرف الأجنبى فى الحوار يمثل نظاما إقليميا متعدد الأطراف، فإن الجانب العربى يواجه صعوبات أكبر مما يواجهها فى حالة الحوار مع قوى دولية منفردة مهما كان لها من قوة ونفوذ.

ثانيا: تتحدد موضوعات الحوار وأهدافه مع الأطراف الخارجية بمدى الإجماع أو التجانس فى مواقف الأطراف المكونة لكل من الجانبين (العربى والأجنبى) ومدى تجانس الأولويات فيما بينها، وتشير الخبرة إلى أنه كما تختلف الأطراف الأجنبية فيما تطرحه من موضوعات وأولويات للتعاون تختلف أيضا الدول العربية حول تحديد هذه الأولويات والمجالات.

ثالثا: إن بعض هذه الإطارات التعاونية بين المجموعات العربية والأطراف الأخرى، يمكن أن تتأثر - من حيث العمق والاتساع وإيقاع التطور - بمواقف بعض الأطراف الثالثة وحرصها على الاستئثار بالتعاون مع أحد الجانبين، كحالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا التى لا تتحمس كثيرا لأنشطة الحوار العربى الأوروبى ولا الشراكة الأورومتوسطية باعتبار أن هذه الشراكة تخصم - أو يمكن أن تخصم - من رصيد الولايات المتحدة وقدرتها على الانفراد أو الاستئثار بمنطقة الشرق الأوسط مثلا، أو بالتحالف مع تركيا أو إسرائيل، وكحالة اليابان التى تشعر أن التعاون العربى الصينى يمكن أن يقلل من فرص الشراكة والتعاون العربى معها. وقد نجحت الضغوط الأمريكية حتى الآن فى مساعيها لمنع أو إجهاض أى دور فاعل للإطار الأورومتوسطى فى معالجة الصراع العربى الإسرائيلى.

رابعا: إن معظم هذه الإطارات التعاونية وترتيبات الشراكة والحوار تخلو من الآليات المؤسسية

ذات الطابع الدائم والمستقل التى يمكنها أن تقوم بأعمال الأمانة العامة لهذه الإطارات. صحيح أن هناك فى معظم هذه الإطارات نظما دورية لاجتماعات الوزراء وأخرى لاجتماعات كبار المسئولين وثالثة لاجتماعات الخبراء والفنيين، إلا أنها لا تزال تفتقد عنصر الأمانة العامة «السكرتارية» ذات الطابع الدائم والميزانية المستقلة. وتقوم الاجتماعات الدورية للجانبين فى كل إطار على أساس تطوع أى طرف من أطرافها باستضافة وتنظيم اللقاءات على أرضه.

خامسا: ينفرد إطار الشراكة الأورومتوسطية بأنه الإطار الوحيد الذى يشمل بعض الترتيبات التعاهدية والاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين أعضائه. (أبرم الاتحاد الأوروبى نحو ٨ اتفاقيات شراكة مع ثمانى دول من جنوب وشرق البحر المتوسط «تونس، مصر، المغرب، الأردن، لبنان، فلسطين» ولم تستكمل بعد سلسلة الاتفاقات مع كل من سوريا والجزائر وموريتانيا وليبيا).

سادسا: وفى حين تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بمهام التنسيق والمتابعة للجانب العربى فيما يتعلق بالتعاون مع تركيا، والولايات المتحدة، ودول أمريكا الجنوبية المشاركة فى إعلان برازيليا - وإلى حد ما فى إطارات التعاون العربى الإفريقى، تقوم المفوضية الأوروبية بدور التنسيق للجانب الأوروبى فى إطار الشراكة الأورومتوسطية. وليس هناك أدوار تنسيق موكولة إلى أية جهة فى أنشطة الحوار داخل مجموعة ٥+٥ أو فى منتدى البحر المتوسط. والمتوقع أن تقوم أمانة الجامعة العربية بالتنسيق العربى عند إنشاء منتديات الحوار والتعاون المقبلة مع كل من الهند وتركيا.

سابعا: الملاحظ أن الحوارات العربية لا تغطى حتى الآن عددا من الأطراف الدولية أو الإقليمية المهمة مثل روسيا وإيران وإثيوبيا وجنوب إفريقيا. وهو ما قد يلزم التفكير فيه بأسرع وقت ممكن نظرا لأهمية الأدوار والإمكانيات التى تملكها هذه الأطراف مما ينعكس استراتيجيا واقتصاديا وأمنيا على مصالح الدول العربية فى مجموعها.

ثامنا: بالنسبة لتقدير مدى الفاعلية فى تطوير وتعميق العلاقات والمصالح بين الجانب العربى والأطراف الدولية الأخرى، يلزم أولا التمييز بين إطارات تؤسس من أجل الحوار

والتعاون فقط وإطارات أخرى تقوم على مبدأ الشراكة إلى جانب الحوار والتعاون. وفى ذلك، تشير المقارنة إلى أن الإطار الأورومتوسطى الذى يشمل إلى جانب عمليات الحوار أدوات مالية واتفاقات تعاهديه ذات طابع قانونى يعتبر من الناحية العملية الإطار الأوفر محصولا من حيث النتائج الميدانية والمشروعات الثنائية. وهو ما يظهر بالأساس فى مجالات دعم التنمية، وتحرير التجارة، وتحديث الصناعة، وتنظيم تدفقات الهجرة، وتنمية القطاع الخاص وحماية البيئة والتعاون الثقافى. وقد يأتى بعد ذلك فى الترتيب من حيث العوائد الملموسة إطار التعاون داخل مجموعة ٥+٥ الذى يركز على مجالات محددة كالأمن والهجرة والصيد البحرى ويفسح المجال لمساعدة الأطراف على بناء اتفاقيات قانونية على المستويات الثنائية.

تاسعا: رغم أن بعض الأطراف العربية تفضل استخدام المواقف من القضايا السياسية كمعيار للمفاضلة وتقدير نجاعة إطارات الشراكة والتعاون بين الجانب العربى والأطراف الدولية الأخرى، وتذهب وفق هذا المعيار إلى وضع منتدى التعاون مع الصين فى مقدمة الإطارات القائمة للحوار والتعاون العربى مع الأطراف الأجنبية وتضع إطار الشراكة الأورومتوسطية فى ذيل هذه الإطارات. إلا أنه ينبغى، فى تقديرنا، الانطلاق من حقيقة أن إطارات الحوار والتعاون والشراكة تعبر – أو يفترض أن تعبر – عن درجة التوازن المثلى بين مصالح وأولويات جميع أطرافها، وبين ما تشمله أيضا من مجالات للتعاون وتطوير المصالح فى حدود ما تقدر عليه تلك الأطراف. وقد لوحظ مثلا أن إطار التعاون العربى الإفريقى الذى كان يفترض له أن يكون أقرب الإطارات التعاونية إلى منطق التحالف السياسى مع الدول العربية وقضاياها السياسية قد تعرض فى السنوات الأخيرة لكثير من مظاهر التآكل أو التراجع. ويرجع ذلك إلى افتقاد التوازن فى تنفيذ الالتزامات المفترضة فى هيكل ومسار هذا الإطار، حيث تعطل الجانب العربى أو تباطأ فى الوفاء بتعهداته وأدواره التنموية والتمويلية والاستثمارية الموعودة للجانب الإفريقى. إلى جانب اعتبارات أخرى سوف نعرض لها بالتفصيل فى موضع آخر من هذه المذكرات.

الخبرة العربية فى مجال التمثيل المفوض:

الإضافة النوعية الثانية التى شهدها العمل العربى المشترك بكثافة ملحوظة فى المرحلة الأخيرة، هى ما يعرف بخبرة التمثيل المفوض - أى قيام الدول العربية بتفويض طرف عربى أو أكثر لتمثيلها جميعا فى محافل اتصالية خارجية أو للقيام بمهام معينة كالوساطة أو التوفيق أو تقصى الحقائق. ورغم أن هذا التمثيل المفوض يعتبر من الأساليب التنظيمية المعروفة فى العديد من النظم الإقليمية الأخرى، فإن النظام الإقليمى العربى - المتمثل فى الجامعة العربية - لم يكن يلجأ إليه فى السابق بصفة متواترة، نظرا لما مرت به العلاقات العربية فى بعض المراحل من توترات وشكوك وهواجس ونظرا لتمسك الدول العربية الأعضاء بمبدأ المساواة فى السيادة، وقاعدة الإجماع فى اتخاذ القرارات، وربما أيضا لافتقاد الأمانة العامة للجامعة العربية فى مراحل سابقة للعناصر البشرية القادرة على التصدى بكفاءة لمثل هذه المهام الدقيقة.

وقد شهدت الخبرة العربية خلال السنوات الأخيرة عددا من التجارب المهمة فى هذا السياق الأولى عند إيفاد وفد عربى إلى مجلس الأمن فى صيف ٢٠٠٦ للتفاوض حول تعديل مشروع القرار الخاص بلبنان بعد تعرض الأخير للعدوان الإسرائيلى ابتداء من يوليو ٢٠٠٦، والثانية عندما قرر وزراء خارجية الدول العربية تشكيل وفد عربى مصغر يمثل الدول العربية ويضم الأمين العام للجامعة العربية لإعادة عرض ملف عملية السلام برمته على مجلس الأمن والعمل على تحريك عملية السلام وكان ذلك فى خريف عام ٢٠٠٦. أما التجربة الثالثة فهى تشكيل وفد عربى برئاسة الأمين العام وعضوية كل من السعودية ومصر وقطر وتونس للذهاب إلى لبنان ومحاولة إيجاد حل للازمة السياسية الداخلية الناجمة عن انسحاب الوزراء الشيعة من الحكومة وما ترتب عليها من شلل البرلمان وانعكاسات ذلك على الشارع اللبنانى وعلى الأوضاع الإقليمية برمتها، وهو ما تم بالفعل فى شهر يوليو ٢٠٠٧. ثم كانت أحدث التجارب عندما قررت القمة العربية التاسعة عشرة فى الرياض تشكيل مجموعة عربية مصغرة لمتابعة تحريك قضية السلام فى الشرق الأوسط والتى شكلت من داخلها مجموعة اصغر مكونة من مصر والأردن للاتصالات مع إسرائيل.

وفيما يلى تحليل وتقييم لهذا التجارب الأربع يعقبه استخلاصات محددة وتصورات لمستقبل هذا النوع من الممارسات الدبلوماسية العربية:

فبالنسبة للمهمة العربية الخاصة بقرار مجلس الأمن المتعلق بلبنان تمكن الوفد العربى المفوض من تحسين مضمون ولغة القرار (١٧٠١) والتخفيف من انحيازه الذى كان واضحا لإسرائيل فى لغته الأولى. حيث نجح فى التوصل إلى الوقف الفورى لكافة العمليات العدائية بعد أن أصرت إسرائيل على مواصلة عدوانها والتصدى لأية دعوة لوقف إطلاق النار قبل تحرير الجنديين الإسرائيليين المختطفين، كما نجح فى جعل ولاية اليونيفيل فى إطار الفصل السادس وليس الفصل السابع من الميثاق، بالإضافة إلى إدراج نص فى القرار يقضى بضرورة تقديم تقارير المتابعة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بصفة دورية. وأخيرا الربط بين الأوضاع فى لبنان والصراع العربى الإسرائيلى فى مجمله مع حذف بعض الإشارات التى كانت تمس سيادة لبنان فى مشروع القرار الأصلى المقدم من الولايات المتحدة وبعض الأطراف الغربية.

ومن ناحية أخرى لم يتمكن الوفد العربى من إقناع الدول الأعضاء بمجلس الأمن بمسئولية إسرائيل عن العدوان، كذلك لم يتمكن من الخروج باعتراف المجلس بانتهاك إسرائيل للقانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى ولم يتطرق القرار إلى موضوع الأسرى.

وأما بالنسبة لمهمة الوفد العربى المفوض بعرض قضية الصراع العربى الإسرائيلى بكاملها على مجلس الأمن فى سبتمبر ٢٠٠٦، فقد تمكنت المجموعة العربية من إقناع الأطراف المختلفة بعقد الجلسة الخاصة لمجلس الأمن وفى إعادة طرح مبادرة السلام العربية لكنها لم تنجح فى الحصول على أى التزام دولى من أى نوع وبأى درجة، وحتى بالنسبة للبيان الرئاسى الذى كان يمكن أن يصدر كحد أدنى للتعبير عما جرى فى مداولات المجلس لم يتحقق. ويرجع السبب فى ذلك إلى عدة عوامل أهمها رفض الحكومة الإسرائيلية والحكومة الأمريكية مبدأ إدخال الأمم المتحدة كإطار تفاوضى لتسوية مشكلة الشرق الأوسط انطلاقا من حرصها على عدم وجود بعض الأطراف التى يمكنها التأثير على مسار العملية وموازنة السيطرة الأمريكية والإسرائيلية شبه الكاملة على العملية. وكذلك بسبب المناورة التكتيكية التى أقدمت عليها الولايات المتحدة

بدعوة الرباعية الدولية للانعقاد قبيل الجلسة المحددة لمجلس الأمن بيوم واحد، مما أدى إلى خلق بلبلة حول ازدواجية المعالجة. كما كان لعدم وضوح البدائل الأخرى التى تقترحها الدول العربية فى حالة عدم النجاح فى تحريك الموضوع من خلال مجلس الأمن أثر هذه النتائج حيث كان يفترض أن يقترح الوفد العربى «مؤتمرا دوليا للسلام أو على الأقل عقد دورة خاصة للجمعية العامة فى إطار الاتحاد من أجل السلم» أو أى بديل آخر. ويرى البعض أن عدم كفاية الاتصالات العربية المسبقة مع عواصم الدول الكبرى ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة قبل الذهاب إلى مجلس الأمن يمكن أن يكون قد أسهم فى هذه النتيجة المتواضعة.

وأما بالنسبة لوفد الجامعة الذى تم اختياره وإيفاده إلى بيروت فى الفترة من ١٨ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٧ برئاسة الأمين العام للجامعة العربية وعضوية ممثلى السعودية وقطر ومصر وتونس، فقد كان الهدف من وراء هذه المهمة التوصل إلى أسس لتسوية الأزمة السياسية اللبنانية القائمة آنذاك بين ما يسمى بقوى الموالاة وقوى المعارضة. وقد انتهت مهمة وفد الجامعة العربية دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف اللبنانية، رغم المفاوضات الماراثونية واللقاءات المكثفة التى قام بها الوفد طوال أربعة أيام وثلاث ليال مع مختلف القوى السياسية والمرجعيات الدينية وأطراف المؤسسة العسكرية والتى بلغت ٢٢ اجتماعا. ورغم ظهور ملامح لمشروع يمكن الاتفاق عليه يشمل عدة بنود تتعلق باستئناف عملية الحوار الوطنى بين الفرقاء اللبنانيين وتحديد تاريخ معين لبدء الانعقاد، ومستوى المشاركة فى هذا الحوار وتحديد عدد من موضوعات البحث المرشحة للنقاش فى هذا الحوار، فإن تأخر بعض الأطراف فى الإدلاء برأيها حول هذا المشروع وتمسك بعض الأطراف الأخرى بإدراج بعض الشروط أو التفسيرات فى اللحظة الأخيرة أدى إلى إخفاق المهمة وعودة الوفد العربى من بيروت.

وقد تداخلت عدة عوامل فى هذه النتيجة من بينها تزامن مهمة الوفد العربى مع اندلاع أزمة جديدة فى منطقة نهر البارد، والصعوبات التى واجهها الجيش اللبنانى فى محاولته للقضاء على تمرد الجماعة الإسلامية المسماة (فتح الإسلام)، وظهور مخاوف من اندلاع مواجهات مماثلة فى مخيمات فلسطينية أخرى وما يعنيه ذلك من احتمالات تطور الصراع ليتخذ شكلا جديدا بين السنة والشيعة فى عموم البلاد. بالإضافة إلى شعور جبهة المعارضة

- وعلى الأخص حزب الله - بأن الظروف الإقليمية والدولية تسير فى صالحها وان الحزب يستطيع - بغير ثمن كبير يدفعه - أن يغير النظام السياسى اللبنانى (تنامى القوة الإيرانية الداعمة له، واضطرار واشنطن للتحاور معها/ الغزل الأمريكى السورى/ وقدرة الحليف السورى على المناورة سياسيا وميدانيا داخل لبنان/ بالإضافة إلى رغبة العديد من قوى الموالاة فى مغادرة لبنان، وشعور الشارع اللبنانى، خاصة المسيحى بالإرهاق).

بالإضافة إلى هذه العوامل اللبنانية الذاتية، كانت هناك عدة عوامل إقليمية ودولية تساعد فى تقليص فرص نجاح مهمة الوفد العربى، ومن بينها محاولات كل من الولايات المتحدة وفرنسا التسابق لجذب لبنان إلى دائرة نفوذها وتنحية الدور العربى الخالص فى مساعى التسوية، بالإضافة إلى الدور الإيرانى القائم والملموس فى لبنان بدون مكاشفة واضحة.

كذلك كانت هناك عدة عوامل عربية أدت إلى تعقيد مهمة وفد الجامعة العربية فى لبنان، ومن بينها أن هناك محاولات ومساعى لأطراف عربية سبقت مهمة الوفد العربى الجماعى، لكن تفاصيل هذه المساعى وما انتهت إليه مرحليا لم تكن قد أبلغت للجامعة العربية، ومن بينها أيضا عدم انضمام سوريا إلى تشكيل الوفد العربى وشعورها بأن دورها التاريخى ومصالحها الإستراتيجية فى المسألة اللبنانية برمتها كان يستدعى التشاور معها - على الأقل - قبل بدء المهمة.

وبالنسبة للمهمة الأخرى التى قررها مجلس الجامعة العربية فى قمة الرياض لمتابعة إحياء وتنشيط مبادرة السلام العربية، التى أنشأ بمقتضاها مجموعة جديدة من عدة دول عربية تقوم بإجراء الاتصالات الدولية والإقليمية اللازمة فلم تكن هى الأخرى أكثر حظا من المهام السابقة، حيث اجتمعت هذه المجموعة فى يونيو ٢٠٠٧ وقررت بنفسها تشكيل فريق مصغر مكون من وزيرى خارجية مصر والأردن لإجراء اتصالات مع الحكومة الإسرائيلية بهدف إقناعها بالاعتراف بمبادرة السلام العربية. وبالفعل سافر الوزيران إلى إسرائيل فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٧، وقاما بعدة مقابلات مهمة مع عدة قيادات إسرائيلية، إلا أن هذه اللقاءات لم تسفر إلا عن بعض الترتيبات الجزئية المتعلقة بالأوضاع الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية ولم تحقق المهمة اختراقا نوعيا فى طريقه التعاطى الإسرائيلى مع مجمل الصراع العربى

الإسرائيلى وجبهاته المختلفة، وان كان من الملاحظ أن الإدارة الأمريكية قامت بمكافأة هذه الخطوة العربية من خلال إعلانها عن استضافة اجتماع دولى للسلام يعقد فى نوفمبر عام ٢٠٠٧ وهو ما تحقق فى أنابوليس ولكن بدون نتائج عملية ملموسة على الأرض.

الدروس والدلالات:

والذى يهمنا - فى هذا الفصل - ليس مجرد استعراض تفاصيل المهام العربية التى تم التكليف بها أو عرض نتائجها وأصدائها لدى الأطراف مستقبلا، وإنما المهم هو استخلاص الظروف والشروط والإجراءات الفنية التى أحاطت بعمل الوفود والبعثات العربية المفوضة فى تلك المهام والتعرف على ما يمكن تسميته بالعناصر والضوابط الاسترشادية العامة التى يمكن الاستئناس بها عند إجراء مهام مماثلة فى المستقبل.

ويمكن القول، إن التجارب العربية المشار إليها تتضمن عددا من الدروس السياسية والتنظيمية المهمة والتى يلزم الانتباه إليها مستقبلا، ومن بين ذلك:

- أهمية توافر الإجماع العربى الكامل والإرادة السياسية الواضحة بشأن اتجاه التحرك المطلوب وأهدافه الاستراتيجية الكلية.
- ضرورة توافر الوضوح الكافى فى طبيعة الولاية وأهداف المهمة التى يتم التكليف بها والبدائل التى يمكن للطرف العربى المفوض التحرك فى إطارها.
- أهمية التسبيق باتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف من خلال توزيع جيد للأدوار بين الدول العربية المشاركة وغير المشاركة فى الوفد الموحد.
- ضرورة التنسيق الكامل مع الطرف العربى، صاحب القضية المعروضة وعدم إثارة ما هو أكثر مما يسمح به الوفاق الوطنى القائم بين عناصره الداخلية.
- أهمية التدقيق فى اختيار الطرف المفوض (وفدا كان أو شخصية عامة) على أسس موضوعية ووفق معايير تتفق مع طبيعة وظروف الجهة المطلوب مخاطبتها وطبيعة الأزمة المطلوب معالجتها.

- التزام أطراف الوفد العربى المفوض بالتحدث بلغة واحدة وعدم الارتباط بشيء مع أى طرف خارجى أثناء إتمام المهمة قبل الرجوع إلى باقى أعضاء الوفد العربى.
- أهمية دور الأمين العام للجامعة العربية والأمانة العامة فى الترتيب والمشاركة فى المهام وتوثيقها والإعلام عنها بما يلزم من موضوعية وحيادية.
- ضرورة التدقيق فى صياغة وعرض تقارير هذه المهام على مجلس الجامعة العربية بصفته صاحب التفويض الأصلى، والذى يملك وحده حق متابعة هذه المهام والحكم على نتائجها واتخاذ القرارات بشأنها.
- وأخيرا أهمية النظر إلى مثل هذه المهام الظرفية التى تقوم على أساس التفويض - باعتبارها تطورا نوعيا فى نظام العمل العربى الجماعى - وفى طرق وأساليب أدائه السياسى وما تمثله من دلالات على مزيد من النضج فى تطوير ما يسمى «بالسياسة العربية الخارجية الموحدة». وقد يكون من الوارد - فى مرحلة معينة - إجراء دراسات عن الآليات المماثلة المعمول بها فى بعض المنظمات الإقليمية الأخرى وخاصة فى الاتحاد الأوروبى، بما يساعد فى تطوير وتحسين طرق وظروف الإنجاز فى مثل هذه المهام المفوض بها وتعظيم عوائدها الإيجابية لصالح تقوية النظام الإقليمى فى مجموعه.

القضية الفلسطينية..
وانعكاساتها على العمل العربى المشترك

كان إعلان قيام دولة إسرائيل على جزء من الأراضى الفلسطينية وهزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ أول تحد يواجه الجامعة العربية بعد إنشائها. ورغم أن الكيان السياسى والقانونى للجامعة لم يكن مصمما أو مجهزا للتعامل مع مثل هذا الحدث الضخم، فإن الجامعة العربية حملت منذ سنواتها الأولى عبء تلك النكبة وتداعياتها – على الأقل فى نظر الشعوب العربية.

وطوال السنوات الستين التى انقضت منذ تلك الهزيمة العربية، رفعت الجامعة العربية شعار أن القضية الفلسطينية تمثل «القضية المركزية للدول العربية» – وفى تعبير آخر – «القضية القومية الأولى لكل العرب».. ومنذ ذلك التاريخ اعتبر أى نجاح يتحقق فى تحرير أى جزء من الأراضى العربية الأخرى خطوة على طريق تحرير فلسطين. وصارت القضية الفلسطينية قاسما مشتركا أو عنوانا يتداخل مع كل مشروع قومى وأى تحرك وطنى ابتداء من حركات النضال من أجل الاستقلال فى بلدان المغرب العربى واليمن والخليج ومرورا بمشروعات الوحدة الاندماجية التى قامت فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى بين بعض الدول العربية.. وحتى مهرجانات السينما العربية واحتفاليات الخطابة والشعر وأغانى شعبان عبد الرحيم.

ويمكن استقصاء انعكاسات القضية الفلسطينية على العمل العربى المشترك ومنظومة الجامعة العربية من خلال زاويتين:

الأولى انعكاسات القضية فى الهيكل التنظيمى وجداول أعمال الجامعة العربية.

والثانية انعكاساتها على حالة الوفاق السياسى بين أطراف النظام الإقليمى العربى.

انعكاسات القضية الفلسطينية فى جدول الأعمال والهيكل التنظيمى للجامعة العربية:

مثلت تطورات القضية الفلسطينية قاسما مشتركا فى معظم أعمال واجتماعات الجامعة العربية، وبلغت نسبة البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية وتفريعاتها ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالى البنود المدرجة على جداول أعمال مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة خلال العقود الخمسة الماضية. وبلغ عدد القرارات والبيانات التى صدرت عن الجامعة العربية منذ إنشائها فى شأن القضية الفلسطينية وتداعياتها ما يقرب من ١٨٠٠ قرار وبيان، وخصصت لتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى خمس قمم عربية استثنائية.

- وقد استنفرت هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ الجامعة العربية للإسراع بصياغة وإبرام أول صك تعاهدى يتعامل مع متطلبات الأمن والدفاع العربى وهو ما صدر عام ١٩٥٠ فى إطار «معاهدة الدفاع العربى المشترك». ورغم أن هذه المعاهدة لم توفر لأعضاء الجامعة العربية فى ذلك الوقت ما يشفى غليل شعوبهم فى رد ما سُلب أو ردع من سَلب عن مواصلة مخططاته وتوسعاته، فإنها دشنت – على الأقل نظريا – أول إطار قانونى ومؤسسى يضيف إلى الجامعة العربية ذراعا عسكرية ودفاعية. وقد أنشأت هذه المعاهدة أجهزة متخصصة لمعاونة مجلس الجامعة العربية وتتمثل هذه الأجهزة فى «مجلس الدفاع المشترك» و «اللجنة العسكرية المشتركة». وكانت هذه المعاهدة وأجهزتها الأساس الذى بنيت عليه فيما بعد التطورات اللاحقة والمتعلقة بالأمن القومى العربى.

- وقد لوحظ أن فلسطين قد انفردت بوضعية تنظيمية خاصة دون غيرها من مناطق عربية خاضعة للاحتلال، وذلك بتخصيص إدارة مستقلة لمتابعة الشئون الفلسطينية فى هيكل الأمانة العامة للجامعة العربية. وتطورت وضعية هذه الإدارة بعد توسع نطاق الاحتلال الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ ليشمل أراضى عربية جديدة فى كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث أصبحت إدارة فلسطين قطاعا سياسيا كاملا يرأسه أمين عام مساعد، وصار نطاق اختصاص هذا القطاع هو (القضية الفلسطينية وكافة الأراضى العربية المحتلة الأخرى).

- ورغم أن الجامعة العربية لم يكن لديها مكاتب أو بعثات تمثيلية فى أى من العواصم أو الدول العربية فإنها اختصت «فلسطين» منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضى بمكتب خاص يمثل الأمانة العامة فى مدينة القدس الشرقية كتعبير عن التمسك بعروبة المدينة. وقد استمر هذا المكتب يمارس نشاطه فى دعم المؤسسات الفلسطينية الراعية للمسجد الأقصى والمقدسات الدينية الأخرى وفى رصد ومتابعة التصرفات الإسرائيلية فى الشق الآخر من مدينة القدس حتى حدث الاجتياح الإسرائيلى للقدس الشرقية فى عام ١٩٦٧ وتم احتلالها بالكامل. وتعرض مدير وأعضاء مكتب الجامعة العربية للاعتقال المؤقت من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

- كذلك أنشأت الجامعة العربية جهازا متخصصا لمتابعة المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية وللشركات الأجنبية التى تتعامل مع إسرائيل.

- وفى عام ١٩٦٤ أصدرت القمة العربية الأولى المنعقدة فى القاهرة قرارها الشهير باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وقبولها بهذه الصفة عضوا كامل الصلاحيات ضمن أعضاء الجامعة العربية. (رغم أن ميثاق الجامعة ينص على أن عضوية الجامعة تكون من الدول ذات السيادة).

- كذلك أنشأت الجامعة العربية إطارا تنظيميا للإشراف على شئون اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يعرف بمؤتمر المشرفين على رعاية اللاجئين الفلسطينيين، ويبلغ عدد هذه الدول ١٧ دولة، ويعقد هذا المؤتمر اجتماعاته الدورية فى مقر الأمانة العامة للجامعة ويرفع نتائج متابعاته وتوصياته إلى دورات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية.

- وفى مجال التمثيل الخارجى احتضنت مكاتب وبعثات الجامعة العربية المنتشرة فى العواصم الأجنبية الكبرى أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية التى ظلت تعمل من باطن مكاتب الإعلام العربية التابعة للجامعة حتى ١٩٧٤، حين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير فى دورتها رقم ٢٩، والذى ينص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى للشعب الفلسطينى. وقد بدأت المنظمة

بعد ذلك فى إنشاء عدد من مكاتبها التمثيلية المستقلة فى عدد من عواصم الدول التى شاركت فى تبنى وتأييد قرار الجمعية العامة.

- وحين أصدرت الجامعة العربية قراراتها بإنشاء صناديق لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، و«دعم الانتفاضة»، و«دعم المسجد الأقصى»، أضيفت بذلك إلى مسئوليات قطاع الشئون المالية والإدارية بالأمانة العامة للجامعة أعباء جديدة فى متابعة سداد الدول لحصصها المقررة فى تمويل هذه الصناديق، وفى إدارة عمليات التحويلات المالية إلى جهات الاستحقاق الفلسطينية والإشراف على إدارة الأرصدة.

- كذلك انعكست القضية الفلسطينية وتداعياتها على اهتمامات وأنشطة العديد من المنظمات العربية المتخصصة. فصار لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بنود ثابتة عن «دعم التنمية الاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية»، وبنود أخرى عن «تنمية الصادرات الفلسطينية وتعزيز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية». وصارت للمجالس الوزارية العربية أيضا بنود مماثلة تعنى بالشئون الفلسطينية وبانعكاسات الصراع العربى الإسرائيلى فى ميادين الإعلام، والثقافة، والصحة، والشئون الاجتماعية، وحتى مجالات الإسكان والكهرباء والاتصالات والبيئة والسياحة والنقل والرياضة وغير ذلك.

القضية الفلسطينية.. وحالة الوفاق السياسى بين الدول العربية:

ظل الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى يشكل أحد أبرز المعايير الرئيسية التى تتشكل بها حالة الوفاق السياسى أو اللا وفاق بين النظم العربية الحاكمة. ورغم وجود عناصر أخرى تحكم هذه العلاقة – مما لا يمت للقضية الفلسطينية بأية صلة – إلا أن هذا المعيار «الفلسطينى» ظل هو العنصر الرئيسى الظاهر - أو المعلن على الأقل – فيما جرى وما يجرى من تطورات فى حالة العلاقات العربية العربية.

ظهر هذا العنصر فى أكثر من موقف وأكثر من مرحلة نذكر منها على سبيل المثال رد الفعل العربى تجاه الأفكار المبكرة التى طرحها الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بشأن كيفية التعامل مع إسرائيل، وحالة الاستقطاب الحاد التى ظهرت إثر حوادث الصدام بين النظام الأردنى والعناصر الفلسطينية فيما عرف بحوادث أيلول الأسود فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضى. وظهر أيضا فى بعض التداعيات العربية للحرب الأهلية اللبنانية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى، ثم ظهر أيضا فى رد الفعل العربى حين قام رئيس جمهورية مصر العربية بزيارته التاريخية للقدس عام ١٩٧٧ حاملا معه فكرة السلام العربى الشامل مقابل استعادة الأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى، ثم ظهرت تجليات القضية الفلسطينية ومشكلات اللاجئين الفلسطينيين فى أحداث لبنان وما أعقبها من اجتياح إسرائيلى عام ١٩٨٢. كما ظهر توظيف العنصر الفلسطينى أيضا فى الكيفية التى عالج بها النظام العراقى السابق مشكلاته مع الكويت أولا ثم مع المجتمع الدولى وقوات التحالف ثانيا. وعاد العنصر الفلسطينى ليطل برأسه من خلال إحدى زوايا الأزمة السياسية اللبنانية الأخيرة وفيما حدث من تداعيات أدت إلى حرب إسرائيلية مدمرة ضد لبنان فى صيف ٢٠٠٦. وأخيرا أدى الانقسام الحادث داخل صفوف القوى الفلسطينية والذى بلغ حد وجود سلطتين فلسطينيتين تتنازعان «الشرعية» فى «رام الله» و «غزة» إلى إحداث ما يشبه الشلل التام فى حركة الجامعة العربية وإلى استقطابات ومحاور بين الدول العربية ذاتها.

نعم قد يكون صحيحا أن بعض هذه الأحداث والتطورات جاءت مدفوعة برؤى قطرية أو اجتهادات شخصية مخلصة تستهدف ترشيد التعاطى العربى فى الصراع مع إسرائيل، وقد يكون صحيحا أيضا أن بعضها جاء محكوما بحسابات واعتبارات تعكس احتياجات محلية وتوازنات القوى داخل كل قطر عربى أو تعكس توازنات العلاقة بين قطر عربى وقطر عربى آخر. وقد يكون صحيحا أيضا أن بعض هذه التطورات جاءت بتأثير من تحالفات إيديولوجية أو علاقات مرحلية بين بعض الدول العربية وبعض القوى الدولية والإقليمية غير العربية.. إلا أن الصحيح والثابت أيضا أن «عنصرا فلسطينيا ما» أو «تطورا فلسطينيا ما» كان هناك فى كل هذه الأحداث والمواقف يشعل شرارتها الأولى ويقدم «المبرر» أو «السند» أو «الشماعة» التى تعلق

عليها تلك الأحداث والتطورات. ومن غير المستبعد أيضا أن يكون للطرف الآخر من الصراع – أى إسرائيل – دور فى تغذية التباينات العربية والعمل على تفاقمها وتأجيجها.

عوامل تشكيل المعالجات العربية للقضية الفلسطينية:

يمكن القول إن هناك عددا من الاعتبارات والعوامل التى تشكل مواقف الدول العربية من القضية وديناميكية معالجتها فى إطار الجامعة العربية وهى:

١ – المسافة الجغرافية بين الدولة وموقع الصراع المباشر فى فلسطين.

٢ – تاريخ استقلال الدولة وانضمامها إلى الجامعة العربية.

٣ – أعداد الفلسطينيين الموجودين على أراضى الدولة وخصائص حركتهم.

٤ – حجم ومدى التشابك فى المصالح الاقتصادية للدول العربية مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة فى الصراع.

٥ – طبيعة النظام السياسى للدول العربية وأسلوب اتخاذ القرار بها.

٦ – النظريات الأيديولوجية السائدة فى توصيف المشكلة وأصولها.

- ويعتبر العنصر الأول الخاص بالموقع الجغرافى أحد أبرز العناصر فى تشكيل مواقف الدول العربية من تطورات الصراع الفلسطينى، حيث يلاحظ أن الدول ذات الحدود المباشرة مع فلسطين وإسرائيل أو ذات القرب الجغرافى تكون أكثر الدول العربية تأثرا بما يجرى من تطورات ميدانية ويومية فى ساحة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وتعتبر السياسات والإجراءات التى تتخذها تلك الدول المسماة بـ «دول الطوق» تجاه تطورات القضية جزءا لا يتجزأ من سياسات الأمن القومى المباشر لكل منها، حيث تكون تلك الدول أكثر تعرضا من غيرها لاحتمالات الدخول فى مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل. ولذلك فإن ما تخصصه دول الطوق من موارد مادية وإستراتيجية ومن جهود أجهزتها الدبلوماسية واتصالاتها السياسية يكون فى العادة أكبر بكثير من نسبة ما تخصصه دول عربية أخرى تقع

على مسافة آلاف الأميال من ارض المواجهة المباشرة. ومع ذلك فقد أوضحت بعض المداخلات والتحركات المغربية والجزائرية والقطرية والعمانية إمكانية وجود أدوار فاعلة ومساهمات مهمة لبعض الدول العربية البعيدة جغرافياً، وذلك على صعيد التخطيط السياسى العربى العام وعلى صعيد الفعل الميدانى والتحرك الدبلوماسى أيضا.

- وبالنسبة **لتاريخ استقلال الدول وانضمامها إلى الجامعة العربية** فهو عنصر يقاس به مدى استشعار الدولة العربية بالمسئولية المادية والقانونية والسياسية عن أصل نشوء المشكلة الفلسطينية. فمن الطبيعى ألا تشعر «جيبوتى» – مثلا – التى استقلت وانضمت إلى الجامعة العربية فى الثمانينيات من القرن الماضى بنفس درجة المسؤولية التى تستشعرها مصر وسوريا والأردن والسعودية عن نكبة فلسطين الأولى. ومن الطبيعى أيضا أن تجد الجامعة العربية لدى الدول المؤسسة لها أو التى انضمت إليها مبكرا إمكانيات أكبر مما لدى غيرها من الدول المنضمة حديثا، وذلك من حيث القدرة على توثيق القضية والمعرفة المباشرة بتفاصيل تطوراتها فى الأمم المتحدة أو فى غيرها من محافل دولية وإقليمية. والقول بهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال الإقلال من قيمة ما تقدمه دول كجيبوتى أو جزر القمر أو موريتانيا من دعم أدبى وسياسى مهم لحقوق الشعب الفلسطينى، وهو الدعم الذى يظهر مثلا فى مواقفها التصويتية بالأمم المتحدة أو يظهر فى مقاومتها للإغراءات أو محاولات التغلغل الإسرائيلية داخل مجتمعاتها واقتصاداتها وأنشطتها التنموية.

- ويمثل العنصر الثالث المتعلق **بحجم الوجود الفلسطينى على أراضى الدول العربية** عاملا آخر من عوامل تشكيل درجة اهتمام الدول العربية بالقضية الفلسطينية ووضع استحقاقاتها على سلم أولويات العمل السياسى والأمنى والاجتماعى بها. فالملاحظ أن الدول العربية المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين – كالأردن وسوريا ومصر ولبنان – تراعى فى مواقفها أهمية إدراج

قضية عودة اللاجئين ضمن أولويات تسوية الصراع ربما بأكثر مما تراه دول عربية أخرى لا تستضيف مثل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين. وتحرص الدول المضيفة للاجئين على إظهار تلك المواقف باعتبارها مواقف مبدئية تراعى حقوق ومصالح الشعب الفلسطينى ذاته وتنطلق من احترام القانون الدولى والشرعية الدولية. ولكن هذه المواقف تعكس فى نفس الوقت – وبغير إعلان ضرورى – بعض الاعتبارات الأمنية والدوافع الاقتصادية الخاصة بها. وقد تزداد حساسية الموقف فى دول بعينها حين تتسم بعض تحركات اللاجئين الفلسطينيين فيها بنوع من عدم الانضباط أو مخالفة القوانين والنظم الوطنية المعمول بها فى تلك الدول المضيفة لهم.

ومن ناحية أخرى – ومن باب الإنصاف – يلزم الإشارة إلى أن هناك لبعض الجاليات الفلسطينية المقيمة فى بعض البلدان العربية أدورا ومساهمات مهمة فى برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان المضيفة مما يظهر أثره – بدرجات متفاوتة – فى سياسات تلك الدول ومواقفها من القضية الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات المالية المقدمة مباشرة إلى السلطات الفلسطينية أو من خلال صناديق الدعم المنشأة فى إطار الجامعة العربية.

- ويأتى بعد ذلك **عامل التشابك فى المصالح الاقتصادية بين الدول العربية والأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة فى مسارات القضية**. وهنا يلحظ المراقب المحلل نوعين من تأثيرات هذه العلاقة على مواقف الدول العربية وسلوكياتها. الأول تقوم فيه بعض الدول العربية صاحبة المصالح المتشابكة مع الأطراف الأجنبية بالتمييز فى خطابها السياسى والدبلوماسى بين ما يوجه إلى إسرائيل باعتبارها العدو أو الخصم المباشر للشعب الفلسطينى وبين القوى الدولية الكبرى التى تساند إسرائيل وتشتبك فى نفس الوقت فى علاقات مصالح متبادلة مع هذه الدولة العربية أو تلك. ويكون الخطاب العربى الموجه إلى تلك الأطراف الدولية فى العادة خطابا لينا ومحافظا إلى حد كبير. وأما النوع الثانى من الممارسة العربية

ففيه تميل بعض الدول إلى التسوية فى خطابها السياسى بين إسرائيل وحلفائها. فتهاجمهم كما تهاجمها.. وتدينهم كما تدينها.. وتكون تلك الممارسة فى أغلب الأحوال داخل أروقة واجتماعات الجامعة العربية.. وأحيانا فى المحافل الأخرى متعددة الأطراف. أما العلاقات الثنائية الفعلية بين هذه الدول العربية وتلك الأطراف الأجنبية فهى تبقى على حالها وتواصلها المستمر دبلوماسيا وتجاريا واقتصاديا وغير ذلك. وهكذا تتساوى الدول العربية فى مواقفها مع الأطرف الدولية الكبرى من حيث النتيجة وفاعلية التأثير، وإن اختلفت لهجات الخطاب السياسى بينها. ويبقى الشعب الفلسطينى وقضيته حائرين بين المنهجين باحثين عن منهج ثالث يكون أكثر فاعلية وتأثيرا.

- وأما بالنسبة للعامل الخامس الذى يسهم فى تشكيل المعالجة العربية للقضية الفلسطينية فهو يرتبط **بطبيعة النظم السياسية القائمة فى الدول العربية وآليات اتخاذ القرار فيها.** وهنا يمكن ملاحظة وجود قواسم مشتركة بين الدول العربية تؤدى جميعها إلى إبقاء المعالجة العربية للقضية الفلسطينية فى إطارها المحافظ والمستمر لعدة قرون. فالنظم السياسية العربية تعتمد فى بناء سياساتها الخارجية عموما ومواقفها العربية خصوصا على ما تقدمه المؤسسات العسكرية والأمنية والأجهزة الدبلوماسية الوطنية من تقديرات وبدائل وخطط، وليس هناك فى معظم النظم السياسية القائمة بالبلدان العربية ما يسمح بتطوير هذه السياسات والمواقف بواسطة ممثلى الشعب فى البرلمانات أو بواسطة الأحزاب والقوى السياسية أو من خلال استطلاعات الرأى العام. بل إن هناك بعض الدول العربية التى لا تعرف النظام البرلمانى بمفهومة الاصطلاحى المتعارف عليه، وهناك دول عربية لا تعرف النظام الحزبى ولا تعددية الأحزاب...

والقاسم المشترك الثانى فى طبيعة معظم النظم السياسية العربية أنها لا تعترف بأسلوب الشفافية فى إدارة سياسات الدولة الخارجية حيث تعتبر هذه الدائرة من دوائر الأمن القومى للبلاد التى يلزم إحاطتها بأكبر قدر من السرية والكتمان، وتميل معظم القيادات العربية

السياسية والدبلوماسية إلى عدم الكشف عن موضوعات اللقاءات الثنائية التى تتم خاصة ما يتعلق منها بتطورات القضية الفلسطينية وإسرائيل، ويظهر ذلك فى البيانات والمؤتمرات الصحفية التى تعقد عقب اللقاءات والاجتماعات الرسمية. حيث تتسم التصريحات والبيانات الصادرة إذ ذاك بالعموميات واستخدام الحقائق المعروفة والعبارات المعتادة. وقد يؤدى هذا الأسلوب غير الشفاف إلى إثارة بعض الشكوك لدى بعض الأطراف الفلسطينية حول حقيقة ما يراد بالشعب الفلسطينى وقضيته، وشكوك أخرى حول ما إذا كانت علاقة بعض الدول العربية بإسرائيل والقوى الدولية تتساوى مع علاقة تلك الدول العربية بالشعب الفلسطينى وقضيته. وهى شكوك وهواجس خطيرة يلزم العمل على إزالتها ودحضها بما يقتضى من شروح ومكاشفات.

- وبالنسبة **للعنصر الإيديولوجى المتعلق بتوصيف الصراع وتأصيله**، فإن هناك نظريتين فى الفكر السياسى العربى، الأولى تؤكد اعتبار القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل قضية قومية تخص العرب باعتبار أن المشروع الصهيونى الذى تعبر عنه الدولة الإسرائيلية إنما يقوم على أسس عرقية وعنصرية وقومية مناهضة بطبيعتها للمشروع القومى العربى وأهدافه فى الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج.

والنظرية الثانية تعتبر أن مواجهة إسرائيل ومخططاتها ينبغى أن تكون مهمة العالم الإسلامى والعالم المسيحى معا، وذلك انطلاقا من فهم أصحاب هذه النظرية للأسس التى تنطلق منها إسرائيل والصهيونية العالمية والتى تتمثل فى دعاوى ومنطلقات دينية يهودية تستهدف تكذيب المسيحية ومحاربة الإسلام معا.

وتنعكس هاتان النظريتان على بعض معالجات الدول العربية للقضية الفلسطينية فى الجامعة العربية، حيث يرى أصحاب النظرية الأولى أن تقوية دعائم الجامعة العربية وتطوير أدوارها ووظائفها بما يحقق للعالم العربى قوة عربية ذاتية ومستقلة فى مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة والتعليم والبحث العلمى وغير ذلك، هو الأسلوب الأمثل للاستعداد لمواجهة إسرائيل من موقع التكافؤ والندية، وأن أى محاولة لاستدراج الفلسطينيين أو الدول

العربية حاليا إلى مواجهات ميدانية مباشرة، وأى محاولة من جانب أى طرف عربى لاستفزاز إسرائيل قبل الاستعداد الكامل لمواجهتها يعتبر خطا استراتيجيا لا ينبغى للجامعة العربية أو لأى طرف عربى أن يقع فيه أو يشجع عليه.

ورغم اقتناع بعض القيادات الفلسطينية بهذه النظرية، فإن هناك غيرهم من فلسطينيين وعرب آخرين، من يرون عدم ملاءمة هذه الإستراتيجية طويلة المدى للتعامل مع الأوضاع الإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطينى القابع حاليا تحت وطأة الاحتلال، وأن هناك ضرورة لتعديل هذه الإستراتيجية العربية بما يسمح بإدخال بعض جوانب وآليات العمل العاجل لإنقاذ الشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال، أو إنقاذ أغلبية السكان الفلسطينيين على الأقل. وهنا تطل علينا بذور أخرى للانقسام المحتمل. فالبعض قد يرى أن جوانب وآليات العمل العاجل تتضمن مثلا إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة دون انتظار لاستكمال باقى أراضى الدولة، بينما يرى البعض الآخر أن إقامة نظام لـ «الوصاية الدولية» أو «الحماية الدولية المؤقتة» من جانب الأمم المتحدة أو الجامعة العربية على أراضى الضفة الغربية وغزة يمكن أن يحقق الإنقاذ الإنسانى المطلوب لأغلب الشعب الفلسطينى.

والملاحظ أن الطروحات البراجماتية التى تستعجل الحلول والتسويات الجزئية أو المرحلية لأسباب إنسانية دون انتظار لاستكمال عناصر القوة العربية الشاملة اللازمة للحصول على تسويات شاملة، راحت تلقى رواجا كبيرا بين العديد من الدوائر العربية الرسمية. بل إن هناك بالفعل من بين القيادات الفلسطينية والعربية من قطع بالفعل أشواطا فى اتجاه تجريب أو تفعيل هذه الطروحات.

ومن الضرورى والمهم فى كل الأطراف، أن تكون الجامعة العربية فى صورة الأحداث من أية مشروعات أو نوايا لدى الأطراف العربية حتى يمكن ضبط الإيقاع وتنسيق الخطوات وتوزيع الأدوار على نحو يحقق المصالح العربية الجماعية، وبما يكفل على وجه الخصوص فاعلية التأثير العربى لصالح الشعب الفلسطينى وقضيته.

أما أصحاب نظرية المواجهة مع إسرائيل على أسس عقائدية ودينية - ورغم أنهم أخذوا يتكاثرون عددا فى مختلف الدول العربية واقترب البعض منهم من دوائر صنع السياسات وتوجيه الرأى العام وحقق بعضهم إنجازات ميدانية جزئية فى جنوب لبنان وقطاع غزة — فلا

يزال أمامهم الكثير من التساؤلات والمعضلات والعوائق التى يلزم توضيحها والتعامل معها، ومن بين ذلك مثلا:

- كيف يمكن طرح تحالف الدول الإسلامية كإطار استراتيجى للجهاد ضد إسرائيل فى وقت تزداد فيه معاول الطرق والحصار والتشويه الموجه إلى الدين الإسلامى وأتباعه من كل أطراف العالم شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، ومن كل الفئات والمؤسسات والدول الكاثوليكية واليهودية والبوذية والعلمانية؟

- وما هى المقاربات التى تمت ونجحت حتى الآن من أجل تحقيق تحالف أو تفاهم محدود بين أطراف إسلامية وأخرى مسيحية؟ أو على الأقل من أجل تحييد بعض الأطراف المسيحية فى الصراع الإسلامى اليهودى؟

- وإذا كانت الدول العربية التى يدين أغلب سكانها وحكامها بالإسلام، والتى تعتبر القضية الفلسطينية همها الشاغل وقضيتها المركزية والمحور الرئيسى لأمنها القومى، لم تنجح حتى الآن فى تفعيل تحالفها الاستراتيجى فى الضغط على إسرائيل، ولم تنجح أيضا فى توظيف إمكانياتها الاقتصادية والنفطية فى مواجهة مؤثرة ضد إسرائيل والقوى التى تقف من ورائها.. فكيف يمكن تصور أن ينجح تحالف جديد يضم دولا تقع على بعد آلاف الأميال من فلسطين وإسرائيل، ومعظمها له شواغله المحلية والإقليمية الضاغطة؟

- وهل يمكن لأصحاب نظرية البديل الإسلامى أن يعتمدوا فى جهادهم ضد الآلة العسكرية الإسرائيلية المتضخمة والمتطورة على فرق من المتطوعين غير المحترفين القادمين من بيئات جغرافية ومذاهب طائفية مختلفة؟ أو على أسلحة صغيرة وصواريخ بدائية؟

- أو ترى أصحاب هذه النظرية يعولون فقط على إيران ودورها المحتمل فى نصرة القضية الفلسطينية من خلال هجوم عسكرى تشنه ضد إسرائيل وتفتح به أبواب جهنم على المناطق والمصالح العربية الواقعة بين البلدين.

- وكيف يحل.. رجال حزب الله وحركة حماس لأنفسهم حق اتخاذ مبادرات أو مغامرات فى إطار الصراع الإسرائيلى بعيدا عن التنسيق العربى، بينما كانوا هم أول المعترضين الناقدين لانفراد رئيس مصر السابق أنور السادات بمبادرته فى إطار نفس الصراع؟

إن الخشية - كل الخشية - أن تتجاوز دوائر الانقسام بين أنصار القضية الفلسطينية حدود العالم العربى لتدخل بعد ذلك إلى صفوف العالم الإسلامى.. وقد يؤدى ذلك إلى نكبة أخرى فى «مكة» أو «قم» ربما تكون أفدح من نكبة القدس.



فى السياسة العربية:
ظواهر ولقاءات

البرلمان العربى: ذراع شعبية بلا عضلات

كان من بين المقترحات التى تقدمت بها عدة دول عربية فى بدايات القرن الحادى والعشرين فكرة إنشاء برلمان عربى يكون بمثابة الذراع الشعبية والتشريعية لتلك المنظومة. وقد تباينت الرؤى بين الدول العربية حول صلاحيات ومهام هذا البرلمان وطريقة تشكيله وتمويله. إلا أن القواسم المشتركة فى مواقف معظم هذه الدول كانت تشير إلى استبعاد أن يكون لهذا البرلمان العربى أية صلاحيات تعلو فوق صلاحيات الحكومات الممثلة بالجامعة العربية أو حتى تتداخل معها. وكان محور تفكير الدول العربية يسير فى اتجاه العربية ككيان تنظيمى يفسح المجال أمام القوى الشعبية العربية للتعبير عن آرائها ومواقفها تجاه القضايا العربية وهمومها العامة دون أن يكون لهذه الآراء والتعبيرات أى طابع إلزامى للحكومات العربية. أى إنشاء منبر للنقاش والتعبير دون أن يكون له أى مخالب أو أنياب أو صلاحيات رقابية أو تشريعية. وأمام ظهور بعض الآراء الأكثر ديمقراطية والتى كانت ترى أن ينشأ البرلمان العربى قويا منذ لحظة ميلاده، فقد رئى للتشاور - الاجتماعات التشاورية للخبراء والمندوبين الدائمين - أن يمر البرلمان بمرحلتين الأولى انتقالية لمدة خمس سنوات - يمكن تمديدها لعامين آخرين - وان يعقب ذلك إنشاء البرلمان الدائم. وهو ما يعنى أن الدول العربية لا تزال فى احتياج لفسحة من الوقت للاقتناع بحتمية وقيمة مشاركة الشعوب مع الحكومات فى تقرير السياسات والمواقف وأنها لا تستطيع فى المرحلة الحالية تجريب الديمقراطية دفعة واحدة وإنما على مراحل.

وأما عن طريقة تشكيل العضوية فى هذا المنبر العربى الجديد فقد كانت موضع تباين فى الآراء خلال المراحل الأولى للتشاور. فالبعض كان يرى أن تكون عضوية البرلمان بالانتخاب المباشر من الشعوب العربية على غرار المعمول به فى البرلمان الأوروبى، والبعض الآخر يرى أن تكون العضوية ممن ترشحه البرلمانات الوطنية القائمة بالفعل فى فرادى الدول العربية من بين أعضائها. ولأن هناك من الدول العربية من لا يوجد فى البرلمان، كأية برلمانات منتخبه بالمفهوم والمعايير المتعارف عليها، فقد استقر الرأى على الاختيار الثانى مع توسيع منطوقه ليشمل البرلمانات والمجالس الأخرى التى تقوم بوظائف الشورى والتشريع. ومفهوم بالطبع

الدلالة التى يحملها كل من نظامى العضوية بالنسبة لمبدأ السيادة الوطنية لفرادى الدول وهو المبدأ الذى تقوم عليه الجامعة العربية ونظامها الإقليمى.

وبقيت مسألة الحصص العددية للدول فى عضوية البرلمان: هل يتم تحديدها بالتناسب مع حجم السكان فى كل دولة عربية؟ أو يتم تحديد نصاب موحد لتمثيل الدول العربية بطريقة متساوية. وقد اتفق بعد مشاورات وجلسات تحضيرية مطولة على الخيار الثانى، وتحدد لكل دولة أربعة أعضاء.

ثم جاءت مسألة ميزانية البرلمان: من الذى يدفعها؟ وكيف تتحدد الأنصبة؟ هل بالتساوى أيضا بين الدول أو حسب نسبة مساهمات الدول الأعضاء فى الجامعة العربية؟ وفى هذا اتفق على أن تقوم حكومات الدول الأعضاء بتحمل ميزانية البرلمان بحصص متساوية تماشيا مع المعيار المتفق عليه بشأن عدد الأعضاء. وفى مداولات لاحقة تقرر أن تكون حصة كل دولة فى حدود ٨٦ ألف دولار بمعنى أن تكون ميزانية التسيير للبرلمان العربى فى حدود مليون وثمانمائة ألف دولار.

وجاءت بعد ذلك مسألة اختيار مقر البرلمان. ورغم تزامن انعقاد الجلسات التحضيرية للخبراء القانونيين والمندوبين الدائمين لصياغة مشروع النظام الأساسى للبرلمان مع ضغوط دولية مكثفة كانت موجهة إلى سوريا بسبب الاشتباه فى ضلوعها فى حوادث اغتيال الشخصيات اللبنانية السياسية، فإن الدول العربية رأت الاستجابة للعرض السورى باستضافة المقر فى دمشق، خاصة أن سوريا كانت الدولة العربية الوحيدة التى أعلنت استعدادها لاستضافته منذ بداية طرح اقتراح إنشاء برلمان عربى، ولم تزاحمها أية دولة فى هذا الترشيح.

وحول تشكيل الهيكل التنظيمى للبرلمان، لم تكن هناك خلافات تذكر حول تشكيل هيئة المكتب من رئيس وسبعة نواب، وأن يتم انتخابهم بواسطة أعضاء البرلمان أنفسهم فى أول جلسة له، مع الأخذ فى الاعتبار قواعد التوزيع الجغرافى العادل وتكافؤ التمثيل لكافة المناطق والأقاليم العربية. كما تقرر أن يكون للبرلمان أمين عام وأمانة عامة لتسيير الأعمال والإشراف على المسائل الإدارية والتنظيمية والمراسمية والمالية لأعمال البرلمان.

استغرقت جلسات الخبراء القانونيين والمندوبين الدائمين لدى الجامعة العربية المخصصة لصياغة مشروع النظام الأساسى للبرلمان قرابة عام (من قمة تونس فى مارس ٢٠٠٤ حتى قمة الجزائر فى ٢٠٠٥)، حيث تم فى الأخيرة اعتماد النظام الأساسى للبرلمان العربى الانتقالى، وطلبت القمة من الأمين العام للجامعة العربية مخاطبة الدول العربية لترشيح أسماء ممثليها البرلمانيين والدعوة بعد استكمال تشكيل الأعضاء إلى عقد أول جلسات البرلمان الانتقالى. واستغرقت عملية تجميع ردود الدول الأعضاء العربية نحو عام آخر (كانت مصر من أوائل الدول التى قدمت قائمة مرشحيها المختارين من مجلسى الشعب والشورى بعد اتصالات مكثفة أجراها المندوب الدائم لدى الجامعة العربية مع أمانة المجلسين - حرصا على أن تظهر مصر فى مقدمة الدول المتجاوبة مع هذا التطور الديمقراطى المهم فى منظومة العمل العربى المشترك) وكان اختيار ممثلى مصر فى البرلمان على قدر أهمية التطور حيث عكست أسماء المرشحين خبرات سياسية وقانونية واقتصادية متميزة، كما عكست أيضا اهتماما بدور المرأة فى الحياة الوطنية والعربية)*.

كان افتتاح أول برلمان عربى فى جلسة احتفالية خاصة صباح ٢٠٠٦/١٢/٢٥ بحضور السيد رئيس جمهورية مصر العربية ورؤساء المجالس البرلمانية والنيابية والتشريعية فى الدول العربية حدثا تاريخيا مهما وله دلالته بكل المعايير التى يقيس بها أنصار الديمقراطية والمدافعون عن حق الشعوب فى المشاركة السياسية – أحداث التاريخ وتطوراته. إلا أن الواقع العربى المؤسف لم يتح – بأوضاعه البنيوية وثقافته السائدة – أن يكون لهذا التطور معناه التاريخى المقصود أو أن تكون له فاعليته المنشودة. فرغم احتشاد عضوية البرلمان بأسماء كبيرة لشخصيات عربية لها فى أوطانها أدوار وأوزان، ولبعضها فى سماء العمل القومى العروبى بصمات مهمة على الصعيد السياسى والفكرى - إلا أن هذه الشخصيات والخبرات جاءت مكبلة بالصلاحيات المحدودة التى قررها ممثلو الحكومات فى صياغتهم للنظام الأساسى للبرلمان العربى الانتقالى، وجاءت مكبلة أكثر بأسلوب العضوية الذى ورد فى هذا النظام والذى يقوم

* يمثل مصر فى البرلمان العربى الانتقالى الأساتذة د. مصطفى الفقى – رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشعب، والمستشار رجاء العربى عضو مجلس الشورى، واللواء سعد الجمال رئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب والسيدة ثناء البنا عضو لجنتى الشئون العربية والشئون الاقتصادية بمجلس الشعب.

على أساس التمثيل القطرى لكل دولة وليس على أساس الانتخابات المباشرة من جانب الشعوب العربية.

إشكالية الصلاحيات:

نصت المادة التاسعة من النظام الأساسى أن يمارس البرلمان اختصاصات محددة فى ثمانى نقاط هى: البحث فى سبل تعزيز العلاقات العربية العربية، ومناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربى المشترك، وإصدار آراء وتوصيات بشأنها مع إيلاء اهتمام للتحديات التى تواجه الوطن العربى وعملية التنمية فيه، خاصة فى المجالات الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادى.

بالإضافة إلى مناقشة المسائل التى يحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزارى أو الأمين العام للجامعة العربية وإبداء الرأى فيها. ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتؤخذ فى الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة. كما يمارس البرلمان مناقشة مشروعات الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية التى يحيلها إليه مجلس الجامعة، وإقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية. فضلا عن قيامه بإقرار الموازنة السنوية له، وإحاطته بمشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية وأخيرا إقرار النظام الداخلى للبرلمان الانتقالى. وفى المادة الثامنة – أفرد النظام الأساسى نصا خاصا على قيام البرلمان الانتقالى قبل انتهاء ولايته بإعداد النظام الأساسى للبرلمان العربى الدائم على أن يصبح هذا النظام نافذا بعد إقراره من القمة العربية.

ونظرة تحليلية لهذه النصوص يمكن أن تكشف عن محدودية اختصاصات وصلاحيات هذا البرلمان وابتعادها عن الصلاحيات المتعارف عليها فى أى برلمانات وطنية أو إقليمية وهى الرقابة والتشريع والتوجيه الإلزامى. فملخص الصلاحيات تجعل من البرلمان العربى منبرا للبحث والمناقشة وتبادل الآراء وإصدار التوصيات. وكأنه محفل أو ندوة تجمع بعض الأشخاص دون أن يكون لهم حق مساءلة أى طرف أو إلزامه بأى شئ أو مراجعة سياسات قائمة أو التوجيه بشأن وجوه الميزانية العامة.

ويزيد من تقييد حركة ومناقشات البرلمان الجديد ما ورد فى نص الفقرة (أ) من المادة التاسعة التى تتحدث عن صلاحية الجامعة العربية، فى بحث سبل تعزيز العلاقات العربية - العربية، حيث يتحدد هذا البحث بأن يكون فى إطار ميثاق الجامعة العربية وأنظمتها والمواثيق والاتفاقيات العربية السارية. أى أن البرلمان لا يمكنه أن يطرح تصورات جديدة للعمل العربى المشترك خارج الإطارات والمبادئ الحاكمة لعمل الجامعة العربية، وليس له أن يراجع حتى نصوص بعض الاتفاقات والمواثيق السارية، دع عنك أن يطرح فيها رأيا أو يتقدم بأى اقتراح.

وفى حين أتاح النظام الأساسى أن يناقش البرلمان المسائل التى يحيلها عليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو المستوى الوزارى أو يحيلها إليه الأمين العام، لم يتح للبرلمان ذاته حق التقدم لمجلس الجامعة أو للأمين العام بطلب مناقشة موضوعات معينة أو مقترحات يراها جديرة بأن تحاط الحكومات بها. كما أن اقتصار دور البرلمان على إصدار مجرد توصيات إلى مجالس الجامعة – أمر لا يتفق تماما مع سياق التطور التاريخى والسياسى فى العالم الذى يجعل إرادة الشعوب هى الموجه والحاكم لأعمال الحكومات.

وحين تحدثت الفقرة الرابعة من المادة التاسعة عن صلاحية البرلمان فى مناقشة مشروعات الاتفاقات الجماعية بين الدول العربية، قيدت هذا الحق بما يحيله إليها مجلس الجامعة وليس لكل مشروعات الاتفاقات. كما أن هذه الصلاحية تقتصر - حسب النص - على مناقشة مشروعات الاتفاقيات الجماعية المعدة بالفعل ولا تسمح للبرلمان بأن يقترح من جانبه إبرام مشروعات لاتفاقيات جديدة أو حق التقدم بتعديلات مقترحة على نصوص المشروعات المحالة إليه.

وعبثا حاول البعض، أثناء مشاورات إعداد النظام الأساسى، أن يجعل هناك دورا رقابيا فاعلا للبرلمان بالنسبة لميزانية الجامعة العربية السنوية، ولكن الرأى الغالب والمدعوم من جانب الأمانة العامة أصر على أن يكتفى النص بإحاطة البرلمان علما بهذه الميزانية دون أن يكون له أى دور فى إقرارها أو التوجيه بشأن إعدادها أو تحديد مصارفها.

ويعتبر النص على صلاحية البرلمان العربى الانتقالى لإجراء اتصالات وإقامة علاقات مع

البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى من قبيل إضافة مادة للعلاقات العامة المجردة من أى أهداف وظيفية محددة. وحتى النص على أن تتم هذه الاتصالات بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار فى المنطقة يعتبر - فى تقديرنا - إضافة شكلية تخلو من أية دلالة عملية، حيث يفترض بالبداهة أن تكون أى اتصالات وأية علاقات تقوم بها أية مؤسسة مما يخدم مصالحها وأهدافها. وكان الأجدر أن تتحدد فى هذا السياق مهام معينة يقوم بها البرلمان العربى فى مجالات محددة كحوار الحضارات، وتنمية التواصل بين القوى السياسية والشعبية العربية ونظيراتها فى البرلمانات الأخرى، وتبادل الخبرات فى مجالات التشريع والرقابة والمساءلة وإدارة الحياة البرلمانية وعمليات صياغة الدساتير ونظم الشفافية فى المعلومات والتشريعات.

ورغم مضى أكثر من عام على افتتاح أعمال البرلمان العربى الانتقالى، ورغم الانتهاء من ترتيب نظمه الداخلية وتشكيل هيئة مكتبه وتوفير ميزانيته وإنشاء أمانة عامة مؤقتة له، ورغم صدور عدة بيانات عن جلسات البرلمان وبيانات منفردة باسم رئيسه السيد جاسم الصقر فى مناسبات مختلفة تحمل كلها مواقف ومعالجات هادئة إزاء العديد من التطورات والمشكلات التى شهدتها الأمة العربية خلال عام ٢٠٠٧، لا أن البرلمان لم يضع بعدُ بصمة شعبية واضحة ومميزة فى ساحة العمل العربى المشترك أو فى الحضور الدولى والإقليمى الفاعل بين البرلمانات المناظرة. وباستثناء المقترح المهم والجرىء الذى تقدم به السيد جاسم الصقر رئيس البرلمان فى منتصف عام ٢٠٠٧ بالدعوة إلى إقامة حوار عربى مع إيران — يبدأ على المستوى البرلمانى — لم يكن هناك للبرلمان العربى الانتقالى إضافات عملية بشأن مسار وإيقاع العلاقات العربية العربية. وحتى إشكالية الخلاف الفلسطينى الفلسطينى التى نشأت بين حركة حماس من جهة، والسلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح من جهة أخرى، لم يكن للبرلمان العربى دور خلاق فى محاولة معالجتها بمنطق شعبى مستقل عن منطق الحكومات، وهو الأمر الذى كانت الجماهير العربية تتطلع إليه فى الوليد الجديد الذى يمثل الذراع الشعبية فى جسد النظام العربى.

مستقبل البرلمان فى تطوير وظائفه وتحديث آلياته:

وإذا كان البرلمان العربى الانتقالى قد ولد على هذا النحو من الطموح المتواضع، والسعى الخجول لإيجاد مكان للشارع الشعبى فى منظومة العمل العربى المشترك - وإذا كانت فكرة إنشائه تقوم بالتدرج على مرحلتين: انتقالية ودائمة، فما هى الخطوات اللازمة والممكنة للتمهيد للمرحلة الدائمة فى عام ٢٠١١ أو حتى فى عام ٢٠١٣، (إذا ما رئى التمديد للبرلمان الانتقالى لمدة عامين إضافيين بعد انتهاء أعوامه الخمسة؟).

وفى تقديرنا - فإن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على عدة عوامل واعتبارات: أولها مدى نجاح البرلمان الانتقالى فى تطوير أدائه والابتكار فى أساليب عمله ولغة خطابه بما يشعر الشعوب العربية وأيضا السلطات الرسمية بها أنه يحقق بالفعل إضافة نوعية مهمة للعمل العربى المشترك ويسد فراغا فى منظومة العمل العربى لا تستطيع أى مؤسسة عربية أخرى أن تسده. والظن أن أكثر المجالات المرشحة لأن يكون للبرلمان العربى أدوار فيها على هذا النحو هى مجال رأب الصدع وتوحيد الصفوف بين القوى السياسية المتخاصمة داخل فرادى البلدان العربية. وهو مجال لا تستطيع الحكومات العربية بطابعها الرسمى أن تلعب فيه أدوارا كبيرة بحكم التزامها بمبدأ احترام الشئون الداخلية وعدم التدخل فيها، وسيكون الطابع الشعبى لعمل البرلمان العربى هو السند والشفيع لهذا التدخل.

كذلك هناك مجال الاتصال مع البرلمانات الإقليمية والدولية الأخرى. وهو أمر يمكن تطويره فى المراحل القادمة بما يسمح بأن يكون للبرلمان العربى أدوار فى أنشطة الحوار العالمى بين الحضارات والثقافات، وتنمية التواصل والتفاهم بين القوى الحزبية والسياسية العربية من جهة ونظيراتها داخل البرلمانات الأخرى من جهة ثانية. الأمر الذى يخلق ديناميكية مفيدة للتأثير فى صنع السياسات واتخاذ القرارات لدى الأطراف الأجنبية، وربما أمكن أيضا التفكير فى أدوار جديدة للبرلمان العربى الدائم تتصل بالمشاركة فى أنشطة هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات التى أنشئت فى توقيت متزامن مع توقيت إنشاء البرلمان العربى، وأيضا بالمشاركة فى بعض أعمال الرقابة المالية والإدارية على أعمال الأمانة العامة للجامعة العربية. وهناك أيضا إمكانية التفكير فى ولاية جديدة للبرلمان العربى الدائم تتصل بالنظر فى

طلبات انضمام الهيئات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وقد يتضمن التطوير فى مرحلة البرلمان العربى الدائم تنويعا للآليات والوسائل التى يمكن إتاحتها لعمله وتفعيل أدواره بما يشمل مثلا (تشكيل لجان لتقصى الحقائق)، و (إيفاد مهام للوساطة والتحكيم)، و (مساهمة رئيسه أو عدد من أعضائه فى أعمال ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا العربية). وغير ذلك من أدوات ووسائل يمكن تخليقها وابتكارها بما يتلاءم مع تطور الممارسة الديمقراطية فى ثقافتنا العربية.

وخلاصة القول، أنه إذا كان البرلمان الانتقالى قد ولد كذراع بلا عضلات.. فمن المهم للغاية أن يفكر العرب منذ الآن فى كيفية التمهيد لمرحلة البرلمان الدائم بما يلزم لها من أجهزة تعويضية وأدوات تكميلية تجعل هذه «الذراع» الشعبية قادرة على تنمية «عضلاتها» وتمكنها من «الإمساك» بالأمور وتوظيف «المخالب» الديمقراطية حسب المقتضى.

المجتمع المدنى.. والشارع السياسى
فاعلان صاعدان فى المسرح العربى

من بين التطورات المتلاحقة والدماء الجديدة التى راحت تدب فى أوصال المجتمعات العربية خلال العقد الأخير أنه لا يمكن لأى مراقب أن يغفل التنامى الملحوظ فى حجم وحركية هيئات المجتمع المدنى بمختلف أشكالها وتخصصاتها ومواقعها. كما لا يمكنه أيضا إلا أن يلاحظ انتقال الشارع السياسى العربى من حالة الصمت والاستكانة التى عاش بها وفيها لعقود طويلة إلى حالة جديدة من الحيوية والحركية المصحوبة بالجرأة على المواجهة والإفصاح والمطالبة والاحتجاج.

ويرجع البعض هذه الظاهرة المزدوجة إلى تأثيرات العولمة وما صاحبها من دعاوى لإنعاش الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية الواسعة وشعارات الإصلاح وحقوق الإنسان التى اقتحمت الحدود من الخارج مصحوبة بضغوط سياسية من جانب مراكز الهيمنة العالمية. بينما يرجع البعض الآخر تلك الظاهرة إلى تعاظم القناعات الشعبية والذاتية فى بلادنا بأن المؤسسات الرسمية والإطارات الحزبية التقليدية التى كانت تمثل أوعية التجميع والتحرك والتعبير والتطوير لم تعد قادرة على استيعاب ديناميات الحياة المتجددة وإيقاعها السريع، نظرا لتهالك أساليبها التعبوية والحركية وأفول نظرياتها وأيديولوجياتها وعقم أدواتها، ونضوب مواردها، ونظرا أيضا لاعتمادها على مبدأ «شخصنة» العمل أى تفصيله على مقاس القيادات والزعامات.

وفى إطار هذه الظاهرة راحت جموع الناس فى أنحاء الوطن العربى تشكل بنفسها، ولنفسها، أساليب وإطارات جديدة للتعبير والتحرك غالبا ما تتسم بالعفوية والتلقائية وتجاوز الاعتبارات والتصنيفات العقائدية والطبقية والفئوية والشرائح العمرية. فظهرت هناك أولا حركات وأدوات وقوالب غير نمطية للتعبير والإبداع الفنى تعتمد على مشاركة رجل الشارع العادى وعدم الاعتناء بالقواعد والمعايير المألوفة للإبداع، كما ظهرت أيضا بعد ذلك حركات الاحتجاج السياسية التى تزأر بالشكوى والبوح بالمعاناة دون أن تقدم بديلا مدروسا أو حلولا

منهجية أو نماذج عملية للاقتداء. كما ظهرت فى أرجاء الوطن العربى ظاهرة اللجوء إلى الشارع للتظاهر والإضراب أو الاعتصام كتعبيرات سلمية عن الضجر ورفض الأمر الواقع والمطالبة بالحقوق. وتكاثرت ظاهرة الصحف المستقلة بأشكالها المختلفة المطبوعة والمرئية والمسموعة والإليكترونية. وصار الشارع أحد أكثر أبواق التعبير استخداما وأول الجهات المطالبة بالتغيير والإصلاح.

ولم تقتصر محاور الاهتمام والمطالب التى تقدمها هذه الحركات والأوعية التعبيرية الجديدة على موضوعات الحقوق المادية والفئوية المتعلقة بالأجور والأسعار وظروف العمل والبطالة والعلاج والدواء والإسكان وخدمات مياه الشرب والصرف الصحى ونظم المرور فى الطرق العامة، بل تجاوز بعضها ذلك ليدخل فى مناطق سياسية شائكة تتعلق بأوضاع الأقليات الدينية والعرقية، وموضوعات السياسة الخارجية، ونظم إدارة العدالة واستقلال القضاء، ومسائل العلاقة بين الذكورة والأنوثة فى الحقوق والواجبات، وأوضاع الدساتير ونظم اختيار الحكام وترتيبات الخلافة.. وغير ذلك.

وقد تطورت الظاهرة فى بعض بلادنا العربية وانتقلت من مرحلة ابتداع آليات وأشكال للتعبير والاحتجاج والمطالبة بالحقوق أو بتغيير السياسات إلى مرحلة جديدة تحل فيها هذه الآليات والقنوات محل أجهزة الدولة ومؤسساتها فى تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والبيئية والإعلامية وحتى الأمنية أيضا. وفى هذا الإطار وجدنا انتشارا لظاهرة الشركات الأهلية لتوظيف الأموال التى راحت تزاحم البنوك والمصارف الرسمية التقليدية فى تجميع المدخرات الشعبية وتشغيلها، ووجدنا أيضا ظاهرة إنشاء المستشفيات والعيادات الخيرية، والمدارس الخاصة، وحتى الزوايا والمساجد الأهلية التى رأت جموع الناس أن تلتف بها على بيروقراطية وتخلف الأداء الحكومى، وجمود الشروح الدينية ونفاق الأبواق الثقافية والإعلامية، والارتفاع المطرد فى أسعار الخدمات. وزاد الأمر بأن انتشرت أيضا ظاهرة شركات الأمن الأهلية التى تقدم خدمات الأمن والحراسة للمبانى والشخصيات مقابل عقود وأجور. كما تنامت بطريقة ملحوظة ظاهرة إنشاء محطات إذاعية وتليفزيونية خاصة لتحل فى شعبيتها ودرجة تأثيرها محل أجهزة إعلام الدولة التى ظلت تحتكر لسنوات طويلة

عمليات الإعلام والتثقيف والترفيه بمنطق بيروقراطى ومضمون إملائى وتوجيهى وانتقائى. وحتى عمليات النظافة والتشجير والتجميل للشوارع والميادين العامة التى كانت منوطة دائما بأجهزة البلديات والإدارة المحلية، بدأت تقوم بها جمعيات وشركات أهلية مدعومة ببعض شركات الإعلانات التجارية.

كيف تفاعلت الحكومات العربية مع هذه الظواهر الجديدة؟

تباينت استجابة الحكومات العربية مع هذه الظواهر والاتجاهات الجديدة حسب تقدير كل منها لقوتها الذاتية ومدى قدرة النظام الحاكم على استيعاب تلك الظواهر والاتجاهات دون خسائر كبيرة تمس أركان الحكم الرئيسية والأمن السياسى للبلاد. ففى بعض بلاد الشام والمشرق العربى لم يسمح للأحزاب أو الجمعيات أو لجموع المواطنين باستخدام الشارع فى التعبير عن المواقف والمطالبات السياسية، ولم يسمح بإدخال تعديلات على نظم ومؤسسات تقديم الخدمات حيث تمسكت حكومات تلك الدول باحتكار هذه الأدوار لنفسها والترويج لحتمية الحفاظ على الأمر الواقع كما هو. بينما تميزت استجابة بعض البلدان العربية كمصر وبعض بلدان المغرب العربى بدرجة كبيرة من المرونة فى التعامل مع هذه الاتجاهات والأدوار الجديدة، وربما كان السبب فى ذلك اقتناع النخب الحاكمة بفشل تجاربها السابقة فى التخطيط المركزى والإدارة الشمولية والاعتماد الأحادى على الأداة الحكومية. وقد ساعد فى تحقيق هذه المرونة لدى هذه الحكومات ما تضمنته عروض المساعدات والقروض الأجنبية من مشروطيات ميدانية، وضرورة إفساح المجال لمؤسسات المجتمع المدنى والفاعلين غير الحكوميين فى إدارة الاقتصاد الوطنى وتسيير الخدمات فيما عرف بشروط «الخوصصة» وتوسيع «قواعد المشاركة الشعبية» و «تطوير الديمقراطية». وكان من بين مظاهر الاستجابة الحكومية لهذه الظواهر والاتجاهات الجديدة، قيام عدد من الدول العربية بإدخال تعديلات مهمة على القوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية بما يتيح لها قدرا أكبر من نطاق الحركة وحرية النشاط. وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية على مستوى الوطن العربى كله – حسب الإحصاءات الواردة فى تقرير الاتحاد العربى للجمعيات الأهلية ٢٨٤٢٠ منظمة

وجمعية تتراوح أنشطتها بين مجالات حماية البيئة، والرعاية الصحية، وتمكين المرأة، وحماية الأطفال والمعوقين ورعاية المسنين، ومحو الأمية وتعليم الكبار، ورعاية الأيتام، ومساعدة الفقراء، وأنشطة الإعلام والتوعية، ونظافة الأحياء، والرفق بالحيوان، وتقديم المساعدات القانونية، والإغاثة والإنقاذ فى حالات الطوارئ، وتشجيع القراءة، ورعاية النبوغ، ومساعدة السجناء وعائلاتهم، وتنمية الهوايات الإبداعية، والأنشطة الرياضية والكشفية. وبعد أن كان العمل فى هذه الجمعيات يقتصر على التطوع والصفة الخيرية ومحدودية النطاق، تطور ليشمل جوانب ومجالات جديدة كتكنولوجيا الاتصالات، وحماية المستهلك، ومحاربة الأمراض الوبائية الجديدة، وتوعية المهاجرين. كما أدخلت بعض جمعيات المجتمع المدنى أساليب إدارية جديدة كالتعاقد مع الخبراء، وإجراء استطلاعات وبحوث ميدانية، والتواصل مع السفارات والهيئات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، حدث تطور مهم فى درجة استجابة حكومات بعض الدول العربية لطلبات تنظيم مظاهرات واعتصامات ووقفات احتجاجية جماعية بعد أن كانت مثل هذه الطلبات ترفض تلقائيا ويتم التعامل مع أصحابها بمختلف درجات القسوة والتنكيل والتضييق. وقد بلغ عدد الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التى تمت فى مصر وحدها خلال عام ٢٠٠٧ ما يزيد على ٣١٢ حادثا تم التعامل معها جميعا فى إطارات سلمية وهادئة، باستثناء ثلاثة وقائع شهدت بعض حوادث العنف والإيذاء المتبادل بين المتظاهرين وقوات الأمن.

كذلك سمحت العديد من حكومات الدول العربية لمؤسسات استطلاع الرأى وقياس الرأى العام والبحوث الميدانية للعمل بحرية أكبر ونشر وتعميم نتائج هذه الاستطلاعات على نطاقات واسعة، بعد أن كانت مثل هذه الأنشطة تعتبر من الخصوصيات الاحتكارية للحكومات والأجهزة الرسمية التى لا يجوز لأحد الاقتراب منها. وانتقلت هذه الظاهرة لتصبح ركنا أساسيا من أركان البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى تجرى على الهواء مباشرة بواسطة الاتصالات التليفونية ورسائل البريد الإليكترونية، رغم ما يشوب مثل هذه الاستطلاعات من عوار ونقص واضح فى المنهجية العلمية والمعايير الدقيقة لاستطلاع الرأى وقياس الاتجاهات.

المجتمع المدنى.. والشارع السياسى.. فى أنشطة الجامعة العربية!

ورغم سيطرة الاتجاهات المحافظة على مواقف العديد من الدول العربية فى كل ما يتعلق بمبدأ «السيادة الوطنية للدول» و «احترام الشئون الداخلية» فإن التطور النسبى الذى أحدثته قمة تونس العربية عام ٢٠٠٤ وما تضمنته وثيقتا (الإصلاح والتحديث) و (وثيقة العهد) الصادرتان عن الملوك والرؤساء والقادة فى هذه القمة، أديا إلى حدوث تليين نسبى فى مواقف الأجهزة الدبلوماسية العربية إزاء عدد من الموضوعات والمقترحات التى تتعلق بدور المجتمع المدنى والأنشطة البرلمانية، وفى تنظيم علاقاتها بالجامعة العربية.

وقد انعكس هذا التطور فى عدة مجالات: أولها توسيع قاعدة انضمام هيئات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية العربية إلى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والتخفيف نسبيا من الاعتراضات الحكومية على إدراج بعض تلك المنظمات والجمعيات الأهلية تحت أسانيد وحجج تحكمية فى أغلبها. وقد بلغ عدد تلك المنظمات التى حصلت على عضوية مراقب فى أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى حتى عام ٢٠٠٣ (٢٨٠ منظمة)، ثم تصاعد العدد بعد قمة تونس حتى بلغ فى نهاية عام ٢٠٠٧ ما يقرب من ١٠٨٠ منظمة ذات اهتمامات وتخصصات متنوعة. ورغم أن حجم المشاركة الفعلية أو المساهمة الفنية لهذه المنظمات فى أعمال ومناقشات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لا يزال دون مستوى التأثير المطلوب فى عموم المجالات، إلا أن مساهمات كمساهمات اتحاد المستثمرين العرب والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العربية، والمجلس العربى لرجال الأعمال، ومنتدى البحوث الاقتصادية، وبعض جمعيات النهوض بالمرأة العربية، وبعض المنظمات الشبابية والنقابات المهنية قدمت فى كثير من المناسبات والمناقشات ما يؤكد صحة وضرورة التوسع فى الإطلاع على رؤى وخبرات هذه المنظمات غير الحكومية وأخذ آرائها ومساهماتها فى الاعتبار جنبا إلى جنب مع التمثيل الحكومى الرسمى.

وبعكس هذا الاتجاه فى مجالات العمل الاقتصادى والاجتماعى والتنموى كان هناك اتجاه آخر فى مجال عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، حيث تميزت مواقف الدول العربية بطابع متحفظ إلى حد كبير إزاء مشاركة جمعيات حقوق الإنسان ونقابات المحامين العرب فى

أعمال اللجنة. ولم يسمح أعضاء اللجنة عند مناقشة مشروع «الميثاق العربى لحقوق الإنسان» مثلا بإدراج بعض الملاحظات والمساهمات المهمة التى طالبت بها بعض هذه الهيئات الحقوقية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذى أدى إلى خروج «الميثاق» متضمنا عددا من جوانب المفارقة عن بعض المعايير الواردة فى المواثيق والإعلانات والصكوك العالمية، وحتى الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب. وبالطبع – وفى إطار نفس الاتجاه المتحفظ – لم تسمح الدول بفكرة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان على غرار المعمول به فى نظم إقليمية أخرى كالاتحاد الأوروبى والقارة الإفريقية ومنظمة أمريكا اللاتينية.

وقد اتخذت ظاهرة الاهتمام بالرأى الشعبى ومنظمات المجتمع المدنى وجها آخر، فى عمل الجامعة العربية، حيث حاول الأمين العام السيد عمرو موسى – بما هو معروف عنه من حس سياسى عالٍ وقدرة على استشعار نبض رجل الشارع العربى – تعويض الحرج العربى الرسمى فى مواجهة الصلف الإسرائيلى والتحيز الأمريكى السافر، فراح يوظف بذكاء واقتدار بعض المناسبات لإطلاق بعض صيحات الغضب المحسوب مما أسماه «جبروت الهيمنة»، «غرور القوة»، و«تحيز الوسطاء»، وأعلن مرة عن «موت عملية السلام» أو «احتضارها»، ومرة أخرى عن «ترنحها» و «ضياعها»، بعد أن أمعنت إسرائيل والولايات المتحدة فى التنكيل بالشعب الفلسطينى وحصاره، والتدخل العسكرى فى لبنان دون تحرك من جانب المجتمع الدولى. كما طالب مرة أخرى بضرورة التوقف لمراجعة السياسات العربية القائمة بشأن الانتشار النووى فى المنطقة بعد أن أسقطت إسرائيل الغموض عن برنامجها النووى. وهى كلها نفس الدعاوى والمطالب والأحكام التى تطلقها الكثير من الأوساط والدوائر العربية غير الرسمية ويتحدث بها رجل الشارع العادى وأعضاء البرلمانات والمجالس الشعبية والنقابات.

كذلك يذكر له الشارع السياسى كيف عبر عن رؤية المواطن العربى العادى لممارسات الدوائر الغربية المسيئة للإسلام والثقافة العربية أمام القمة العربية فى الخرطوم فى مارس ٢٠٠٦، حين قال «إن هناك هجمة عالمية استخدمت من صدام الحضارات منطلقا للإساءة والاتهام وتكئة لممارسة القوة والإمعان فى الاستهانة والاستضعاف والتلاعب بالمعاير وخرق حقوق الإنسان التى أصحبت كالعملة.. يدان أحد وجهيها لنجد الجانب الآخر أشد وأنكى».

ولم تتوقف المواقف الجريئة لعمرو موسى فقط عند نقد ممارسات الأطراف الأجنبية وظلمها للحقوق العربية، وإنما راح فى مناسبات عديدة يعلن بشجاعة عاقلة عن نفس الانتقادات التى يوجهها الشارع العربى لبعض الأوضاع والممارسات العربية ذاتها. ففى خطابه الافتتاحى أمام القمة العربية فى تونس عام ٢٠٠٤، صارح الأمين العام الملوك والرؤساء والقادة العرب المجتمعين بأن الجامعة العربية لم تمكن من القيام بدورها، وعوملت فى أحيان كثيرة معاملة ظالمة سواء من حيث تمويلها أو من يرشح للعمل فيها، مما أفقدها القدرة على التحرك لنقص فى الأموال وأفقدتها الكفاءة لنقص فى الأنفس كما وكيفا.

وفى خطاب لاحق أمام قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦، طالب عمرو موسى الملوك والرؤساء العرب بضرورة الاعتراف بتخلف التعليم فى البلاد العربية وقصوره عن إنتاج علماء أو حتى متعلمين.

وفى خطابه الافتتاحى للقمة العربية فى الرياض عام ٢٠٠٧، أشار الأمين العام فى معرض حديثه عن مأساة العراق إلى أن النظام العربى قد اختار أن يضفى الشرعية على الوضع الجديد الذى يعيشه العراق بعد الحرب فى عام ٢٠٠٣ رغم أنه كان محل جدل كبير.

ولست أنسى أبدا ما جاء فى حديث الأمين العام أمام اجتماع للمندوبين الدائمين فى شهر يوليو ٢٠٠٧، حين وجه خطابه إلى ممثلى فلسطين المشاركين فى الاجتماع مذكرا إياهم بأن ما يحدث من صراع واقتتال بين قوى الشعب الفلسطينى من شأنه تدمير قضيتهم وانفضاض أقرب الناس عنها "، وهو حديث صادق ومخلص يعبر عن نفس الهواجس والمشاعر التى تلقى بها المواطنون العرب فى كل مكان أنباء الاقتتال الدامى بين أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية ورجال حماس فى غزة.

كذلك وجدنا الأمانة العامة تقيم اعتبارا كبيرا لكثير من أنشطة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية العربية. حيث قامت فى أكثر من مناسبة باستضافة اجتماعات لاتحادات الكتاب والمحامين والفنانين العرب، ومعارض الفنانين التشكيليين، وأيضا ممثلين عن منظمات المغتربين العرب، وذلك فى مقر الأمانة العامة. وشارك الأمين العام للجامعة العربية بنفسه أو من خلال ممثليه فى أكثر من لقاء وندوة نظمتها اللجنة الوطنية للتضامن،

واتحاد الكتاب الإفريقيين والآسيويين، واتحاد المعاهد الدبلوماسية العربية، واتحاد الناشرين العرب، ومعرض الكتاب العربى، ومهرجان الأغنية العربية، ومنتدى الفكر العربى فى بيروت، والمنتدى الاستراتيجى العربى فى دولة الإمارات العربية، واتحاد الجامعات الإسلامية، إلى جانب العديد من أنشطة الفكر والثقافة والفن والرياضة التى أقيمت فى مختلف العواصم العربية.

كذلك استقبل الأمين العام للجامعة العربية خلال السنوات الأربع الماضية عددا كبيرا من ممثلى الطوائف الدينية والقوى السياسية والحزبية العراقية، وعددا من ممثلى الفصائل والقوى الفلسطينية المختلفة، كما استقبل ممثلين عن قيادات من جنوب وشرق السودان، وآخرين من مختلف القوى المتحاربة فى الصومال، وقيادات برلمانية وإعلامية ونسائية وشعبية وجمعيات رجال أعمال وأساتذة جامعات من الكويت والبحرين والسعودية والجزائر والأردن ومن الجاليات العربية فى أوروبا وأمريكا الشمالية. وهو يدل على أن الجامعة العربية راحت تعرف الطريق إلى المزاوجة بين العمل فى إطار التمثيل الحكومى الرسمى، والعمل أيضا مع القواعد الشعبية والقيادات المجتمعية والمهنية فى البلاد العربية.

الأمن القومى العربى

الحاجة إلى تجديد المفاهيم وتحديث الآليات:

لم يكن مفهوم «الأمن القومى» واضحا عند توقيع ميثاق الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، حيث تم تركيز الدول المؤسسة على أمنها القطرى وسيادتها الوطنية بأكثر من أى بعد آخر. ورغم وجود أفكار ومشروعات قومية كانت تقودها فى ذلك الوقت بعض الأحزاب والقوى السياسية العربية، فإن هذه الأفكار والمشروعات لم تنعكس فى ميثاق الجامعة العربية ولا فى أنشطتها حتى جاءت هزيمة الجيوش العربية فى مواجهة إسرائيل عام ١٩٤٨، وظهرت إذ ذاك الحاجة إلى إيجاد إطار جماعى للدفاع تحت مظلة الجامعة العربية. وتم عام ١٩٥٠ إبرام معاهدة الدفاع العربى المشترك، مضافا إليها عنصر التعاون الاقتصادى، بما يعنى بدء الانتباه إلى مفهوم شامل للأمن العربى الجماعى.

فاعلية معاهدة الدفاع العربى المشترك

تعرضت المعاهدة فى شقها المتعلق بالدفاع لعدة اختبارات تجاوزتها بنجاح خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضى، إلا أنها أصيبت بعد ذلك بشلل واضح وإخفاقات عديدة. ففى الخمسينيات من القرن الماضى، تم إحباط حلف بغداد وهو الحلف الذى كان يتضمن ترتيبات دفاعية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ضد الاتحاد السوفيتى ويسعى فى ذلك إلى استقطاب دول عربية وشرق أوسطية، إلا أن التزام الدول العربية – باستثناء العراق – بنص المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك حال دون هذا الانضمام، وأدى هذا الموقف العربى فى نفس الوقت إلى إسقاط النظام العراقى (الشريك العربى الوحيد فى هذا الحلف).

وكان الاختبار الثانى هو وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦، وعنده تضامنت الدول العربية كلها شعوبا وحكومات فى مواجهة العدوان. باستثناء العراق الذى استخدمت إحدى القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أرضه فى ضرب مصر (قاعدة الحبانية).

وعندما بدأت إسرائيل تنفيذ مشروعها الاستراتيجى لاستغلال مياه نهر الأردن عام ١٩٦٠، قرر مجلس الدفاع العربى المشترك المنبثق عن المعاهدة – ولأول مرة – تكوين قيادة مشتركة لقوات الدول العربية، واعتبر البعض هذا القرار إنجازا مهما لكنه ظل أملا عربيا غير فعال. فقد حال دون ترجمته على أرض الواقع حدثان كبيران أولهما مطالبة حاكم العراق آنذاك عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق باعتبارها مقاطعة تابعة للواء البصرة، واضطرار الجامعة العربية إلى تشكيل قوة أمن عربية فى يوليو ١٩٦١ لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة من الكويت وتأمين الاستقلال الجديد لهذه الدولة. وأما الحدث الثانى فهو الانفصال السورى عن الوحدة مع مصر فى سبتمبر ١٩٦١، مما عطل كثيرا من الإجراءات التى كانت مطلوبة لمتابعة إنشاء القيادة العربية المشتركة.

وتوالت بعد ذلك تطورات مشروع تحويل نهر الأردن وقررت القمة العربية الأولى المنعقدة فى القاهرة عام ١٩٦٤ إنشاء قيادة عامة موحدة للجيوش العربية لتباشر تشكيل قوات مشتركة وفق ميزانية بلغت ١٥٠ مليون جنيه إسترلينى لتلبية مطالب التسليح والإنشاءات العاجلة، وأضافت قمة الإسكندرية التى عقدت فى نفس العام مبلغا آخر كاعتماد إضافى لمنشآت القوات العربية المشتركة.

إلا أن الخلافات العربية التى شهدتها سنوات الستينيات من القرن الماضى عطلت أعمال القيادة العامة المشتركة، حتى حدثت حرب ١٩٦٧ فى غياب التنسيق العربى، واقتضى الأمر عاما كاملا قبل أن يتفق وزراء دفاع مصر وسوريا والأردن والعراق فى يونيو ١٩٦٨ على إنشاء جبهة شرقية تضم سوريا والأردن، وجبهة غربية تتشكل من مصر. وتم تخصيص أموال من الدول العربية النفطية لدعم إعادة بناء وتجهيز القوات المسلحة المصرية والسورية والأردنية.

ويمكن القول إن مفهوم الأمن القومى العربى بذلك ظل طوال الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى مقتصرا على ترتيبات جماعية ذات طابع عسكرى ودفاعى، وحتى العنصر الاقتصادى الذى تضمنته معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ لم يتجاوز تفعيله حدود اتفاقية تسهيل التبادل التجارى عام ١٩٥٣ واتفاقية التعريفات الجمركية فى يناير ١٩٥٦ واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى

يونيو ١٩٥٧، وكانت المحصلة العملية لهذه الإطارات الاقتصادية محدودة إلى حد كبير ولا تتناسب مع الطموحات العربية ولا مع المفهوم الشامل للأمن القومى العربى.

التحديات الجديدة فى العقدين الأخيرين

ومنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضى، استجدت فى الحياة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموما عدة أنواع من التحديات والتهديدات التى كان من شأنها إضعاف وتفتيت البلدان العربية واستلاب ثرواتها والتأثير بالسلب على مشروعاتها الوطنية والإقليمية. ويمكن رصد عدة عناصر على مستويات مختلفة، ومن أطراف وجهات مختلفة شكلت فى مجموعها تلك التهديدات والأخطار الجديدة.

فعلى المستوى الدولى:

- أدى تهاوى الاتحاد السوفيتى وكتلته الاشتراكية إلى تغييب الظهير التقليدى المساند للحقوق والمواقف العربية، وانفراد الولايات المتحدة – الحليف الإستراتيجى لإسرائيل – بقيادة العالم.
- وظهرت أيضا محاولات أوروبا خلخلة الصف العربى، من خلال عروض وترتيبات للشراكة مع بعض الأطراف العربية دون الأخرى، ومحاولات إيجاد هوية متوسطية لبعض البلدان العربية على حساب الهوية العربية الأصلية.
- وظهرت كذلك آثار انفجار العولمة وتحرير التجارة على المزايا النسبية التى كانت تتسم بها بعض عناصر الإنتاج فى العالم العربى وموارده الاقتصادية الأخرى.
- كما ظهرت محاولات التدخل من جانب القوى الكبرى فى العديد من المواقع العربية تحت غطاء دولى وبذرائع حماية الأقليات وحقوق الإنسان ومنع انتشار الأسلحة النووية والإرهاب (ضد ليبيا والسودان والعراق).
- ثم بدأت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ العمليات السافرة للولايات المتحدة فى إطار ما يسمى بالتحالف الدولى أو الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. والتى تتضمن –

ضمن أمور أخرى – تغيير الهوية الدينية للشعوب والدول الإسلامية والعربية وتفتيت الوحدة الوطنية والأراضى الإقليمية لبعض الدول العربية على أسس عرقية ومذهبية (العراق، السودان، الصومال، لبنان، اليمن).

وعلى المستوى الإقليمى:

- استمرت إسرائيل فى احتلالها الأراضى العربية وتوسعت فى ضم أراض جديدة، كما توسعت فى عمليات الاستيطان، وفى تهويد القدس، وقامت بتحديث أسلحتها الصاروخية وترسانتها العسكرية البحرية والجوية، كما نجحت فى أبطال فاعلية التهديد الصاروخى العربى عن طريق صواريخ «حيتس» (السد) المضادة. وقامت أيضا بتحديث الرادع النووى الإسرائيلى بما يمكنها من إدخال وسائل إيصال نووى منيعة مثل غواصات دولفين الجديدة، وكسرت إسرائيل – من خلال بعض تصريحات المسئولين الرسميين – سياساتها التقليدية فيما يسمى (الغموض النووى). كما رفضت عروض السلام ومبادراته العربية المقدمة فى قمة فاس بالمغرب (١٩٨٢) وقمة بيروت عام (٢٠٠٢). وأخيرا قامت بعمليات حصار عسكرى واقتصادى ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة واستمرت فى عمليات المطاردة الساخنة واغتيال واعتقال كل قيادات العمل الفلسطينى النشيطة.
- ومن ناحية إيران، قام النظام الإيرانى باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، كما قام بالتدخل المباشر فى العراق ولبنان وغزة من خلال تسليح وتدريب وتمويل العناصر المحلية الموالية له. وتسعى إيران إلى امتلاك القدرة النووية بما يمكنها من تطوير صناعاتها الحربية ومواجهة القوى الدولية المناوئة لها، وهو ما قد يتسبب فى تهديدات خطيرة لمصالح الدول العربية القريبة منها.
- ومن ناحية تركيا، استمر تهديدها بالتدخل العسكرى فى العراق بحجة ضرب عناصر الحزب الكردستانى المناهض للنظام التركى والمطالب بقيام دولة كردية

مستقلة تضم أجزاء من تركيا والعراق وسوريا. كما استمرت مخاطر المشروع التركى لتحويل مياه نهرى سيحان وجيحان إلى منطقة الشرق الأوسط بما يفيد إسرائيل ودولا أخرى. بالإضافة إلى إبرام اتفاق التعاون الاستراتيجى التركى الإسرائيلى فى مجال التصنيع العسكرى، وتطوير السلاح، وتبادل المصالح التجارية ومواقف التأييد السياسى.

- وفى منطقة القرن الإفريقى، يتهدد الأمن القومى العربى أخطار سافرة من جانب عدد من القوى الإقليمية والدولية التى تسعى إلى الهيمنة على القرار السيادى للصومال وتفتيت وحدة أراضى السودان، والتدخل فى شئون جيبوتى. كما أدى النزاع الأثيوبى الإريترى إلى تداعيات خطيرة بلغت قيام إريتريا بغزو جزيرة حنيش اليمنية بدعم وتشجيع من جانب إسرائيل.

وعلى المستوى الداخلى العربى

يشهد العالم العربى عددا من الأخطار والتهديدات التى تؤثر حاليا ويمكن أن يزداد تأثيرها مستقبلا على مدى الاستقرار السياسى الاجتماعى والوحدة الوطنية والنمو الاقتصادى فى فرادى البلدان.

فعلى الصعيد الاقتصادى

- عدم توافر الأمن الغذائى الاستراتيجى لمعظم البلدان العربية واستمرار الاعتماد على الواردات الأجنبية.
- وجود نزاعات محتملة حول كميات وحصص المياه واستخداماتها بين الدول العربية الواقعة على أحواض مائية مشتركة.
- أخطار التغيرات المناخية والبيئية، بما فى ذلك التصحر، وتغير درجات الحرارة، والنشاط الزلزالى، وزيادة نسبة الملوحة فى الأنهار وتآكل الشواطئ.

- تخلف التكنولوجيا المستخدمة للزراعة والرى والصناعة فى معظم البلدان العربية.
- هروب رأس المال العربى إلى الخارج.
- افتقاد الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للتطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

وعلى الصعيد الاجتماعى

- عدم التوازن فى التوزيع الديموجرافى داخل الحدود القطرية لفرادى البلدان العربية وفيما بين الأقطار العربية المتجاورة.
- انتشار ظاهرة التطرف الدينى المصحوب بأعمال القتل والإرهاب.
- تطور أبعاد وتقنيات الجريمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- تفاقم مشكلات الأقليات العرقية والدينية والمذهبية.
- تخلف وضع المرأة فى عدد من المجتمعات العربية.
- ضعف النظم التوزيعية فى البلدان العربية.

وعلى صعيد الثقافة والتعليم

- مشكلة الأمية وانعكاساتها على درجة الوعى بالمتغيرات ونضج المشاركة والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا.
- عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم البلدان العربية.
- التأثيرات السالبة لوسائل الاتصال الإليكترونية، ووسائل الإعلام الفضائية وأنشطة الشركات الأجنبية على الهوية الثقافية والقومية للشعوب العربية وعلى مدى تجانس الأنساق القيمية بينها.

- هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج وانعكاساتها على مستويات الإنتاج والخدمات فى البلاد العربية.

وعلى الصعيد السياسى

- استمرار وتكريس النظرة القطرية وتغليبها على النظرة القومية فى معظم أنشطة العمل العربى المشترك.
- سيطرة المؤسسات العسكرية والاعتبارات الأمنية على صنع القرار السياسى وبدون مشاركة شعبية واسعة فى معظم البلدان العربية.
- الصراع المتنامى بين الاتجاهات الدينية والاتجاهات العلمانية.
- التباطؤ فى الإصلاحات الدستورية والديمقراطية.
- مشكلات النازحين واللاجئين عبر الحدود العربية.
- إشكاليات إدارة العدالة وآليات الحماية لحقوق الإنسان.

العرب بين الإفاقة.. والإعاقة

انتبه الفكر السياسى العربى مع بدايات القرن الحادى والعشرين إلى أن كل هذه الظروف والتحديات التى راحت تواجه الأمة العربية منفردة ومجتمعة تستلزم معالجات من نوع جديد وآليات جديدة، وأن الخطر لم يعد يتهدد فقط أمن النظم السياسية وحدود البلاد وجيوشها ومواردها، وإنما يستهدف وجودها الحضارى وكيانها التاريخى وهويتها العربية ذاتها. إلا أن درجات الإفاقة لهذه الحقائق ونوعية الاستجابة لهذه التحديات تباينت بين البلدان العربية حسب نصيب كل منها من التعرض المباشر لهذه الأخطار والتهديدات، وحسب نصيب كل منها من المصالح المستقرة التى يمكن أن تهددها تلك الأخطار مستقبلا.

فالدول التى واجهت قدرا أكبر من هذه التهديدات كانت أكثر البلدان تحمسا لإدراج إصلاحات جوهرية فى نظام الأمن العربى بما يساعدها على التخلص من وطأة الاحتلال

والتدخل الأجنبى ومخططات التقسيم والتفتيت. وهناك دول أخرى دفعتها الرغبة فى المحافظة على استقلالها واستقرارها المادى والسياسى النسبى إلى نفس المسلك.. أى البحث عن نظام عربى للأمن القومى يجنبها احتمالات التعرض لأخطار التدخل الأجنبى وأخطار القلاقل الداخلية ولكن بدون أن يرتب هذا النظام الجديد لتلك الدول تأثيرات سلبية كبيرة فى علاقاتها القائمة مع بعض القوى الدولية والإقليمية وارتباطاتها التعاهدية معها.

وهكذا يمكن القول إن جميع البلدان العربية قد اتجهت منذ بدايات القرن الجديد نحو البحث عن ترتيبات أمنية تجمعها فى إطار قومى جديد ولكن وفق ظروف واحتياجات وأولويات كل منها. أى أن الفكر الدافع إلى نظام أمنى جديد استمر على منظوره القطرى والجهوى والظرفى الذى طغى على العمل العربى المشترك طوال العقود السابقة، ولم ينتقل إلى مستوى قومى حقيقى على نحو ما كان مأمولا لدى المفكرين السياسيين ولدى أبناء الشعوب العربية الغائبين عن المشاركة الكافية فى صنع القرار.

أشكال الاستجابة العربية

مجلس السلم والأمن العربى

قررت القمة العربية المعقودة فى الجزائر إنشاء هذا المجلس ليحل محل الآلية العربية للوقاية من النزاعات وتسويتها التى كانت قائمة – حبرا على ورق – قبل ذلك بعدة سنوات. وقد حدد النظام الأساسى للمجلس الذى تم إقراره بعد ذلك فى قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦ أهداف الكيان الجديد بأنها تقتصر على الوقاية من النزاعات التى تنشأ بين الدول العربية وإدارتها وتسويتها فى حال وقوعها.. ودراسة وتقديم توصيات بشأن التطورات التى تمس الأمن القومى العربى بصفة عامة. وفى تحديده لمهام المجلس، أورد النظام الأساسى فى مادته السادسة ما يلى:

- إعداد استراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن العربى.
- اقتراح تدابير جماعية مناسبة إزاء أى اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك إذا ما قامت دولة عربية بالاعتداء على دولة عربية أخرى.

- تعزيز القدرات العربية فى مجال العمل الوقائى من خلال تطوير نظام للإنذار المبكر وبذل المساعى الدبلوماسية لتنقية الأجواء وإزالة أسباب التوتر لمنع أى نزاعات مستقبلية، وتعزيز التعاون فى مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود كالجريمة المنظمة أو الإرهاب و اقتراح إنشاء قوة حفظ سلام عربية عندما تستدعى الحاجة ذلك.

وبتعبير آخر، فإن هذا المجلس الجديد يركز عمله على أسلوب التحرك فى حالة النزاعات القائمة والمحتملة بين دولة عربية ودولة عربية أخرى بأكثر من تركيزه على الأخطار الخارجية وتهديدات الأمن القومى العربى بمفهومها الشامل والذى يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية.

وتقتصر ولاية المجلس على الدراسة ورفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، أى أنه يحيل اتخاذ القرار السياسى والتحرك العملى إلى آلية أخرى فى الجامعة العربية. بمعنى أن المجلس الجديد أقرب ما يكون إلى هيئة استشارية مهمتها المناقشة والدراسة وفحص البدائل والتوصية دون اتخاذ قرار.

ولا يزال هذا المجلس الجديد فى احتياج إلى استكمال أجهزته الفرعية المساندة له والتى نص عليها نظامه الأساسى، وهى (بنك المعلومات) و(نظام الإنذار المبكر) و(هيئة الحكماء). والأرجح أن يخصص الأمين العام للجامعة العربية عددا من موظفى الأمانة العامة وبعض الخبراء الجدد الذين يتم التعاقد معهم للعمل فى تأسيس هذه الأجهزة الفرعية المساعدة. وقد يعوض الأمين العام - بحصافة اختياره للخبراء وحسن توظيفه للموارد المتاحة. ما أفتقده النظام الأساسى للمجلس من توضيح للتخصصات والخلفيات المهنية والخبرات الميدانية المطلوبة لعمل هذا المجلس والتحضير لجلساته ومتابعة توصياته.

البرلمان العربى الانتقالى ودوره فى مسائل الأمن القومى

رغم أن إنشاء البرلمان العربى الانتقالى يعتبر فى ذاته تطورا مهما فى معالجة الجامعة العربية لأحد مصادر التهديد التى تواجه الأمة العربية من داخلها، وهو افتقاد المشاركة

الشعبية فى صنع السياسات واتخاذ القرارات، فإن الصلاحيات الخجولة والمحدودة التى أسندت إلى هذه الذراع الشعبية عموما، وتلك التى تتعلق بدوره فى معالجة موضوعات الأمن القومى العربى خصوصا - تجعل من هذه الآلية الجديدة فى العمل العربى محفلا إضافيا للنقاش وتبادل الآراء، دون أن يكون لها قدرة التوجيه الملزم للحكومات أو حتى التحرك الميدانى لتقصى الحقائق وجمع المعلومات. وهى على كل الأحوال تجربة حديثة لم تختبر بعد رغم توالى الأحداث الأمنية المفجعة التى شهدتها الأراضى الفلسطينية المحتلة وفى قطاع غزة تحديدا، وتطور هذه الأحداث إلى ما يشبه الإبادة الجماعية لسكان غزة، وإلى ما يقترب من مرحلة انفجار شعبى يمس أمن الحدود المصرية وأمن السلطة الوطنية الفلسطينية واستقرار المنطقة برمتها.

ترتيبات وقرارات أخرى فى شأن الأمن القومى العربى

إلى جانب قرار إنشاء مجلس السلم والأمن العربى، وإنشاء البرلمان العربى الانتقالى وما سبقهما فى معاهدة الدفاع العربى المشترك من إنشاء مجلس الدفاع العربى المشترك، كان هناك لبعض القمم العربية معالجات ومساهمات مهمة لبعض جوانب العمل العربى المشترك التى تخدم مفهوم الأمن العربى القومى بغير الإعلان عن هذا الارتباط. وفيما يلى أبرز هذه الأعمال والوثائق:

- وثيقة (العهد والوفاق والتضامن) ووثيقة (التحديث والتطوير فى العالم العربى)، الصادرتان عن قمة تونس عام ٢٠٠٤، والتى ورد فيهما إشارات إلى مستلزمات ضرورية لتفعيل التكامل الاقتصادى وتحقيق الأمن الغذائى والمائى، والحفاظ على الهوية العربية الثقافية، ومكافحة التطرف والإرهاب، وتوسيع المشاركة السياسية، والحفاظ على حقوق الإنسان وغير ذلك.
- نتائج وأعمال مجلس وزراء الداخلية العرب فيما يتعلق بالترتيبات العربية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب ومكافحة الاتجار فى المخدرات والهجرة غير الشرعية، وغير ذلك

- قرارات وأعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فيما يخص إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية، واستراتيجيات النقل البحرى والربط الكهربائى والأمن الغذائى وحماية البيئة.
- ما ورد فى أعماله أيضا بشأن استراتيجيات تخفيض الفقر، والبطالة، وحماية الأسرة العربية، ومكافحة ظواهر الإدمان، ورعاية الشباب.
- الخطة العربية للنهوض بالتعليم التى أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمات أخرى.
- إعلان قمة الخرطوم بشأن إستراتيجية دعم البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا فى البلاد العربية.
- الآلية العربية التى أقرتها قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ بشأن تنسيق أعمال الإغاثة والإنقاذ فى حالات الكوارث الطبيعية والطوارئ، وهو يدخل جزئيا فى نطاق المفهوم الشامل للأمن العربى.

قمة الرياض أو قمة الأمن القومى العربى

لوحظ قبل انعقاد قمة الرياض فى مارس ٢٠٠٧ أن كل هذه الآليات والهيئات والمؤسسات العربية التى تم إنشاؤها بالفعل أو التى يجرى بناؤها واستكمالها مما يتصل بالأمن العربى - قد جرى تصميمها للعمل وفق منطق المهام أو القطاعات المنفصلة، وأن بعضها ينشط أو يتعامل فقط مع الظروف الطارئة والمستجدات المفاجئة - كما أنها - أو معظمها - تخلو من مرجعية سياسية ومنهجية تربط بينها وتحيلها إلى هدف واضح هو الأمن القومى العربى بمعناه الشامل. كما لوحظ أن هذه الآليات والمؤسسات تتعامل مع (الأمن العربى) باعتباره حصيلة جمع ميكانيكى للظروف والاحتياجات القطرية والآنية، وليس باعتباره حالة قومية ذات مستويات وصلاحيات وأبعاد خاصة بذاتها، وتعلو فوق الظروف الاستثنائية أو المؤقتة ويفترض أن تعلو أيضا فوق الاحتياجات القطرية أو الجهوية. وبالإضافة إلى ذلك لوحظ أن

هذه الآليات والمؤسسات لا تزال تفتقد بعض العناصر الواجب إضافتها كمجالات ضرورية لاستكمال ما يمكن تسميته (باحتياطات الأمن القومى العربى الشامل) ومن بين تلك المسائل جوانب تتعلق بكيفية تحقيق التوازن فى (معادلة الأرض/ الموارد/ السكان) فى معظم الدول العربية، ومسألة ضبط العلاقة بين الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية وباقى المجموعات السكانية فى فرادى الدول العربية وعبر حدودها المشتركة، وكيفية بناء ترتيبات أو نماذج لتعزيز الثقة والتفاعل بين العناصر السكانية المختلفة بما يكفل السلام الاجتماعى والاستقرار السياسى داخل إطار الدولة الواحدة وفيما بين الدول العربية ككل.

كذلك لوحظ أن المستجدات الإقليمية والدولية تفرض إجراء مرجعات شاملة لبعض السياسات العربية خاصة فى مجال الانتشار النووى فى الشرق الأوسط، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وقد انعكست كل هذه الملاحظات والتقديرات فى مذكرتين قدمتهما كل من مصر والسعودية إلى قمة الرياض عام ٢٠٠٧ التى أصدرت قرارها الشهير والذى ينص على ضرورة معالجة مفهوم وترتيبات الأمن القومى العربى بنظرة شاملة ومتعددة الجوانب، ويدعو إلى أن تنعكس هذه النظرة فى عمل فريق من الخبراء ينشأ خصيصا لتحديد التهديدات والأخطار التى تواجه الأمن العربى وصياغة مقترحات عملية لتفعيل وتنشيط الآليات القائمة وتحديث ما يلزم تحديثه من مفاهيم وآليات.

ولم تكتف مصر بهذا القرار وإنما عملت أيضا مع باقى البلدان العربية على إصدار قرارات أخرى فى نفس القمة تعتبر ضرورية أيضا فى تهيئة البيئة العربية لمرحلة جديدة من مراحل الفهم المتقدم والمعالجة العملية للأمن العربى وكان من بين هذه القرارات:

- قرار بعقد قمة عربية مخصصة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
- قرار بصياغة برنامج عربى محدد لتطوير المعرفة العلمية بالطاقة النووية وتطوير التعاون العربى فى مجالات الاستخدامات السلمية لهذه الطاقة.
- قرار تفويض الأمين العام للجامعة العربية بالاتصال بالاتحاد الأوروبى لبلورة إطار مؤسسى جديد للعلاقة بين أوروبا والعالم العربى.

- قرار بلورة موقف عربى جماعى إزاء مسألة انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط على ضوء المستجدات والأخطار الإقليمية فى المنطقة وتطورات المعالجة الدولية لمسائل الانتشار النووى.

وتعتبر هذه القرارات والتوجيهات فى صميم التعامل مع استحقاقات الأمن القومى العربى بمفهومه الشامل. والمأمول أن تسفر التحركات العربية المطلوبة عن بدء مرحلة جديدة للاقتراب العربى المنهج فى هذا الموضوع.

الجرأة المطلوبة فى اقتحام قضايا الأمن القومى العربى:

قام السيد الأمين العام للجامعة العربية بعقد اجتماعات للخبراء الممثلين لحكومات الدول العربية تنفيذا لقرار القمة. وقد أعد هؤلاء الخبراء تقريرا مبدئيا يضم تحديدا لمفهوم الأمن القومى العربى، واستعراضا وتصنيفا للأخطار والتهديدات التى تراها جميع الدول العربية الأعضاء فى الجامعة. ولعل أهم ما جاء فى التقرير الصادر عن اجتماع الخبراء يومى ١٨، ١٩ يوليو ٢٠٠٧ النص فى توصياته على (ضرورة مراجعة مجمل السياسات العربية التى سبق اتباعها وإعادة النظر فيها بكل أمانة وجرأة). و(أن تتم صياغة رؤية عربية إقليمية جديدة تأخذ فى الاعتبار المستجدات العالمية والإقليمية والعربية).

وهذه الخلاصة فى حد ذاتها تشجعنا على القول بأن من مقتضيات الأمانة والجرأة تعميق المعالجة العربية لمسألة الأمن القومى العربى وتوسيعها بحيث تشمل أيضا الآتى:

- وضع تصور لكيفية توظيف منظمات وآليات العمل العربى المشترك القائمة حاليا فى بناء إستراتيجية للأمن القومى العربى، بحيث لا يقتصر إعداد هذه الإستراتيجية على الأجهزة التى تحمل فى اسمها أو فى نصوصها التأسيسية إشارة إلى مصطلح الأمن. وإنما تستفيد من جميع أجهزة العمل العربى المشترك بمختلف تخصصاتها وتقوم بتوظيفها فى أنشطة وبرامج خادمة لإستراتيجية الأمن القومى العربى الشاملة.

- وضع مخطط تنفيذى لبناء واستكمال الآليات والأجهزة الفرعية الوارد ذكرها فى نظام عمل مجلس السلم والأمن العربى (هيئة الحكماء/ نظام الإنذار المبكر/ مركز المعلومات). وأن يتم تجهيز هذه الآليات الفنية المساندة بأحدث التجهيزات وأفضل العناصر العلمية.
- تفعيل الآلية العربية المنشأة حديثا والتى تختص بتنسيق التحرك العربى فى حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، خاصة ما يتعلق منها بإعداد وتجهيز فرق عربية متكاملة للإنقاذ العاجل وتدريبها على التحرك السريع وتنسيق العمل الميدانى وتحديث أدوات العمل ووسائل الاتصال السريع.
- وضع خطة عمل لتطوير التعاون بين المؤسسات العسكرية العربية فى مجالات التدريب المشترك، والتصنيع الحربى وأن يتم ذلك على مراحل وبما يلائم ظروف كل دولة ونظمها وعقائدها العسكرية.
- وضع تصورات أولية لأشكال وخطوات تشكيل قوة عربية لحفظ السلام، تكون جاهزة للتفعيل والتحريك عند الضرورة، وبحيث لا تحتاج الدول العربية وقتا طويلا للاتفاق على تشكيلها حين تظهر الحاجة فى أى موقع وتحت أى ظرف.

لقاء مع حسن نصر الله

خواطر على هامش مهمة الوفد العربى فى بيروت:

أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية فى اجتماعه الاستثنائى الذى عقد بمقر الأمانة العامة فى ١٥ يونيو ٢٠٠٧ قرارا يدعو فيه إلى تشكيل وفد عربى يضم إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية ممثلين عن السعودية وقطر ومصر وتونس، بهدف الذهاب إلى بيروت لمحاولة التوصل إلى تسوية للازمة السياسية الداخلية المستفحلة آنذاك. ونص القرار فى فقرته الثانية على أن يقوم الوفد العربى بإجراء ما يلزم من اتصالات مع كافة الأطراف اللبنانية، وكذلك مع أطراف إقليمية ودولية حسب المقتضى. وأن يتم التقرير عن نتائج هذه المهمة فى غضون شهر على الأكثر.

وبقدر السرعة التى اتخذ بها المجلس قراره كانت سرعة الأمين العام السيد/ عمرو موسى فى تحديد موعد السفر بعد بضعة أيام من إصدار القرار، وكانت أيضا مسارعة وزراء الخارجية بتسمية ممثليهم فى هذه المهمة حيث مثل السعودية وزير الدولة للشئون الخارجية السيد نزار مدنى، ومثل قطر وزير الدولة للشئون الخارجية السيد محمود، بينما جاء تمثيل كل من مصر وتونس من خلال مندوبيهما لدى الجامعة العربية السفير هانى خلاف والسفير عبد الحفيظ الهرقام، وكان الأخير قد تسلم عمله فى المندوبية التونسية قبل صدور ذلك القرار بعدة أيام فقط.

وعقب الوصول إلى فندق فينسيا ببيروت مساء الثلاثاء ٢١يونيو، عقد الأمين العام للجامعة العربية اجتماعا لأعضاء الوفد، حيث عرض علينا البرنامج المقترح للقاءات مع مختلف القيادات اللبنانية موزعا على يومين. وقد شمل هذا البرنامج لقاءات مع نحو ١٩ شخصية لبنانية كان بينها حسب الترتيب الزمنى للقاءات رئيس البرلمان اللبنانى السيد نبيه برى ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة ورئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس كتلة ١٤ مارس النائب سعد الحريرى (آنذاك)، ورئيس التيار الوطنى الحر العماد ميشيل عون، والأمين العام للقوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، والعماد ميشال سليمان قائد الجيش اللبنانى، ورئيس الكتلة

الديمقراطية النائب وليد جنبلاط والبطريرك صفير بطريرك الطائفة المارونية، وسماحة الشيخ محمد رشيد قبانى رئيس المجلس السنى وسماحة الشيخ محمد على جوزو مفتى لبنان ورئيس الجمهورية الأسبق النائب أمين الجميل والسيد/ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله والنائب بطرس حرب والنائب مروان حمادة، بالإضافة إلى لقاءات مع شخصيات أخرى تنتمى إلى مختلف الطوائف والتيارات السياسية والدينية.

ورغم الأهمية القصوى التى اتسمت بها كافة اللقاءات مع كل تلك الشخصيات، ورغم تكرار اللقاء مع بعضها لأكثر من مرة على مدى اليومين، فإن اللقاء الوحيد الذى تم مع السيد حسن نصر الله تميز دون غيره من سائر اللقاءات بطابع خاص جدا نظرا لما أحاط به من سرية وترتيبات أمنية دقيقة أعدها رجال الحزب فيما يخص موعد ومكان اللقاء وطريقة الوصول إليه وأشخاص الحاضرين فيه.

راودتنى فى الطريق إلى اللقاء مع حسن نصر الله - وأحسب أن الوزير السعودى نزار مدنى قد راودته أيضا - بعض الهواجس حول الطريقة التى يمكن أن يستقبل بها السيد/ حسن نصر الله ممثلى دولتين كانت لهما تحفظات وانتقادات علنية إزاء ملابسات العملية العسكرية التى قام بها حزب الله فى يوليو ٢٠٠٦ وأسر خلالها جنديّن إسرائيليين، مما تسبب فى اجتياح إسرائيلى عارم لم يقتصر فقط على جنوب لبنان بل تجاوزه أيضا إلى مناطق فى الوسط والشمال والسواحل والموانى وتدمير العديد من القرى والمدن والطرق والجسور ومحطات الكهرباء والمياه وغير ذلك. ورغم أننى شخصيا كنت ممن حاولوا إعادة صياغة تلك التحفظات بطريقة تجعلها أقل حدة وأقرب إلى التفهم لدى المتعاطفين والمؤيدين للمقاومة البطولية التى أبداها حزب الله فى صد العدوان الإسرائيلى تضافرا مع بقية القوى اللبنانية الوطنية، فإننى كنت بالنسبة لزعيم حزب الله - على الأقل فى هذا اللقاء — الممثل الرسمى لإحدى الدول العربية التى صدر عنها تلك التصريحات الانتقادية.

كنت فى أحاديثى الإعلامية التى أعقبت التصريحات الرسمية الصادرة عن القاهرة أؤكد أن دعوة مصر الموجهة إلى الجميع بعدم الإنزلاق إلى أعمال قد تجرف المنطقة إلى أبعاد وتداعيات غير محسوبة لا ينبغى أن تفسر تفسيرا جزئيا بأنها تتعلق فقط بالعملية التى قام بها

حزب الله، وإنما فى سياق إجمالى يشمل أيضا إسرائيل وباقى الأطراف الإقليمية والدولية، وأنها دعوة عامة إلى عدم التصعيد وعدم المساهمة فى توسيع دائرة الحرب والعمل على احتواء الأزمة بأسرع وقت ممكن. وكنت أؤكد أيضا أن مصر – شعبا وحكومة وقوى سياسية – حرصت ولا تزال، وسوف تظل تحرص على التعامل مع لبنان كوحدة سياسية وجغرافية وسكانية واحدة، لها كيانها واستقلالها وسيادتها. وأن أية محاولة للمساس بهذه الوحدة من شأنها تعريض لبنان كله، بل والمنطقة بأسرها لأخطار عديدة.

وقد حرصت فى أحد برامج التلفزيون المصرى الشهيرة على التذكير بأن القمة العربية فى الجزائر التى شارك فيها رئيس جمهورية مصر العربية قد أكدت فى قراراتها دعم لبنان فى مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين المتبقين فى السجون الإسرائيلية كرهائن، خلافا لأحكام القانون الدولى والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما أكد القرار العربى نفسه تأييد حق لبنان فى تحرير هؤلاء الأسرى بشتى الوسائل المشروعة. وفى الفقرة الثامنة من نفس القرار كان حرص مصر مع سائر الدول العربية على رفض إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب من منطلق التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبى.

إلا أن السيد حسن نصر الله يبدو أنه لم يطلع على هذه المواقف والتفسيرات فى حينها، فجاء رده خلال أحد خطاباته المذاعة تليفزيونيا داعيا الدول العربية التى لها رأى مختلف فى العمليات الفدائية لحزب الله بأن تحتفظ بآرائها لنفسها. وهى دعوة تخالف عددا من الاعتبارات المهمة، أولها أن لبنان جزء عزيز لا يتجزأ من الوطن العربى وأن الدول العربية هى الحضن الأول الذى ينتمى إليه لبنان بحكم التاريخ والجغرافيا والمصلحة والثقافة واللغة وبحكم التهديدات والأخطار المشتركة. وثانيا أن نسبة كبيرة من إنجازات التنمية وتجهيزات البنية الأساسية والمشروعات التى دمرت فى الحرب أو التى تم تعطيلها كان للعرب فيها – مؤسسات أو أفراد أو حكومات – مساهمات معتبرة لا يمكن إنكارها. والاعتبار الثالث يتعلق بما يمكن أن يكون لأى ترتيبات أمنية جديدة تستدعيها الحرب ونتائجها من انعكاسات على المصالح الإستراتيجية، ليست فقط بالنسبة للبنان، بل للدول العربية المجاورة له أيضا وعلى حرية حركتها.

استدعى العقل الباطن كل هذه الأحداث والتصريحات والتفسيرات والتفنيدات ونحن فى طريقنا للالتقاء مع السيد حسن نصر الله. لكننا قررنا ألا نسمح لتلك المواقف والرؤى المسبقة بأن تجرفنا بعيدا عن جوهر الأزمة اللبنانية القائمة آنذاك أو تؤثر فى منهجنا الموضوعى والمحايد فى معالجتها، متطلعين بإخلاص وصدق إلى مستقبل أكثر استقرارا وأكثر أمنا للبنان العزيز بكل فئاته وأحزابه وطوائفه.

وحين وصل رتل السيارات إلى المكان السرى المخصص للاجتماع بعد رحلة استغرقت نحو ساعة، وجدنا السيد حسن نصر الله فى انتظار الأمين العام للجامعة العربية ووفدنا المرافق له على باب الغرفة المخصصة للقاء. وبادر زعيم حزب الله بالاعتذار عما يكون قد أصابنا من مشقة فى الوصول إليه. وكان كريما فى اعتذاره وفى تحيته لكل فرد من أعضاء الوفد، ولم يخل رد الأمين العام للجامعة العربية الذى يرأس الوفد من بعض المداعبة والتفكه حول ملابسات الرحلة واحتياطات الأمن المضروبة من حولها.

بدا لنا السيد حسن نصر الله فى هذا اللقاء - كما لو كان يجمع بين صفات القائد العسكرى الذى خرج لتوه منتصرا فى معركة شرسة، والسياسى المحنك الذى يحرص على إبقاء خيوط اللعبة السياسية فى يديه لأطول فترة ممكنة، والوطنى الغيور على مصلحة بلاده وأمنها واستقرارها، والمحلل العلمى الذى يستخرج من التاريخ دروسا للحاضر، والعراف الذى يزعم أنه قادر على قراءة المستقبل. كما بدا لنا فى بعض الأحيان كإنسان بسيط يتفاعل مع الفكاهة، ويعلو صوته حين يغضب، ويحسن المجاملة، وتلتبس عليه أحيانا بعض الأسماء والألقاب. والملاحظ أنه رغم تعدد هذه الصفات التى لمسناها فى شخصيته من خلال حديثه - ورغم العمامة السوداء التى ترمز إلى مكانته الخاصة فى المجتمع الشيعى، فإن أحدا لم يلمس فى حديثه أى ملمح دينى أو طائفى أو أى إسناد إلى أية مرجعية دينية شيعية أو غير شيعية. وكان الحاج حسين خليل مساعده السياسى يجلس إلى جواره بلباسه الأوروبى العادى وبدون رابطة العنق جنبا إلى جنب مع النائب على حسن خليل من حركة أمل. وكان كل منهما يتدخل فى النقاش أحيانا لتوضيح بعض ما يقوله الأمين العام لحزب الله أو استكماله. وكان تدخلهما يتسم بالأدب الشديد الممتزج بروح أخوية ملحوظة مع قائد الحزب.

وبدون الخوض أيضا فيما دار من موضوعات النقاش أو الكشف عن المواقف والرؤى والتفسيرات التى قدمها السيد حسن نصر الله فيما يتعلق بأزمة لبنان وأسبابها ولكيفية الخروج منها، يمكن القول بأن الصورة التى خرجنا بها فى هذا اللقاء عن موقف حزب الله وزعيمه جاءت مختلفة فى أكثر من وجه عن الصورة المسبقة التى دخلنا بها إليه، والتى كانت على الأرجح نتاجا لخليط من المعلومات غير الدقيقة وغير الكاملة ولانطباعات شارك فى صنعها ونشرها، ليس فقط معارضوه فى القوى السياسية اللبنانية الأخرى وبعض دوائر الإعلام العربية والأجنبية، وإنما أيضا بعض الدوائر الموالية له أو المتعاطفة معه. ففى بعض الموضوعات وجدنا لديه حقائق لم يذكرها أحد من قبل. وفى وجوه أخرى وجدناه أقل تشددا مما توقعنا، وفى مواضع ثالثة وجدنا لديه عنادا وعدم تسامح بأكثر مما يفترض فى العادة لدى رجال يحملون الدين وقيمه شعارا لهم ومرجعية حاكمة لسلوكهم. وكنت خلال استماعى لحديثه أحاول التمييز بين ما هو صريح ومباشر وبين ما قد يكون من باب «التقية» وهو الأسلوب الشائع فى الفكر الشيعى الذى يستحل المواراة وإخفاء النوايا عن الآخرين. وهو المبدأ الذى قال فيه الإمام الخومينى (لولا التقية لاندثرت الشيعة).

وبصرف النظر عن مدى أهمية تلك المفارقات المكتشفة آنذاك بين بعض أبعاد الصورة والحقيقة فيما يتعلق بموقف حزب الله وزعيمه، وبصرف النظر أيضا عن الكيفية التى وظف بها الوفد العربى تلك المفارقات فيما تبقى له آنذاك من اتصالات مع سائر الأطراف اللبنانية.. فإن الثابت أن الأزمة اللبنانية استمرت دون حل بعد انقضاء تلك المهمة الأولى الموكولة للوفد العربى فى صيف ٢٠٠٧. والثابت أيضا أن الأزمة قد تفاقمت بعد حلول موعد انتهاء ولاية الرئيس اللبنانى إميل لحود وخروجه من قصر الرئاسة بعد ذلك دون أن يكون له خلف متفق عليه، ولا بصيص أمل فى إنهاء الفراغ الدستورى والشلل السياسى الذى راح يخيم على لبنان العزيز مصحوبا بحالة من عدم الاستقرار الأمنى والركود الاقتصادى غير المسبوق.

ولعل من الظواهر التى تستحق ألا تغفل عند الحديث عن حزب الله وزعيمه، طبيعة الحياة فى ضاحية بيروت الجنوبية التى يمثل الشيعة أغلب سكانها ويسيطر عليها الحزب بكوادره المدنية وميلشياته المسلحة وأنصاره ومواليه. فرغم استمرار آثار الخراب ومظاهر الدمار

التى حلت بتلك المنطقة من جراء القصف الجوى الإسرائيلى فى يوليو ٢٠٠٦، فإن المرء كان يستطيع أن يجد فيها أيضا الكثير من مظاهر الحياة المستمرة وأنشطة البيع والشراء، وخدمات المستشفيات والمدارس، والمقاهى والمطاعم مع تواضع مستوياتها وتهالك مبانيها. وكنا نلاحظ ايضا الأطفال يلعبون الكرة فى الشوارع والسيدات وهن ينشرن غسيل الملابس فى شرفات المنازل، وربما وجدنا أيضا بعضا من جماعات الشباب الواقف على نواصى الشوارع والأزقة لقضاء الوقت بعد مغرب الشمس ولكن بدون معاكسات لفتاة مارة أو أصوات تعلو بألفاظ نابية. والواقع أن ضاحية بيروت الجنوبية تعكس إلى حد كبير روح الشعب اللبنانى التى تجمع بين إرادة التحدى وإرادة السلام فى توليفة عجيبة لا ينتجها غير هذا الشعب العظيم.. الظالم والمظلوم فى نفس الوقت.

لم ينجح الوفد العربى فى التوصل خلال أيام المهمة إلى أى اختراق يحلحل الأزمة اللبنانية، لكننا استطعنا على الأقل حصر عناصر الموضوعات الخلافية بطريقة أكثر وضوحا والتعرف على مواقف كل طرف منها بما أتاح الفرصة أمام الجامعة العربية للقيام فيما بعد بصياغة تصورات محددة لعناصر التسوية الممكنة، وهو ما عرف فى يناير ٢٠٠٨ بالمبادرة العربية. ولعل أهم انطباع خرج به أعضاء الوفد العربى من تلك المهمة فى صيف ٢٠٠٧، أن هناك اقتناعا واسعا لدى عدد كبير من القيادات السياسية اللبنانية بأن الحل ينبغى أن يصنع فى الخارج، وبأنهم أصبحوا فى موقف العاجز عن ابتداع الحلول لبنانيا. ورغم أن المواطن البسيط فى أى موقع عربى داخل لبنان أو خارجه لم يكن يسعده أو يريحه مواجهة تلك الحقيقة، إلا أن الواقعية السياسية كانت تقتضى الاعتراف بها والتعامل معها كأمر واقع وكمنطلق للتحركات والمبادرات اللاحقة. وبالفعل لم تنقض سوى أيام معدودة على مغادرة وفدنا العربى لبيروت، حتى كان السيد فؤاد السنيورة رئيس الحكومة يغادرها أيضا فى طريقه إلى فرنسا تلبية للدعوة الموجهة إليه للتشاور. ثم تلا ذلك اجتماع سان كلو فى فرنسا أيضا، والذى ضم أقطاب القوى اللبنانية من جبهة ١٤ آذار وبعض القوى الأخرى مع استثناء واضح لحزب الله. ووجدنا أيضا تحركات أخرى لاحقه من جانب وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ومن جانب وزراء خارجية كل من فرنسا وإيطاليا وتركيا، ومصر، ثم زيارات عاجلة يقوم بها الرئيس السنيورة لكل من الرياض والقاهرة. وبعكس تحرك الجامعة العربية لوحظ أن تحركات كل هذه الأطراف

الدولية ولقاءاتها ومشاوراتها لم تتضمن أى لقاء مباشر مع زعيم حزب الله، وكأن هذا الحزب «عفريت» يخشاه المفاوضون والوسطاء أو طرف منزوع الشرعية بسبب مواقفه المعروفة تجاه إسرائيل ومن وراءها.

ما هى حقيقة حزب الله ومكامن قوته وضعفه؟

يحظى حزب الله بالمكانة الأولى لدى الطائفة الشيعية اللبنانية، والتى يقدر البعض أنها أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية أكبر الطوائف اللبنانية عددا. وقد تمكن الحزب من تهميش دور حركة أمل الشيعية المنافسة والتى يرأسها السيد نبيه برى رئيس البرلمان اللبنانى. وحقق الحزب شعبية كبيرة حتى من قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. وتجاوزت تلك الشعبية حدود الطائفة الشيعية لتجتذب تعاطف الكثير من العناصر القومية والتقدمية بل والأصولية السنية، وأيضا العناصر اليسارية التى تمثل التيار الغالب فى الطائفة الدرزية.

وينظر جزء كبير من الرأى العام اللبنانى إلى حزب الله على أنه رفع رأس لبنان عاليا فى العالمين العربى والإسلامى بمقاومته الضارية والشجاعة للاحتلال الإسرائيلى والتضحيات الكثيرة التى قدمها حتى تم وضع نهاية لهذا الاحتلال فيما يعتبره الكثير من اللبنانيين (الانتصار العسكرى الكامل الوحيد الذى أجبر إسرائيل على الانسحاب دون حاجة على استكماله بجهود دبلوماسية أو مفاوضات).

ويتبوأ السيد حسن نصر الله الأمين العام للحزب مكانة مرموقة بين الوجوه السياسية اللبنانية لأكثر من سبب، فهو غير متورط فى أى فساد سياسى من أى نوع، كما أنه يترفع عن دخول عالم السياسة اللبنانية بشخصه رغم أن ما يحظى به من شعبية طاغية لدى الشارع اللبنانى يجعله أكثر الشخصيات السياسية اللبنانية من حيث عدد الأتباع والمريدين والمؤيدين. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال قدرته على حشد مئات الآلاف من المواطنين فى ساحة رياض الصلح ببيروت للاحتجاج على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، ثم فى تمكنه بعد ذلك من تحريك أعداد مماثلة للإضراب والاعتصام فى شوارع بيروت وشل حركة الحياة بها لشهور عديدة.

ومن جهة أخرى قدم حزب الله العديد من التضحيات الكبيرة حيث اختطفت إسرائيل بعضا من أبرز قادته مثل الشيخ عبد الكريم عبيد، والشيخ الديرانى. كما فقد زعيم الحزب نجله فى إحدى العمليات العسكرية الإسرائيلية التى استهدفت حسن نصر الله، ورغم ذلك لم يقدم الحزب لإسرائيل أى تنازل فى قضية «رون آراد» الطيار الإسرائيلى الذى اختفى بعد سقوط طائرته فى جنوب لبنان عام ١٩٨٢ وتمكن حزب الله من إدارة مفاوضات مع إسرائيل بطريقة مدروسة ومثابرة أكثر من مرة، مما أسفر عن إفراج إسرائيل عن رهائن ومعتقلين من المناضلين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب فى سجونها. وحقق ذلك دعاية كبيرة لحزب الله داخل لبنان وفى العالمين العربى والإسلامى. وعلى الصعيد الاجتماعى يقوم الحزب بدور مهم فى العديد من المجالات الإنسانية للطائفة الشيعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. وبسبب هذا الدور الاجتماعى تحديدا ترددت فرنسا كثيرا فى التماشى مع الرغبة الأمريكية فى إدراج هذا الحزب على قائمة المنظمات الإرهابية.

ومع ذلك، فإن قطاعا آخر من الرأى العام اللبنانى – ومعظمهم من الطائفة المسيحية والمجموعات العلمانية – لديهم رؤية أخرى سلبية لحزب الله، حيث يرون أن ولاءه لإيران اكبر من ولائه للبنان، وان الحزب لم يكن يوما ما حريصا على رفع العلم اللبنانى، وأن ذلك لم يتغير إلا ابتداء من مظاهرة ٨ مارس ٢٠٠٥ فى بيروت التى حمل المتظاهرون فيها العلم اللبنانى دون أعلام حزب الله. وهو ما اعتبره المعارضون للحزب حركة تكتيكية لا تستطيع أن تحجب حقيقة أن المرجعية السياسية والدينية لهذا الحزب هى فى النجف الأشرف ومدينة «قم» الإيرانية وليست فى بيروت أو لبنان.

وقد أدى التحالف القائم بين حزب الله وسوريا إلى تحميل الحزب تبعات الكثير من الممارسات والسياسات السورية فى لبنان. إلا أن أحدا مع ذلك لم يوجه أى إصبع اتهام إلى الحزب فى حادث اغتيال رفيق الحريرى أو فى حوادث الاغتيال اللاحقة التى طالت عددا من الشخصيات اللبنانية.

وتعتبر كتلة المستقبل أو المسماة بكتلة ١٤ مارس، أن حزب الله بما أقدم عليه من تحركات منفردة لخطف الجنديين الإسرائيليين بالجنوب، ودخوله فى مواجهات عسكرية واسعة مع

القوات الإسرائيلية التى دخلت لبنان فى ٦ يوليو عام ٢٠٠٦ قد وضع البلاد بذلك فى أتون حرب لم يكن هناك استعداد لها، وأنه بذلك يمارس الدور المفترض أن يقوم به الجيش اللبنانى والمؤسسات الوطنية اللبنانية، وأنه يستقوى فى إطار الأزمة الدستورية التى يمر بها لبنان حاليا بما يدعيه من بطولات أسطورية حققها الحزب فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، رغم أن كل لبنان تصدى لهذه الهجمة وأن الجميع دفع ثمن الحرب وتحمل تبعاتها التى طالت البنى الاقتصادية والخدمية ومختلف نواحى الحياة تقريبا فى كل الأراضى اللبنانية.

ورغم إيجابيات وسلبيات حزب الله فقد نجح فى فرض نفسه كطرف أساسى ومحورى يصعب الالتفاف حوله أو من ورائه. إلا أنه سيتعين على هذا الحزب فى المرحلة المقبلة مواجهة سلسلة من التحديات والقرارات الصعبة؛ أولها مدى استعداده لمواصلة التزامه باتفاق الطائف الذى ينظم الحياة الدستورية فى لبنان على أسس التمثيل الطائفى، وليس على أسس التمثيل الديمقراطى العددى أو حجم الشعبية الحزبية. علما بأن أى محاولة لمراجعة أسس الطائف يمكن أن تفتح أبواب جهنم فى لبنان مرة أخرى. والتحدى الثانى يتعلق بمدى استعداده لتسليم أسلحته للجيش اللبنانى أو انخراط ميلشياته المسلحة ضمن صفوف القوات المسلحة النظامية وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. وأما التحدى الثالث فهو كيفية تحويل حزب الله من حركة مقاومة إلى حزب سياسى بعد أن انتهى فى تقدير أغلبية الشعب اللبنانى مبرر وجود المقاومة بعد انسحاب إسرائيل من كامل الأراضى اللبنانية، وإعلان الأمم المتحدة أن مزارع شبعا التى لا تزال محتلة هى أرض سورية وليست لبنانية.

ومن نواحى التخطيط الاستراتيجى والسياسى، سوف يكون على حزب الله أن يجرى دراسات معمقة حول احتمالات حدوث تقارب – ولو جزئيا – بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية وما قد يترتب على هذا التقارب من انعكاسات محتملة على علاقة دمشق به. كما سيكون من الضرورى استشراف مختلف الاحتمالات أمام تطور العلاقات بين طهران وواشنطن سواء فى اتجاه التدهور أو فى اتجاه الاحتواء، وما قد يترتب فى كلا الحالين على وضعية حزب الله وحدود حركته.

المبادرة.. والابتكار:
مفاتيح الأداء عند عمرو موسى

أظننى - وكثيرين - نعرف حقيقة المشاعر التى تلقى بها السيد عمرو موسى فى صيف ١٩٩١ نبأ اختياره وزيرا لخارجية مصر، لكن أحدا لا يستطيع - يقينا - أن يعرف على وجه الدقة كيف كانت مشاعر الرجل حين أبلغه الرئيس مبارك بعد نحو عشر سنوات باعتزامه ترشيحه لمنصب الأمين العام للجامعة العربية. والذى نعرفه عن يقين أن عمرو موسى كان وزيرا ناجحا لخارجية مصر، وكانت له بصماته فى تشكيل الكثير من توجهات السياسة الخارجية المصرية وضبط إيقاعها، وفى إعادة تنظيم إداراتها وهياكلها المؤسسية، وكان الرجل يدرك قدر تأثيره وفاعلية عمله فى إدارة الدبلوماسية المصرية، وكان يتمتع بذلك أيضا.

ولأنه عاش طويلا فى المهنة الدبلوماسية وتمرس فى خبرة العمل الدولى، خاصة فى المنظمات الدولية ومتعددة الأطراف، فهو أكثر العارفين بالفوارق النوعية القائمة بين قوة الدولة وقوة التنظيم الدولى، وبين الصلاحيات والإمكانيات المتاحة لممثلى السيادات الوطنية من ناحية، وتلك المتاحة للموظفين الدوليين القائمين على إدارة المنظمات والتجمعات الدولية من جهة أخرى. فهو يعرف أن الجماعة الدولية لم تنضج بعد ليصير لها سلطان فوق سيادة الدول.. وأن أقصى ما يمكن لامين عام المنظمة الدولية أو الإقليمية أن يفعله هو التوفيق بين سياسات وإرادات الدول الأعضاء فى هذه المنظمة وإيجاد الحلول الوسط لما قد يكون بينها من مواقف ومصالح متباينة، وربما التقدم لها أيضا ببعض المقترحات والرؤى التى قد تساعدها، ولكن يبقى القرار دائما بيدها دون أن يكون له فيه مخالب أو أنياب أو حتى حق المتابعة أو المراجعة.

ولأنه يعرف كل ذلك - نظريا ومن واقع الممارسة الميدانية والخبرة الفعلية التى عاشها بنفسه - فمن الطبيعى أن يصيبه نوع من الأسى أو التردد حين ينقل عمله إلى الجامعة العربية، بعد أن ظل رئيسا لأقوى جهاز دبلوماسى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومتحكما لفترة طويلة فى أركانه السياسية والتنظيمية وفى إيقاع حركته وتوجهاته، وطرفا فاعلا ومؤثرا فى السياسات الإقليمية والدولية.

لكن ذكاء عمرو موسى وثقته بنفسه وقدراته يكاد يكون بلا حدود، ولست أشك فى أنه استخدم هذا الذكاء وتلك الثقة فى تقدير الأمور ووزنها من زوايا أخرى جعلته أكثر ارتياحا مما نظن جميعا. فالحياة العربية مليئة بالتحديات اليومية والمتجددة، وأوضاع الجامعة العربية تبدو حافلة بالثقوب والنواقص، وليس هناك فى الموروث السياسى العربى ما يمكن تسميته بالتقاليد المؤسسية القاطعة، الأمر الذى يتيح أمام الأمين العام النشيط مجالات كثيرة للعمل والتطوير والتجويد بعد رتق الثقوب واستكمال النواقص. وقبل هذا وبعده، فإن وجود مقر الجامعة العربية بالقاهرة يتيح بطبيعته - استمرار المعايشة والتواصل والتفاعل مع كل الأحداث والأجواء والمؤسسات والشخصيات المصرية وغير المصرية التى تعامل معها الرجل لفترة طويلة، وربما تتيح له أجهزة الإعلام المصرية أقوى وأوسع طاقة انتشار لأخباره وأنشطته فى موقعه الجديد كأمين عام للجامعة العربية، ربما بأكثر مما كان يتاح له وهو وزير ضمن حكومة تضم ٢٧ وزيرا آخر.

ولعل أبرز ما يلاحظه المراقب لأعمال الجامعة العربية منذ انتقال عمرو موسى إليها تنامى دور الأمين العام والأمانة العامة فى العديد من المجالات والموضوعات وتطوير طابع المبادرة والاستقلالية فى عمل هذه الأمانة العامة من النواحى الفنية والموضوعية حتى أصبح من بين الأقوال، الشائع استخدامها على ألسنة بعض مسئولى تلك الأمانة فى تفسير أو تبرير أعمالهم، مقولة (إن هذا شأن خاص بالأمانة العامة لا يمكن السماح بالتدخل فيه). وقد يكون هذا الاتجاه العام الذى استنه الأمين العام صحيحا.. لكنه فى بعض الأحيان قد يصبح سببا لمشكلات أو مواجهات بين الأمانة العامة وممثلى بعض الدول الأعضاء الذين يتمسكون بحرفية مبدأ «سيادة الدول»، ويحرصون على اختزال دور الأمانة العامة فى الترتيبات التنظيمية والإجرائية.

وخلال الأعوام الأخيرة ظهرت استقلالية الأمين العام للجامعة العربية وجرأته فى التعبير عما يراه من مواقف ومصالح قومية وعربية أوضح ما تكون فيما يتعلق بتطورات الأوضاع فئ العراق، وفى التعليق بقوة على مواقف بعض القوى الدولية الكبرى وفى التنديد بسياسات وممارسات بعض الأطراف الإقليمية.

وقد يسبق الأمين العام فى مواقفه وتصريحاته القوية الكثير من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة. ومثال هذا السبق إيفاده ممثلا شخصيا له لتهنئة النظام الموريتانى الجديد عقب الانقلاب الذى أودى بالرئيس ولد طايع، واستقباله لعدد من قيادات حركة حماس بعد انتخابها، وترحيبه المبكر بدعوة الرئيس الأمريكى بعقد اجتماع دولى للسلام فى نوفمبر ٢٠٠٧. يضاف إلى ذلك مبادرته التى قام بها منفردا فى لبنان قبل تفويض مجلس الجامعة العربية له بالمهمة الرسمية الجماعية فى يونيو ٢٠٠٧، ومبادرته قبل ذلك بعقد مؤتمر للوفاق الوطنى بين مختلف أطياف وشرائح العراقيين بالقاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٥، وإعلانه «موت عملية السلام» بين العرب وإسرائيل فى صيف ٢٠٠٦، رغم أن كثيرا من العرب كانوا لا يزالون يؤمنون باستمرارها وإمكانية تنشيطها، يضاف إلى ذلك قيامه بالاتصالات مع كل من الهند وتركيا لإنشاء محافل للحوار والتعاون معها، تمهيدا لعرض الأمر فى مجلس الجامعة العربية. وقد يضاف إلى ذلك أيضا دعوته التى أطلقها فى تقريره المقدم إلى الدورة ١٢٧ لمجلس الجامعة على المستوى الوزارى بشأن التوقف لمراجعة السياسة العربية المتبعة إزاء قضايا الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط، وتأكيده أن قضايا الأمن فى الخليج جزء لا يتجزأ من قضايا الأمن فى الشرق الأوسط ككل.

كذلك كانت مبادرة الأمين العام بطرح موضوع قرار الجمعية العامة الخاص بإحياء ذكرى المحرقة اليهودية للمناقشة أمام الوزراء العرب واحدة من أقوى مبادراته السياسية.

ولم تقتصر روح المبادرة ومظاهر الشجاعة فى عمل الأمين العام عمرو موسى على الجوانب السياسية، وإنما تظهر أيضا فى قراراته الخاصة بالمشاركة فى معرض الكتاب بفرانكفورت، وفى إقامة أنشطة وفعاليات ثقافية وفنية تحت رعاية الجامعة (كأنشطة الطفل العربى والمرأة العربية، ومعارض الرسوم والصور، واستضافة المؤتمر العام للأدباء والكتاب العرب، واحتفالات التكريم والتأبين لعدد من الشخصيات العربية فى مقر الجامعة. كما تظهر استقلالية الأمين العام فى إصراره على تجديد التعاقد مع بعض رؤساء مكاتب الجامعة العربية فى الخارج رغم تحفظ البعض على مبدأ التمديد لأكثر من فترتين، وحرصه على الاستفادة بخبرات متميزة فى مجالات محددة والتعاقد معها رغم وجود إدارات متخصصة وأعداد من الموظفين المختصين بهذه المجالات داخل الأمانة العامة.

ولكثرة البنود المدرجة على جداول أعمال مجالس الجامعة بمستوياتها المختلفة، ونظرا لتنوع موضوعاتها فقد فضلت العديد من الدول إسناد عملية إعداد مشروعات القرارات الخاصة بتلك البنود إلى الأمانة العامة ثم يأتى دور ممثلى الدول للتنقيح أو التعديل أو الإضافة أو الحذف. ورغم ما فى هذا العمل من أعباء وجهود إضافية على الأمانة العامة وموظفيها، فإنه يحقق فى ذات الوقت للأمانة العامة وللأمين العام فرصة سائغة لوضع النغمات الرئيسية عند مناقشة البنود وصياغة النواتج، وموازنة تلك النواتج مع سوابقها فى الجامعة أو مع نظيراتها فى منظمات ومحافل أخرى.

ثلاثة رجال.. من صنف واحد

«فى تحية الدكتور مصطفى عثمان ومحمد بن عيسى وعمرو موسى»

هناك نوع من رجالات الحكم فى بلادنا العربية يكاد لا يختلف اثنان على أن البصمة التى يتركونها فى مجالات عملهم بصمة من نوع فريد ودائم، وتكاد سمات تلك البصمات لهؤلاء الرجال تكون متطابقة الملامح والأثر. وليس من قبيل المصادفة أن يجد المرء فى التكوين الثقافى والخلفية المهنية ونوع الخبرات العملية المتوافرة فى حياة هؤلاء الرجال قواسم مشتركة أيضا.

أقول هذا توطئة للحديث عن ثلاثة من كبار الشخصيات السياسية والدبلوماسية التى عرفتها حياتنا العربية المعاصرة والتى كان - ولا يزال - لأصحابها الثلاثة أدوار وطنية وقومية وأدوار أخرى تجاوزت حدود المكان والهوية والمهنة.

والشخصية الأولى هو الدكتور مصطفى عثمان وزير خارجية السودان السابق الذى تصدى باقتدار - وعلى مدى ما يزيد على عشر سنوات - لأدق عمليات التحول السياسى فى السودان الشقيق، وأدار فى هدوء وحكمة دبلوماسية بلاده فى دوائر وجبهات شتى، واستطاع أن يمر بسفينة النظام والمجتمع السودانى وسط الأمواج الداخلية والإقليمية والدولية العاتية: ثم راح يضحى بمنصبه الرسمى فى سبيل الحفاظ على أمان هذه السفينة وبلوغها إلى منطقة أكثر أمنا واستقرارا.

والشخصية الثانية هو السيد/ محمد بن عيسى وزير خارجية المملكة المغربية الشقيقة السابق، الذى جمع فى مزيج عبقرى نادر بين صفات السياسى المحنك والدبلوماسى المحترف والأديب المفوه، والفنان الذواقة، والذى استطاع على مدى يناهز عقدين أن يوطد لبلاده مكانتها فى العالمين العربى والإسلامى ويجعل لها فى الدائرة الإفريقية - حتى من بعد انقطاع عضويتها الرسمية فى المنظمة القارية - جسورا متصلة وأدوارا فاعلة. كما استطاع أن يترجم الصلات التاريخية بين بلاده وأوروبا والولايات المتحدة إلى مصالح ملموسة وعلاقات ناضجة ومستقرة.

وثالث هؤلاء هو السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر الأسبق، الذى وضع أسسا عصرية للدبلوماسية المصرية أثناء توليه وزارة الخارجية المصرية، ثم راح يجمع بعد ذلك فى اقتدار - من خلال موقعه بالجامعة العربية - بين الحرفية الدبلوماسية العالية والمواقف القومية الجريئة والقدرة على خلق أو التقاط الجسور التى تصل العرب بالمحيط العالمى فى منهجية ولغة خطاب قل أن يوجد لهم مثيل ظاهر.

ولعل أول القواسم المشتركة التى تجمع بين هؤلاء الرجال الثلاثة أنهم جميعا يتقنون فن الجمع بين أصول السياسة وأصول الدبلوماسية، ففى مواقف كل منهم وفى تصريحاتهم وسلوكهم اليومى يستطيع المرء أن يكتشف قدرات فذة فى فهم وتوظيف حقائق التداخل والاعتماد المتبادل بين عنصر البيئة الوطنية المحلية ومؤثرات البيئة الخارجية، وقدرات أخرى فى فن مخاطبة الأعداء والغرماء، وقدرات ثالثة فى استثمار وحسن توظيف العلاقة بين ما هو ثقافى ودينى وإنسانى من ناحية، وبين ما هو سياسى واستراتيجى من ناحية أخرى.

والرجال الثلاثة تجمعهم شريحة عمرية تكاد تكون متقاربة إلى حد كبير وهى تعكس بطبيعتها معايشة مباشرة لكل منهم مع مراحل التطور التاريخى التى مرت بها بلادنا العربية فى الحقبة المعاصرة ابتداء من مرحلة النضال ضد المستعمر الأجنبى ومرورا بمراحل وتحديات التنمية الوطنية المستقلة، وحتى المرحلة التى يمكن تسميتها بمرحلة الإصلاح والتحديث فى حياتنا المعاصرة. والرجال الثلاثة يجمعهم أيضا تكوين ثقافى أساسى يكاد يكون متماثلا إلى حد كبير، فكل منهم يجمع - إلى جانب تخصصه العلمى - معرفة وطيدة بفقه الدين واللغة

العربية وآدابها وتاريخ الحضارات والفلسفات، إلى جانب امتلاك ناصية لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية، ومنهجية تجمع بين الواقعية السياسية والطموح المشروع.

وفى السلوك الإنسانى والشخصى لكل منهم، يستطيع المراقب أن يلحظ قواسم مشتركة أيضا فى عفة اللسان، وقوة الذاكرة، وحسن المجاملة، والاعتزاز بالذات، والميل إلى مداعبة الآخرين كوسيلة لكسر الجليد أو إذابة الفتور، والاهتمام بالقراءة المتجددة وإقامة الاعتبار الواجب للسابقين من الرواد، وعدم المغالاة فى الخصومة، والحرص على ترك أبواب العودة مفتوحة أمام الشاردين أو الغاضبين أو الخصوم، وتقدير عمل المعاونين، ومحاولة الجمع بقدر المستطاع بين التزامات العمل وحقوق النفس فى التريض والتسلية وتذوق الفنون بأنواعها المختلفة.

وفى الأداء المهنى، يمكن القول إن الرجال الثلاثة لديهم نصيب متماثل من القدرة على إدارة الوحدات التى يعملون بها وعلى تخليق الفرص أمام تنمية المصالح المهنية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للجهات التى ينتمون إليها، بالإضافة إلى حرفية عالية فى مخاطبة الآخرين على المستويات الوطنية والقومية والعالمية، ولهم جميعا ملكات خاصة فى فهم وإدارة مصالح البلاد فى المحافل الدولية. ولكل منهم - إلى جانب ذلك - خبرات ميدانية ثرية فى التعامل مع القطب الرئيسى فى المجتمع الدولى المعاصر وهو الولايات المتحدة الأمريكية شعبا وإدارة وسياسة وثقافة

وبقدر ما سيذكره التاريخ للدكتور مصطفى عثمان ومحمد بن عيسى وعمرو موسى من بصمات خاصة يتركها كل منهم فى مجال المهنة الدبلوماسية وفى تطوير السياسة الخارجية وفى تعزيز العمل العربى المشترك، وفى خلق جسور جديدة للتواصل الحضارى بين العرب والعالم.. فإن الأجيال الجديدة من الشباب الدبلوماسى مدعوة - بإلحاح - إلى دراسة وتأمل عناصر النجاح فى حياة هؤلاء العظماء، والاقتداء بها.

ولا ينبغى أن يفهم من هذا أن حياتنا العربية تخلو من نماذج وشخصيات أخرى بنفس قدر الثراء والتأثير، وإنما المقصود هو إبراز القواسم المشتركة التى أختص الله بها هؤلاء الرجال الثلاثة ليجعل من حياتهم وأدائهم نموذجا للنجاح، والله قادر دائما على أن يختص آخرين بسمات وقدرات أخرى لها نفس النواتج والآثار.

سيجار عمرو موسى.. وسيجارة الحجار

كنا فى أحد الاجتماعات التشاورية للمندوبين الدائمين نتناوب الحديث عن بعض البنود المطروحة على جدول الأعمال حين فاجأنا مندوب تونس بإثارة موضوع آخر لا يتعلق بجدول الإعمال، حيث طلب فى هدوء وأدب النظر فى مسألة التدخين داخل قاعة الاجتماعات حرصا على الصحة العامة لجميع الوفود. وإذ ذاك بادر الأمين العام السيد عمرو موسى الذى كان على رأس مائدة الاجتماع بإطلاق مزحة من مزحاته التى تخفف فى كثير من الأحيان أجواء المناقشة وقال: «نعم لمنع تدخين السجائر.. ولكن يسمح بتدخين السيجار فقط!» وضجت القاعة بالضحك لهذه الدعابة من جانب الأمين العام الذى يعلم الجميع مدى حبه الشخصى وارتباطه بالسيجار، وإدراكا من الجميع أيضا بأن هذه القاعدة التى يقترحها عمرو موسى ليست إلا دعابة عابرة وأنه لا يعنى تمريرها كمقترح جدى للتعامل مع مطلب المندوب التونسى. ولكن يبدو أن السفير عبد القادر الحجار المندوب الدائم للجزائر - والذى كان قد تسلم عمله قبل هذا الاجتماع بفترة وجيزة - قد رأى فى مداخلة الأمين العام شيئا آخر فطلب الكلمة ليعلن تحفظه على الاقتراح التونسى وعلى التعليق الذى أبداه الأمين العام. وراح مندوب الجزائر يؤكد أن حقوق الإنسان كما تسمح لأنصار السيجار بتدخينه تسمح أيضا لمعتادى السجائر بأن يدخنوها. وأخذ يشرح كيفية تساوى الأثر فى الحالين بالنسبة لغير المدخنين، وزاد فى شرح مساوئ تدخين السيجار. ورغم أن الموضوع انتهى عند هذا الحد ولم تتم متابعته من جانب المندوب التونسى صاحب الاقتراح الأصلى، فإن بعض الخبثاء رأوا فى مداخلة السفير الجزائرى ما هو أبعد من مجرد التعليق على مسألة التدخين..!

والسفير عبد القادر الحجار كما هو معروف بشراهة التدخين للسجائر - حيث يستهلك أكثر من ستين سيجارة يوميا - معروف أيضا بأن له رؤية خاصة للجامعة العربية ولدور الأمانة العامة. وقد حاول أكثر من مرة مفاتحتى لعرض وشرح أرائه حول الدور القومى لمصر والجزائر فى إطار الجامعة العربية ودوره الشخصى الذى قام به لتخفيف بوادر الاحتقان التى ظهرت فى العلاقات المصرية الجزائرية عقب التصريحات التى كان قد أدلى بها وزير خارجيته السيد عبد العزيز بالخادم عام ٢٠٠٥ حول موضوع (تدوير منصب الأمين العام)

وحول ما سمى (بالهيمنة المصرية على الجامعة العربية)، ورغم ذلك فإن مداخلات السفير الحجار داخل اجتماعات الجامعة العربية وتصريحاته للصحافة فى مناسبات مختلفة تكشف فى الواقع عن عدم ارتياحه لكثير من مسارات العمل والنقاش والقرارات التى تتخذ فى الجامعة العربية، وتكشف عن رؤيته النقدية لعدد من جوانب الأداء البيروقراطى فى العلاقات المصرية الجزائرية.

والسفير الحجار عروبى النزعة وصاحب توجهات قومية واضحة، وله تاريخه النضالى المعروف كقيادى فى جبهة التحرير الوطنى الجزائرية وفى مقاومته لكل مظاهر ومخططات «الامبريالية» القديمة والحديثة، وفوق كل ذلك فهو سياسى محنك وله جولاته وصولاته فى السياسة الداخلية الجزائرية، حيث عمل طويلا رئيسا للجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الجزائرى، واشرف على سياسات وبرامج التعريب خلال السنوات الأولى للاستقلال الجزائرى، وكانت له أدواره فى إحباط بعض المحاولات التى قامت بها بعض الأجنحة السياسية الجزائرية لإحراج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحكومته. وله بالإضافة إلى كل ذلك بصماته التى يعتز بها كثيرا فى تأسيس وتطوير علاقات بلاده مع كل من إيران وليبيا عندما أوفد سفيرا للجزائر فى تلك البلاد.

وقد صارحنى السفير عبد القادر الحجار أكثر من مرة برؤيته لما يسمى «سياسة السلام مع إسرائيل كخيار استراتيجى» واعتراضه الشخصى على القرارات المتعددة التى يتم طرحها فى الجامعة العربية بشأن ضرورة استئناف عملية السلام مع إسرائيل، ومعاودة الحديث مع الرباعى الدولى فى هذا الشأن، واعتراضه أيضا على ما يسميه بأسلوب التهافت والهرولة وراء الحوار مع الأطراف الغربية فيما يطلق عليه «بحوار الحضارات» كما صارحنى ذات مرة بتخطئته للتسمية التى ترددها بعض الدوائر المصرية والعربية لاجتماعات أولمرت والملك عبد الله والرئيس أبو مازن مع الرئيس مبارك حيث يرى ضرورة تجنب استخدام تعبير (قمة رباعية) فى هذا الصدد لأن ذلك يوحى - فى رأيه - بالتسوية بين الأطراف الأربعة ووضعهم فى خانات متكافئة.

والسفير عبد القادر الحجار يعتقد ويفتخر بأنه هو الذى عطل القمة العربية التى عقدت فى بلاده عام ٢٠٠٥ عن التعامل مع المقترح الأردنى الذى قدمه وزير الخارجية الأردنى آنذاك هانى الملقى والذى كان يدعو - كما يرى السفير الحجار - إلى مراجعة بعض عناصر مبادرة السلام العربية السابق طرحها فى قمة بيروت، ويعتز السفير الحجار بتصريحاته النارية المتشددة التى أطلقها آنذاك أمام التليفزيون الجزائرى ومراسلى الصحف العربية والتى قال فيها إن «الجزائر لن تسمح لأحد بأن يستخدم أرضها فى الخصم من حقوق الشعب الفلسطينى وقضيته العادلة»، وهو يعتقد أنه شخصيا وبهذه التصريحات كان سببا معجلا لتنحية وزير الخارجية الأردنى عن منصبه عقب انتهاء قمة الجزائر.

وحين عقد المندوبون الدائمون الأعضاء فى اللجنة الخاصة بالعراق اجتماعا بمدينة جدة فى ربيع عام ٢٠٠٦ وطلبوا من السلطات السعودية تنظيم رحلة عمرة إلى بيت الله الحرام فى مكة المكرمة، فضل السفير عبد القادر الحجار عدم متابعة أداء المناسك بجوار الأمين العام عمرو موسى خشية التداخل بين تلك الشعائر وتحايا المعتمرين الذين أحاطوا بالأمين العام فى كل مكان.

وبعد التعليقات ذات الإيماءات المستترة التى كان السفير عبد القادر الحجار يتبادلها مع الأمين العام للجامعة فى بعض اللقاءات الاجتماعية التى جمعت المندوبين الدائمين مع رجال الأمانة العامة، فقد لوحظ تطور القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق الموضوعية بين الرجلين بعد فترة التعارف الأولى، خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع إسرائيل وضرورة استحضار الأبعاد التاريخية عند بناء المواقف العربية إزاء هذا الطرف الإقليمى وعدم الاكتفاء بمعالجة المتغيرات الظرفية والأحداث المتناثرة. وصار للرجلين رؤية متقاربة إلى حد كبير إزاء ما يعرف بسياسات الحوار بين الحضارات والثقافات. ولهما أيضا رؤى متماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بقضايا انتشار الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط خاصة ما يتصل بسياسة الغموض النووى التى تتبعها إسرائيل منذ فترة طويلة وما استجد فى هذه السياسة من تطورات تستحق - فى رأى الرجلين - أن يعيد العالم العربى حساباته على ضوئها.

وخلاصة القول أنه على الرغم مما بين تدخين السيجار وتدخين السجائر من اختلاف الأمزجة الشخصية.. فإن هذا الفارق لم يحجب - وليس من شأنه أن يحجب أبدا - الحقيقة التى تقول إن عمرو موسى وعبد القادر الحجار يتمتعان بحسٍ قومى وعروبى عال، وتاريخ نضالى ووطنى متميز، وأن كليهما يعتبر من أبرز العلامات المضيئة فى ساحة العمل العربى المشترك خلال السنوات الماضية... وربما لسنوات عديدة قادمة*.

* علمنا عند إعداد هذا الكتاب أن السيد السفير عبد القادر الحجار قد توقف - بحمد الله- تماما عن التدخين.

من القبعة المصرية الخالصة إلى القبعة العربية الجامعة

(مهمتى فى العراق رئيسا لبعثة الجامعة العربية)

فى صباح يوم مشمس من أيام شهر فبراير عام ٢٠٠٧، كنت فى مجلس منفرد مع وزير الخارجية/ السيد أحمد أبو الغيط بمكتبه المطل على كورنيش النيل فى منطقة ماسبيرو بالقاهرة، أعرض عليه أوراقنا التى أعددناها للقمة العربية السابعة عشر، التى كان مقررا عقدها فى الرياض بعد نحو شهر، ومن بينها مقترحاتنا بشأن تجديد مفاهيم وآليات الأمن القومى العربى على ضوء تعدد الأخطار والتهديدات من داخل وخارج المنطقة العربية، واقتراح الدعوة إلى عقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية تكون بعيدة عن المؤثرات والقضايا السياسية الشائكة. وكان من بينها أيضا فكرة برنامج عربى متكامل لدعم وتأهيل المؤسسات والكوادر الفنية الفلسطينية استعدادا لإدارة الشئون المدنية عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ومشروع آخر يتضمن معايير وضوابط محددة لتفعيل فكرة القمم العربية التشاورية التى كان قد طرحها السيد/ رئيس جمهورية مصر العربية، ومشروع خامس يتعلق بإعادة هيكلة العلاقات الأورومتوسطية لتكون فى خدمة العلاقات العربية الأوروبية فى مجملها، إلى جانب عدد آخر من الأوراق ومشروعات القرارات الأخرى التى تتعلق بالبنود التقليدية والدائمة على جدول أعمال القمة.

وبعد انتهاء العرض والمناقشة وتلقى التوجيهات من وزير الخارجية وجدته يسرح بناظريه بين أوراقى التى يمسكها فى يديه وعبر نافذة حجرته المطلة على نيل القاهرة، وراح بعد زفرة طويلة يقول بصوته الهادئ الخفيض «أنت يا صاحبى تشبه مصنعا للأفكار الجديدة والمتجددة دائما.. ولديك قدرات ملحوظة فى التخطيط والتحليل.. وملكات فى الكتابة والبيان.. وأرجو أن تستثمر هذه القدرات والملكات جيدا فيما هو مقبل من الأيام».

أثارت كلمات الثقة والتقدير التى بثها وزير الخارجية فى نفسى ذكريات طويلة وعزيزة من العمل معا فى نيويورك والقاهرة وأثناء عملى سفيرا فى يوغسلافيا وعمله سفيرا فى إيطاليا.. ووجدتنى مدفوعا إلى سؤاله عما إذا كان يعرف وسط شواغله العديدة أننى سوف

أبلغ سن التقاعد القانونى بعد خمسة أشهر من انقضاء قمة الرياض، فإذا به يواصل التأمل فى نهر النيل عبر زجاج النافذة وكأنه لم يسمع سؤالى أو يتجاهله عن عمد قائلا «إن أمتع لحظات الحياة تكون حين يملك المرء وقته كله.. ويتحرر من كل الارتباطات والمواعيد والجداول الزمنية.. حينذاك يستطيع المرء أن يوظف كل قدراته وملكاته بحرية، وأن يشبع هواياته ويختار صحبته، ويقرر لنفسه وبنفسه ما يشاء!» واستطرد وهو يشير عبر النافذة إلى شاطئ النيل قائلا: «لو كنت مكانك عند التقاعد لاخترت التمتع برياضة المشى صباح كل يوم بجوار هذا النهر العظيم.. ثم الجلوس إلى مائدة فى أحد النوادى المطلة عليه لاحتساء كأس من البرتقال الطازج مصحوبا بشطيرة حلوى.. ثم ابدأ فى كتابة ما يعن لى من خواطر وأفكار عن الحياة.. والأسرة.. والوطن..» ثم أضاف: «ومثلك لاشك يمكنه أيضا أن ينظم الأشعار ويدبج المقالات الصحفية ويلقى محاضرات عن خبرة العمل والمهنة.. وهو أمر ممتع للنفس.. ومفيد للآخرين أيضا».

أسقط فى يدى حين سمعت هذه الكلمات من وزيرى الذى ظننت أنه يعرفنى جيدا منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عاما.. وظننت أنه يعرف نظرتى إلى الحياة والعمل وطموحى فيهما، وكنت أحسب أنه يدخر لى فى ذهنه موقعا معينا استثمر فيه بعد إحالتى للتقاعد — ما أسماه «طاقتى المتجددة فى العطاء» لكننى فوجئت به يغلب تفضيلاته وطريقة نظرته الشخصية.. وربما اعتبارات أخرى.. فوق ما أراه لنفسى من تطلعات كنت أعتقد أنها طبيعية ومشروعة، ووجدتنى أتجرأ فى مناقشة فلسفته فى الحياة ورؤيته لمعانى (التحرر) (والاستمتاع) (وقيمة الوقت) ورحت وأنا ألملم أوراقى أؤكد له فى نبرة أسى ممزوجة بمرارة أن من يتخذ عمله كرسالة وليس مجرد وظيفة لا يمكنه الاعتراف بسن التقاعد، ولن يسعده أبدا أن يموت على سرير، وأنه طالما من الله عليه بالصحة والقدرة فلن يكتفى من بقية الحياة بعد الستين برياضة المشى واحتساء البرتقال... وكتابة الخواطر والأشعار»!.

انعقدت القمة العربية السابعة عشرة فى الرياض فى مارس ٢٠٠٧، وظهر فيها أثر الإعداد المصرى الجيد والتنسيق مع الدولة المضيفة ومع الأطراف العربية الأخرى.. وبعد انتهائها عاد الجميع إلى بلادهم يتباهون ويتفاخرون بما أنجزت القمة من نتائج وقرارات.. وما حصل عليه

المشاركون فيها من هدايا ذهبية وتذكارية.. وراحوا يعدون العدة لمواصلة العمل والتخطيط لاستحقاقات التنفيذ ثم الاستعداد لقمة أخرى تعقد فى دمشق بعد عام.. أما أنا فقد عدت لأبدأ وحدى العد التنازلى نحو سن التقاعد المستحق فى ٢٤ سبتمبر من نفس العام.. غير قادر على البوح بما يعتمل فى صدرى من مشاعر قلق واضطراب إزاء هذا التاريخ ... وفى ذهنى دائما صدى حديث وزير الخارجية لى عن طريقة الحياة المثلى بعد الستين.

ويبدو أن الوزير أحمد أبو الغيط قد أعاد تقليب الأمور فى ذهنه وأعد لى مفاجأة سارة. ففى ١٦ أبريل وجه وزير الخارجية رسالة إلى السيد/ عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية تتضمن ترشيحى لرئاسة أحد مكاتب الجامعة العربية فى الخارج عقب انتهاء عملى الرسمى فى وزارة الخارجية وكانت لغة الرسالة فى شرح مؤهلاتى العلمية وخبراتى المهنية التى يستند إليها هذا الترشيح كافية لإشعارى بأن الجهة التى أعمل بها منذ أكثر من ستة وثلاثين عاما تقدر هذا العطاء وتحرص على مواصلته وتفتح له الأبواب فى إطار الممكن والمتاح، وأدركت أيضا أن وزير الخارجية قد اقتنع بأن الناس ليسوا سواء فى فهمهم لمعانى الحياة ومعايير السعادة و لأشكال العطاء بعد سن الستين.

تلقت الدول العربية عن طريق مندوبياتها الدائمة بالجامعة إخطارا بهذا الترشيح، وتوالت الردود بعد ذلك لتأييد الترشيح وتزكية المرشح، وتضمن رد إحدى الدول تحديدا للموقع الذى يتوقعونه لى وهو مكتب الجامعة العربية فى لندن.. بينما أشار سفراء آخرون بأن بعثة الجامعة فى جنيف هى أنسب المواقع التى يرونها ملائمة لى على ضوء خبراتى السابقة فى إطار منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وعلى أساس قرب انتهاء فترة عمل رئيس البعثة الموجود آنذاك منذ أكثر من احد عشر عاما.

وحين انعقدت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس الجامعة العربية فى أوائل سبتمبر٢٠٠٧- وكانت آخر دورة أحضرها بصفتى مندوبا لمصر لدى الجامعة - فؤجئت بالسفير/ عبد القادر الحجار سفير الجزائر بالقاهرة ومندوبها الدائم بالجامعة، والذى كان يرأس تلك الدورة - يعلن من منصة الرئاسة أن هذه الدورة هى آخر دورات مجلس الجامعة التى يحضرها مندوب مصر بصفته الرسمية وأنه — أى السفير الحجار يعلن تأييده لترشيحى

للعمل بالجامعة العربية معبرا عن «تقديره للروح العروبية والإنسانية التى اتسم بها المندوب المصرى طوال السنوات التى قضاها فى هذا الموقع، وللمستوى الرفيع الذى أدار به علاقات مصر الثنائية مع الجزائر وسائر الدول العربية»، ثم أعقبه عدد آخر من السفراء والمندوبين الدائمين الذين تناوبوا الحديث فى نفس السياق معربين عن تأييدهم ترشيحى. وأذكر منهم بكل الاعتزاز والامتنان السفير الدكتور/ عبد الولى الشميرى المندوب الدائم لليمن، والسفير/ محمد الدوكالى (المغرب) والسفير/ عبد المنعم مبروك (السودان) والسفير/ عمر الرفاعى (الأردن) والسفير/ خليل زوادى (البحرين) والسفير/ أحمد القطان (السعودية) والسفير/ عمر العوكلى مدير الإدارة العربية بالخارجية الليبية ورئيس الوفد الليبى فى الدورة، والسفير/ عبد الحفيظ هرقام (تونس) والسفير/ عبد العزيز الهنائى (سلطنة عمان) والسفير/ عبد الله حسن (الصومال) والسفير/ حسين عبد الخالق (فلسطين). وعندما حل الدور على السفير/ يوسف أحمد المندوب الدائم لسوريا راح يعلن أن كل هذا الذى قيل بحق الزميل مندوب مصر يعتبر إقرارا من المجلس بكفاءته ونزاهته واستحقاقه لرئاسة أحد مكاتب الجامعة العربية فى الخارج، وأنه لم يتبق بعد هذا الترحيب وتلك التزكية المجمع عليها سوى نقلها إلى صيغه قرار يصدر عن الدورة، متمنيا التوفيق لى وللسيد الأمين العام فى اختيار الموقع الملائم، وصفق الجميع لاقتراح السفير السورى.

وبالفعل صدر قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين، وتم إقراره واعتماده على مستوى مجلس وزراء الخارجية فى اليوم التالى، وقد قيل بعد ذلك أن هذا القرار كان الأول من نوعه فى شأن الموظفين الذى يصدر مباشرة عن جهاز سياسى بالجامعة العربية وبدون المرور المسبق على لجنة الشئون المالية والإدارية، كما رأى البعض فى الحيثيات الواردة فى نص القرار أنها غير مسبوقة فى صياغة قرارات التعيين لرئاسة أحد مكاتب الجامعة العربية فى الخارج.

انتقلت الكرة بعد صدور القرار إلى دائرة اختصاص السيد الأمين العام الذى يعتبر الجهة الأساسية التى تملك تحديد المواقع المناسبة للشخصيات المرشحة بما يكفل الوفاء بمعايير الكفاءة والتخصص وعدالة التوزيع الجغرافى للمناصب الرئيسية بين الجنسيات العربية،

ووفق الاحتياجات الفعلية للمواقع المختلفة. وكان من بين الأمور التى يجرى مناقشتها داخل اللجان المختصة بالجامعة العربية، وفى الأحاديث الخاصة لوزراء الخارجية والمندوبين الدائمين مسألة مدى صحة التمديد لأكثر من مدتين لرؤساء مكاتب الجامعة العربية الموجودين بالخارج، ومدى سلامة إجراءات استبقاء بعضهم لأكثر من ١١ عاما، وكان من بين المقصودين فى هذه المناقشات اثنان من كبار الدبلوماسيين المصريين السابقين كانا يشغلان موقعى «واشنطن وجنيف». ونظرا لأنهما مصريان.. وتربطنى بكليهما معرفة وطيدة ومشاعر احترام وتقدير حيث سبق أن عملت تحت رئاسة الأول فى سفارة مصر بالرباط وتحت رئاسة الثانى فى بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف، فقد حرصت خلال عملى مندوبا لمصر بالجامعة العربية على تجنب المشاركة فى تلك المناقشات وإبقاء الأمر مكفولا برعاية الأمين العام وفق ما يراه من مواءمات وحسابات وتوازنات ضرورية.

كان الدبلوماسى المغربى/ مختار لمانى رئيس بعثة الجامعة العربية فى العراق قد استقال من منصبه فى أوائل ٢٠٠٧، وقد جاءت استقالته بطريقة دراماتيكية إذ نشرها على نطاق واسع فى الصحف وأجهزة الأعلام مخطئا فيها كلا من الأمانة العامة للجامعة العربية والأطراف العراقية وكذا الدول العربية ذاتها، وبدت هذه الاستقالة بتلك الطريقة فى أذهان البعض وكأنها تقطع الطريق أمام أى جهد عربى جاد فى العراق وإثناء أى شخص عن التفكير فى الذهاب إلى هذا الموقع فى ظل الظروف القائمة.

وفعلا.. ظل الموقع شاغرا لمدة تزيد على عام وبضعة أشهر حاول خلالها الأمين العام للجامعة البحث عن شخصية عربية تتوافر لها مواصفات وقدرات معينة تتلاءم مع طبيعة المهمة ومع طبيعة الموقع العراقى وظروفه السياسية وتحدياته الأمنية المعروفة، وكان حريصا أيضا على أن تكون الشخصية مقبولة ومرحبا بها لدى الأطراف العراقية وأن تكون قادرة على التأثير والتحرك لدى مختلف الأطراف المعنية هناك.

ويبدو أن السيد/ عمرو موسى قد وجد فى ترشيح الخارجية المصرية لى وفى قرار مجلس الجامعة بتزكية هذا الترشيح فرصة للخروج من مأزق المنصب الشاغر فى العراق منذ فترة بعد استقالة السيد/ لمانى، خصوصا على ضوء تسارع التطورات والأحداث فى المسرح العراقى بشكل يستلزم متابعات ميدانية عن قرب.

أوعز الأمين العام إلى نائبة الجزائرى السيد/ أحمد بن حلى بعرض الفكرة علىَّ أولا فى مارس ٢٠٠٨ – وكنت آنذاك أعمل بعد خروجى من وزارة الخارجية معاونا للسيدة/ وزيرة القوى العاملة والهجرة لشئون الهجرة والعلاقات الدولية – وكنت سعيدا بالعمل إلى جوارها ولكنى كنت فى نفس الوقت أترقب الموقع الذى ستختاره لى الجامعة العربية تنفيذا لقرار المجلس وقد أبلغت السيدة/ الوزيرة بذلك قبل تعاقدى معها – حيث أعربت لى عن تمنياتها الصادقة لى بالتوفيق إلى جوارها أو فى أى موقع آخر يكون فيه الخير والنفع.

وفى عرضه، أوضح السيد/ أحمد بن حلى نائب الأمين العام، أن مهمتى بالعراق يمكن أن تكون من أبرز المهام القومية والعروبية فى التاريخ المعاصر وإنها تتوافق مع المواقف القومية والاعتبارات السياسية التى كنت أؤكدها فى كتاباتى وأعمالى السابقة، فضلا عن أنها ستكون فرصه لاستمداد ومتابعة كافة الاتفاقيات والقرارات التى سبق أن شاركت فى صياغتها بشأن العراق أثناء عملى مندوبا لمصر بالجامعة العربية ومساعدا لوزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط – ثم طلب الأمين العام بعد ذلك من السفير/ سمير سيف اليزل الأمين العام المساعد للشئون الإدارية والموارد البشرية أن يكشف لى عن الترتيبات التى يمكن للجامعة العربية توفيرها لمن يشغل الموقع وبما يرفع من تدابير الأمن والفاعلية وتلبية الاحتياجات الضرورية فى ظل الظروف العراقية القائمة.

القرار الصعب

كان أمامى فى بحث العرض المتاح عدة اعتبارات بعضها يميل بى نحو التحفظ والتروى ويبعدنى عن القبول وأخرى تحفزنى إليه، وكان على رأس الاعتبارات الأولى الهاجس الأمنى الذى يتعلق بظروف العنف والاقتتال وعدم الاستقرار وذكريات استشهاد زميلى وصديقى المرحوم السفير/ إيهاب الشريف بعد أقل من شهرين من وصوله إلى بغداد ليرأس البعثة الدبلوماسية المصرية عام ٢٠٠٥، إلى جانب حوادث الاختطاف والتفجير التى يزخر بها المسرح العراقى فى ذلك الوقت والتى طالت عددا كبيرا ليس فقط من المدنيين العراقيين وإنما شخصيات دبلوماسية ورجال أعمال من العرب والأجانب وبعض مقار البعثات الدبلوماسية

أيضا. وكان أكثر ما يفزعنى فى تلك الهواجس أننى لم يسبق لى طوال عمرى المهنى العمل فى ظروف غير نظامية وغير معيارية لا يعرف فيها المرء أين ومتى تأتيه المفاجأة، صحيح أن من بين خبراتى التى مررت بها فى حياتى المهنية كانت هناك تجربة التعرض فى يوغسلافيا لحرب الأطلنطى عام ١٩٩٩ حين كنت سفيرا لمصر فى بلجراد - إلا أن ظروف تلك التجربة وإمكانيات البعثات الدبلوماسية فى التعامل مع التطورات آنذاك كانت تختلف ولا شك عن ظروف العنف الأهلى وعدم الاستقرار الأمنى التى ظهرت فى الساحة العراقية بعد ذلك. كما أن إمكانيات التامين والتجهيز لبعثة الجامعة العربية بالعراق لا شك ستكون أقل بكثير من الإمكانيات المتاحة لمنظمات وسفارات أخرى.

وفوق كل ذلك كان هناك الشعور بالمسؤولية العائلية إزاء والدتى المسنة التى تعتمد علىَّ فى كثير من أمورها الصحية والعلاجية، وإزاء أحفادى الذين ولدوا فى الخارج ولم يتسن لى معايشتهم والمشاركة فى تنشئتهم على النحو الذى طالما حلمت به ككل الأجداد.

وفى مقابل هذه الاعتبارات والهواجس كانت أمامى هناك حوافز التحدى السياسى والمهنى الذى يمثلة موقع بغداد والتطورات العراقية بصفة عامة - وكانت تراودنى بين الحين والآخر طموحات ومثاليات قومية تصور لى أننى أستطيع أن أقدم شيئا ذا بال فى تعزيز اللحمة بين العراق ومحيطه العربى، وفى ترشيد التعددية السياسية المبالغ فيها هناك، والمساهمة فى إعادة توظيفها لما يخدم المشروع الوطنى العراقى الجامع الذى يؤسس على فكرة تكامل الأدوار والمصالح وتعزيز القواسم المشتركة وتجميد التباينات الجزئية والمرحلية بين أبناء الوطن الواحد - وكنت أتصور أن خبراتى الدبلوماسية وتكوينى السياسى وقدراتى المهنية تستطيع أن تسعف - ولو بقدر ما - فى تخليق آليات ووسائل جديدة لتنفيذ ما تتفق عليه الدول العربية فى اجتماعاتها ولقاءاتها بشأن العراق، وفى إيجاد مناطق للعمل المشترك بين منظمات وهيئات المجتمع المدنى العراقية والعربية، وفى ترقية الاهتمام بالأبعاد الإنسانية فى حضورنا العربى هناك، وفى إيجاد لغة خطاب جديدة مع الأطراف الإقليمية والدولية المهتمه بالعراق.

كانت كتابات والدى المرحوم المستشار/ عبد المنعم خلاف عن العراق وأهله وحضارته وعلمائه مصدر المهم آخر يحفزنى نحو قبول المهمة المعروضة، وكان فى مذكراته الشخصية

التى سجلها بخط يده عن ذكريات عمله فى معاهد المعلمين العليا بالعراق فى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى من القرن الماضى – ما يدفعنى بقوة إلى معايشة تلك المواقع والمشاهد التى عايشها وشاهدها، وإلى مخالطة هذا الشعب العظيم ذى الثقافة والحضارة العريقة الذى كتب عنه، واستجلاء ما بقى من آثار هذه العظمة فى حياته وثقافته بعد سنوات القهر والحصار والاحتلال والتمزيق التى تعرض لها، وبعد تجارب الثورات ومغامرات الحروب التى فرضت عليه أو استدرج إليها فى الشرق أو فى الجنوب.وكانت هناك من بين أوراقه التى تركها لنا العديد من الرسائل الموجهة إليه من زملائه المعلمين وتلاميذه العراقيين فى معاهد الكوت والسليمانية والأعظمية.. وكانت جميعها حافلة بمعانى الود والتقدير والعرفان لمعلمهم المصرى الذى عاد إلى وطنه وترك فى العراق شبابا يحمل أدبا إنسانيا رائعا؛ ووعيا دينيا مستنيرا وانتماء قوميا متوهجا وبناء.

كذلك كانت خبراتى فى العديد من البعثات والمواقع الدبلوماسية السابقة قد أتاحت لى فرصة التعارف إلى عدة شخصيات عراقية دبلوماسية وسياسية فى جنيف والرباط وبلجراد وطرابلس وفى القاهرة. وكانت تلك الشخصيات تحمل قسمات المواطن العراقى الأصيل فى وطنيته وفى قوميته وفى إنسانيته أيضا. وهى كلها وجوه دفعتنى إلى الكتابة عنها فى مؤلفى السابق نشره بعنوان (الوطن العربى وقضايا المستقبل) أبشر فيها القارئ العربى بأن للعراق وللعراقيين وجوها أخرى غير تلك التى تظهر فى أخبار الحروب والاقتتال والتعصب...وجوها وعقليات تقدس العلم والأدب و تقدر الإنسانية والتسامح وخدمة الناس ولا تعرف الطائفية البغيضة ولا شوفينية الفكر أو الانتماء العرقى*.

وقد دفعتنى تلك القراءات والذكريات والصداقات والتحديات المهنية والقومية إلى قبول التكليف الذى عرضه الأمين العام للجامعة العربية.. وإلى تنحية الهواجس والمخاوف فيه – وتوكلت على الله.

---

* هانى خلاف وأحمد نافع: الوطن العربى وقضايا المستقبل - الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة ١٩٩٨.

كيف استقبل العراقيون المبعوث الجديد للجامعة العربية؟

حين طيرت وكالات الأنباء العربية والعالمية فى ظهيرة ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ نبأ تعيين السيد/ عمرو موسى لمبعوثه الجديد فى العراق كانت هناك ردود فعل واسعة بين الأوساط العراقية وفى أجهزة الإعلام العربية والأجنبية.

ففى الأوساط العراقية أبدى المسئولون فى وزارة الخارجية وفى الإعلام الرسمى ترحيبا كبيرا بقرار الأمين العام للجامعة العربية وباختياره لشخصى.. وركزت الصحف العراقية على دلالات هذا القرار فى هذا التوقيت بالذات باعتباره اعترافا مجددا من جانب جامعة الدول العربية بأهمية الوجود العربى فى العراق لدعم العملية السياسية فيه والوقوف إلى جانبه. بينما اهتمت بعض الصحف ووسائل الإعلام فى العواصم العربية بإبراز دلالة الحدث بالنسبة لموازنة النفوذ الإيرانى المستشرى هناك، واستكمال خطوات المصالحة الوطنية بين طوائف الشعب العراقى التى بدأتها الجامعة العربية فى مؤتمراتها التى عقدتها بمقرها بالقاهرة عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ - وركزت بعض الدوائر على دلالة اختيار مصرى لهذا الموقع الحساس فى وقت انقطعت الدبلوماسية المصرية عن الوجود النشيط بعد اغتيال رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية السابق فى بغداد.

وحرصت صحف الخليج والصحف اللبنانية ومحطات BBC وفرنسا الشرق، والإذاعة الروسية والصحف العربية التى تصدر من لندن وباريس وعواصم أجنبية أخرى على إجراء حوارات معى حول تصوراتى للمشاكل والتحديات التى يمكن ان تواجهنى فى بغداد وللأفكار والمشروعات التى أحملها معى فى مهمتى الجديدة.

وعلى صعيد آخر - وكشأن كل الأحداث التى تشهدها بلادنا العربية – كانت هناك نغمة أخرى تتبناها الدوائر المعارضة لأى تقارب عربى رسمى مع الحكومة العراقية ومع النظام العراقى الجديد باعتباره – حسب تعبيرات تلك الدوائر «صنيعة المحتل الأجنبى والقادم على ظهور دباباته وطائراته» وراحت بعض تلك الدوائر العراقية، وبعضها أيضا فى العواصم العربية تنذر وتتوعد المبعوث العربى الجديد بعواقب وخيمة سوف تطوله إن وطئت أقدامه أرض المنطقة الخضراء فى بغداد، وإذا تعامل مع «أذناب الاحتلال وعملائه من الخونة والمأجورين»

وقامت بعض تلك الأطراف بمناشدتى التراجع عن قبول المهمة، حفاظا على ما اعتبرته تلك الدوائر «رصيدا قوميا ووطنيا محترما لى طوال مشوارى الدبلوماسى» وحفاظا أيضا على «صورة مصر وشعبها وتوجهاتها القومية الأصيلة» بينما اختارت بعض الأقلام أسلوب التشكيك فى إمكانية أن تحدث هذه الخطوة الجديدة أثرا ذا بال فى تغيير مسارات الأحداث أو فى تحقيق المصالحات أو فى مواجهة النفوذ الأجنبى والإيرانى المتحكم فى مقدرات العراق ومصيره.

وحين سافرت إلى بغداد أولا فى مهمة استطلاعية فى أوائل شهر يوليو ٢٠٠٨ وأجريت خلالها مقابلات مع عدد من المسئولين والقيادات فى رئاسة الدولة ووزارة الخارجية والبرلمان العراقى تشكلت لدى قناعة أكبر بضرورة قبول التحدى، كما ارتسمت فى ذهنى ملامح وخطوط عامة للواقع العراقى ولما يمكن أن تقوم به بعثة الجامعة العربية هناك على ضوء تلك الملامح والظروف.. وعدت من بغداد لأقدم للسيد/ عمرو موسى أول تصور مكتوب للمجالات و المشروعات والأعمال التى يمكن للبعثة الاضطلاع بها هناك، وللاحتياجات اللوجستية والإدارية التى يتطلبها مكتب البعثة من موارد مادية وبشرية.. واستجاب السيد الأمين العام مشكورا لمعظم ما قدمت من أفكار ومقترحات وطلبات.

برنامج عمل البعثة فى العراق

كان برنامج العمل الذى اقترحته يتضمن عدة محاور: أولها يتعلق بالترتيب لاستئناف جهود المصالحة الوطنية العراقية بمباركة ومشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية والدينية العراقية، بما فى ذلك الحكومة ومشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية و الإقليمية القادرة والراغبة.

وكان المحور الثانى يتعلق بمتابعة تطور المفاوضات العراقية الأمريكية حول مشروع الاتفاق الأمنى وانسحاب القوات الأجنبية ودراسة انعكاسات ذلك المشروع على مصالح الدول العربية والأمن القومى العربى مع محاولة تقديم تصورات البعثة بشأن الأشكال والبدائل المناسبة لموقف عربى جماعى يمكن صياغته واعتماده فى هذا الشأن، وبما يحفظ سيادة العراق واستقلاله ويكفل فى الوقت ذاته متطلبات الأمن القومى العربى.

وأما المحور الثالث فكان يختص بالمتابعة المنهجية لمدى تنفيذ قرارات القمم العربية بشأن الوضع فى العراق (الالتزامات الواردة على الجانب العراقى وعلى جانب الدول العربية) وكان التصور أن هذا المحور يشمل متابعة وتحريك العناصر التالية:

- عملية توسيع قاعدة المشاركة السياسية.
- المراجعة المطلوبة لبعض المواد الخلافية فى الدستور العراقى.
- تطور عمليات بناء القوات المسلحة وأجهزة الأمن العراقية على أسس وطنية ومهنية.
- التوزيع العادل للثروة العراقية على كل المناطق والفئات العراقية.
- مواجهة ثغرات التعصب الطائفى والعرقى.
- حل مختلف المليشيات وإنهاء المظاهر المسلحة فى الحياة المدنية.
- تطور عملية إلغاء أو تخفيف الديون السابقة المترتبة على العراق.
- تطور وضع التمثيل الدبلوماسى العربى فى العراق ومعدل الزيارات العربية والوفود.
- تطور المساعدات العربية فى مجال تدريب الكوادر العراقية الفنية وقوات الجيش والشرطة العراقية.

تضمن البرنامج المقترح أيضا متابعة تنسيق المساعدات الفنية والقانونية التى تقدمها أو يمكن أن تقدمها الدول العربية والجامعة العربية للمؤسسات العراقية، سواء فى مجالات التنمية وإعادة الإعمار، أو فى مجال الطاقة أو مجال تعزيز المشاركة العراقية فى المحافل والأنشطة الدولية، كما تضمن محورا آخر يتعلق بمتابعة وتحليل مختلف السياسات والتحركات الإقليمية والدولية التى يكون العراق طرفا فيها ويكون لها انعكاساتها على الأمن الإقليمى والأمن القومى العربى بصفة خاصة كمسألة الملف النووى الإيرانى وتطوراته، وترتيبات أمن الخليج، ومشكلة كركوك وغير ذلك.. والعمل على صياغة تصورات حول أشكال وبدائل لموقف

عربى جماعى إزاء تلك القضايا يمكن صياغته وتبنيه من جانب الأجهزة السياسية للجامعة العربية.

كذلك تضمن البرنامج المقترح متابعة مؤسسات وأنشطة المجتمع المدنى فى العراق واقتراح أفضل السبل لتعزيزها وتحفيزها من جانب الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية (الجمعيات النسائية - مراكز حقوق الإنسان - مؤسسات الرعاية الصحية - المنظمات الشبابية – الأنشطة النقابية - روابط رجال الأعمال... الخ).

ولم تغب عن البرنامج الذى اقترحته على الأمين العام محاور أخرى تتعلق بمتابعة أوضاع ومشكلات المهجرين العراقيين، وأوضاع الفلسطينيين والجاليات العربية الأخرى المقيمة فى العراق، ورصد ومتابعة أشكال التغلغل الإسرائيلى فى العراق فضلا عن متابعة أنشطة واجتماعات آلية دول الجوار العراقى واللجان الفنية المنبثقة عنها.

العمل فى الميدان

بعد وصولى إلى بغداد فى السادس من أكتوبر عام ٢٠٠٨، حاملا معى هذا البرنامج الطموح الذى باركه أمين عام الجامعة العربية - كان اهتمامى الأول هو عرض و تسويق عناصر هذا البرنامج وتفعيلها مع مختلف القيادات والشخصيات العراقية فى المستويات السياسية الرسمية وفى المستويات الحزبية والشعبية والبرلمانية ولدى موجهى الرأى العام أيضا فى الصحف والإعلام والمرجعيات الدينية. وقد تمكنت خلال الأشهر الثلاثة الأولى لمهمتى من الالتقاء بأكثر من ٤٥ قيادة عراقية فى مختلف المستويات والمجالات بالإضافة إلى مقابلات مع ١٧ سفيرا ورئيسا لبعثة دبلوماسية، كان من بينهم سفراء الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وينظمه المؤتمر الإسلامى وسفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وإيطاليا والصين وجمهورية التشيك وأسبانيا و سفراء الدول العربية الجدد، وقمت بالمشاركة فى أربعة مؤتمرات عراقية وخمسة اجتماعات دولية فى إطار آلية دول جوار العراق. كما أجريت لقاءات صحفية وتليفزيونية وإذاعية مع اثنتى عشرة صحيفة ومحطة عراقية ونحو سبعة لقاءات مع وكالات أنباء وصحف عربية وأجنبية، لكننى لاحظت رغم كل ذلك تأخر تحقيق المقابلة المطلوبة مع

شخصيتين سياسيتين مهمتين هما الرئيس جلال طالبانى والسيد/ نورى المالكى رئيس الوزراء. وإذا كانت الحالة الصحية للرئيس طلبانى وما علمناه من سفرياته المتعددة لأغراض العلاج خارج البلاد قد حالت دون تحقيق المقابلة المطلوبة معه لأكثر من شهرين تقريبا، فإن تأخر استجابة السيد رئيس الحكومة لطلب المقابلة لم يكن أمرا مفهوما بوضوح عندى أو لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، خاصة بعد كل هذا الترحيب والتهليل لوصول مبعوث الجامعة العربية - من جانب دوائر وزارة الخارجية العراقية وقيادات الأحزاب العراقية المختلفة والسادة نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء والبرلمان العراقى، والمراجع الدينية الكبرى كسماحة السيد آية الله السيستانى، وسماحة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الإسلامى الأعلى، وأصحاب الفضيلة من قيادات الوقف الإسلامى السنى، وجماعات السادة الأشراف، وقيادات الكنائس والطوائف المسيحية العراقية وغيرهم.

وحين تم اللقاء مع رئيس الجمهورية بعد شهرين من وصولى، ثم أعقبه اللقاء مع رئيس الحكومة بعد ذلك بقليل.. تبين من حرارة اللقاءين ودفء المشاعر التى أبداها كل منهما أن الأمر فى حقيقته لم يكن سوى الشواغل الضاغطة بالفعل فى جداولهما. وقد حاول الاثنان - فى لقائى بكل منهما - إزالة أى التباس أو ظنون عندى من خلال تأكيدهما استعدادهما الشخصى وترحيب الدولة العراقية بكل مؤسساتها وأجهزتها لمعاونتى فى تحقيق البرنامج الطموح لبعثة الجامعة العربية وتقديم كل ما يمكنهم تقديمه لتيسير مهمتى على الأرض العراقية. وأذكر أن السيد رئيس الحكومة العراقية قد أفرد وقتا مسهبا فى شرح عناصر التماثل التى يراها بين مشروع المصالحة الوطنية التى تتبناه حكومته منذ فترة وبين مشروع المصالحة الذى تبناه المجتمعون تحت رعاية الجامعة العربية منذ عام ٢٠٠٥، وأذكر أيضا أنه رحب كثيرا بالأفكار والمقترحات التى عرضتها عليه لتعزيز التعاون الاقتصادى والفنى بين العراق والمنظمات العربية، خاصة فى مجالات تدريب الكوادر الإعلامية والطبية والأمنية والقضائية، وفى تنشيط المعارض التجارية التى تتيح للعراقيين التعرف على المنتجات الصناعية والخدمية للشركات العربية. كذلك رحب رئيس الوزراء العراقى ومن قبله السيد رئيس الجمهورية باستعداد الجامعة العربية إيفاد فريق من المراقبين للمشاركة فى الإشراف على عملية الانتخابات المحلية التى كان مقررا البدء فيها أواخر يناير ٢٠٠٩. وبالفعل تم

تسليمى الدعوة الرسمية من الحكومة العراقية إلى الأمين العام للجامعة العربية للمشاركة فى هذا الحدث التاريخى المهم.

لم أكن لأرتضى لنفسى ولا للجامعة العربية التى أمثلها فى العراق أن يكون نشاطنا مقصورا على التفاهمات السياسية النظرية وتقنين وتأصيل أطر التعاون أو على مجرد إرسال تقارير المعلومات والتحليلات الضرورية - مهما كان ذلك مهما... وإنما حرصت - كشأنى فى كل المواقع التى سبق أن عملت بها طوال مشوارى الدبلوماسى - على نقل هذه التفاهمات والأطر النظرية إلى أنشطة عملية وملموسة ومصالح تتحرك على أرض الواقع، وكان من بين ما قمنا به فى ذلك تنظيم أول دورة تدريبية لبعض كوادر العاملين فى الحقل الإعلامى العراقى وذلك بناء على اتصالات أجريناها مع نقابة الصحفيين العراقية ومع القطاع المختص فى الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة ومع نقابة الصحفيين العرب ونقابة الصحفيين المصرية. وكذلك أجرينا اتصالات مع بعض المصحات العلاجية المصرية وبعض المؤسسات الاجتماعية والخيرية الخليجية لعلاج أعداد من الأطفال العراقيين المصابين بتشوهات خلقية أو أمراض مزمنة، وتحقق ذلك بالفعل بمعرفة معهد ناصر العلاجى بالقاهرة. كما قمنا من جانب آخر بمعالجات ميدانية مباشرة للأحداث الطائفية التى تعرضت لها فى شهر نوفمبر ٢٠٠٨ بعض العناصر المسيحية فى مدينتى الموصل وبغداد. كما قدمنا مساهمة الجامعة العربية المكتوبة والمقروءة فى أعمال أول مؤتمر للحوار الإسلامى المسيحى تنظمه الهيئات الإسلامية والمسيحية بالعراق . كما قدمت باسم جامعة الدول العربية مساهمات محددة للمؤتمر الوطنى الذى عقد للكفاءات العراقية المهاجرة وقد عكست تلك الأوراق والمساهمات خبرة الجامعة العربية والعديد من الدول الأعضاء فى مجال رعاية المغتربين العرب فى الخارج ونماذج ناجحة من آليات التواصل معهم واشتراكهم فى مشروعات التنمية والتعمير فى الأوطان الأم.

كذلك قمنا فى بعثة الجامعة باستحداث نظام جديد لرصد ومتابعة تطورات الأوضاع الاقتصادية فى العراق وذلك من خلال تقرير شهرى تعده البعثة استنادا إلى المراجع والمصادر العراقية الرسمية وغير الرسمية. وقد تم التوسع فيه تدريجيا ليشمل تغطية دقيقة لمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فى العراق ولفرص الاستثمار والشراكة التى تتيحها المشروعات الانمائية الجديدة فى السوق العراقية.

وكان التحضير لمشاركة الجامعة العربية فى الإشراف على عمليات الانتخاب لمجالس المحافظات فى العراق أكبر الأعمال التى سعدت بإنجازها والإشراف على ترتيباتها طوال شهرين تقريبا و قبل إجراء الانتخابات فى أواخر يناير ٢٠٠٩، حيث قرر الأمين العام للجامعة العربية تشكيل بعثه كبيرة من موظفى الأمانة العامة تضم ١٩ عضوا برئاسة الأمين العام المساعد لشئون الإعلام والاتصال وهو السفير المغربى محمد الخمليشى.. وكان علينا فى بعثة الجامعة الدائمة بالعراق التخطيط والتدبير اللازم لكل مراحل و بنود تلك المشاركة العربية من استقبالات بالمطارات وتأمين للتحركات وحجز بالفنادق، وتحديد مواقع العمل الميدانى التى سيعمل بها المراقبون العرب فى أكثر من مدينة وأكثر من محافظة مع مراعاة التدابير الأمنية اللازمة للحفاظ عليهم وتأمين إقامتهم وتحركاتهم. وقد استغرقت اتصالاتنا فى هذا الشأن مع السلطات العراقية المختلفة، ومع بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى، ومع قيادة قوات التحالف الدولى والسلطات الأمريكية ما يقرب من شهرين. تم خلالهما الترتيب لكل صغيرة وكبيرة بما فى ذلك توفير سيارات التنقل للمجموعة المخصصة فى أربيل والسليمانية شمال العراق، وطائرات الانتقال للمجموعة المتجهة إلى مدينة النجف الأشرف. ولم يفت البعثة تدبير وسائل الاتصال التليفونى واللاسلكى لأفراد المجموعات المختلفة، واستصدار البطاقات الشخصية اللازمة لتيسير مهامهم فى محطات الاقتراع والتجميع وفى مقر المفوضية العراقية العليا المستقلة للانتخابات فى بغداد.

وتمت المهمة العربية على أكمل وجه.. وكانت موضع ترحيب العديد من الأوساط والدوائر العراقية و محل تقدير أيضا من جانب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المشاركة فى هذا الحدث العراقى المهم.

انقطاع وتر القدم... ونهاية المهمة

بعد استغراق طويل ومجهد فى الترتيبات اللازمة لمشاركة الجامعة العربية فى الإشراف على الانتخابات، وقبيل وصول الوفد بأيام قليلة رأيت من واجبى التخفيف بعض الشىء عن زملائى العاملين فى بعثة الجامعة القابعين فى المكاتب وراء الجدران الصماء.. وعن فريق

الحراسة المخصص لتأمين البعثة والذى لا يتحرك من موقعه أمام المقر إلا فى حالات اصطحابى لمقابلات رسمية.. واقترحت عليهم الخروج إلى الساحة الرياضية الكائنة خلف مقر وزارة الخارجية العراقية لممارسة بعض رياضات العدو وكرة القدم. وقد رحب الجميع بهذه الفكرة وأبدوا تقديرا لما تحمله من اعتبارات إنسانية كنت دائما أحرص عليها.

وفى غمرة الحماس للرياضة بعد طول انقطاع - وبعد احتكاك خفيف بين الأقدام وجدتنى أسمع صوت «طرقعة» فى كاحل قدمى اليمنى.. لم أستطع بعدها الوقوف أو الخطو .. وظننت إذ ذاك أنه مجرد تمزق عضلى أو شىء من هذا القبيل واكتفيت خلال الأيام التالية بوضع مراهم وأربطة طبية وتدليك موضع الألم بالماء الدافئ، واقترح البعض أن أقوم بالكشف لدى طبيب متخصص وعمل الأشعة اللازمة.

لم يكن يمتلك ذهنى فى تلك الأيام سوى ترتيبات الوفد القادم من الجامعة العربية وكيفية تحقيق أقصى قدر من الراحة و الأمان فى إقامتهم و تحركاتهم.. وبالفعل نسيت أو تناسيت آلام قدمى.. وتحاملت عليها لأكثر من ثلاثة عشر يوما استغرقتها مهمة الوفد فى الفترة من ٢٦ يناير و حتى المغادرة فى ٩ فبراير ٢٠٠٩. وخلال تلك الفترة كنت حريصا على مرافقتهم فى كل المواقع والأوقات وعلى تكريمهم بما يلزم من أشكال الترحيب والتكريم بصحبة العشرات من الشخصيات والقيادات العراقية والأجنبية التى دعوتها إلى منزلى وقد تساءل رئيس وفد الأمانة العامة وأعضائه والعديد من القيادات العراقية والدبلوماسيين الأجانب وفى السفارات الأمريكية وبعثة الاتحاد الأوروبى عن سبب «العرج» الذى أصابنى فى قدمى.. وكنت فى إجاباتى أبدى عدم اكتراثى بالأمر موضحا أنه حادث قدرى عارض ليس للعراق وللعراقيين دور فيه.

وفى اليوم السابع من فبراير وقبيل موعد سفر الوفد عائدا إلى القاهرة ذهبت إلى المستشفى العسكرى بالمنطقة الخضراء حيث أفادت الطبيبة الأمريكية بأن هناك اشتباها فى قطع وتر « أكيلوس »، وهو أمر مهم ما كان ينبغى أن يترك بغير علاج كل تلك الفترة.

قمت بحجز مقعدى على نفس الطائرة التى تقل رئيس الوفد فى اتجاهنا إلى القاهرة.. وأبلغت مكتب الأمين العام والقطاع المختص بالجامعة العربية. وفى القاهرة أكد الأطباء المختصون أن هناك قطعا كاملا للوتر المعروف بوتر أكيلوس.. وأن جراحة عاجلة للتوصيل

والدعم يجب إجراؤها فورا.. وخلال أيام كنت نزيلا بمستشفى «النخيل» بضاحية المعادى لإجراء الجراحة.. التى أعقبها وضع قدمى فى الجبس لمدة شهرين ونصف شهر ثم أعقب ذلك رحلة طويلة مع المقعد المتحرك و العكاز و العلاج الطبيعى لم يكن يجدى معها العودة إلى العراق والتحرك هناك بنفس القدرة ونفس الحماس ونفس المرونة التى يستلزمها العمل.

وحين أبلغنى الأطباء بالفترة التى يستغرقها العلاج الطبيعى والتى قد تمتد لأكثر من ستة أشهر أخرى رأيت من واجبى أن أعرض الأمر على السيد الأمين العام للجامعة العربية راجيا إعفائى من استكمال المهمة حرصا على استمرار قوة الدفع لعمل بعثة الجامعة العربية فى العراق ومراعاة للاستحقاقات والمشروعات المكثفة للجامعة هناك التى يفترض لها توافر كامل القدرة ومرونة التحرك والوجود الميدانى النشيط لمبعوث الجامعة.

كان السيد/ عمرو موسى كريما معى إذ تفهم الموقف ودواعيه الصحية والإنسانية من جهة.. وكان، من جهة أخرى، حريصا على مواصلة الحركية والنشاط لبعثة الجامعة فى بغداد، فكان قراره بالاستجابة لمطلبى فى الإعفاء والبدء فى البحث عن مبعوث جديد يواصل ما بدأته الجامعة العربية فى العراق.

وحين نشرت صحيفة *الشروق* المصرية فى ٢٧ أبريل ٢٠٠٩ *أول تسريبات لنبأ استقالتى* تلقيت العديد من الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية من جانب العديد من القيادات والشخصيات العراقية ومن جانب رئيس بعثة الأمم المتحدة هناك وعدد من سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد والقاهرة، كما أوفد السيد/ هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقى إلى منزلى بالقاهرة وفدا يضم القائم بأعمال السفارة العراقية وقنصل العراق بالقاهرة واثنين من موظفى الوزارة للاطمئنان على صحتى والتحقق من الأسباب التى دفعتنى إلى الاستقالة، وقد أكدت لهم ولكل من كان يسأل من الرسميين والصحفيين والزملاء والأصدقاء أن خدمة العراق وعلاقته الصحية بالجامعة العربية أثمن وأهم من صحة الأفراد، وأن انقطاع الأوتار فى الأقدام بالعراق لا يعنى انقطاع الأحلام الكبيرة للعراق والعراقيين فى الرؤوس مهما حاول الشامتون وناصبو الفخاخ هنا أو هناك.

فكرة الحوار العربى الإيرانى

تعددت الجسور التى أنشأتها الجامعة العربية للحوار مع مختلف القوى الدولية الفاعلة. فهناك (منتدى الحوار العربى الصينى) الذى تأسس عام ٢٠٠٤، و (الحوار العربى الأوروبى) الذى ترجع بداياته إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضى ثم تطور أخيرا إلى حوارات وترتيبات بين الاتحاد الأوروبى والمفوضية الأوروبية من جهة ومجموعات عربية إقليمية من جهة أخرى، وهناك أيضا الحوار العربى مع دول أمريكا الجنوبية الذى تم تدشينه فى برازيليا عام ٢٠٠٥، (والحوار العربى اليابانى) رغم محدودية عدد الأطراف العربية المشاركة فيه، وهناك أيضا آليات التعاون القائمة منذ فترة بين دول الجامعة العربية ودول الاتحاد الإفريقى. ورغم التباينات القائمة بين هذه الحوارات من حيث بؤر الاهتمام وطبيعة الأولويات ومدى توافر الهياكل المؤسسية الفاعلة أو من حيث نوع ومستوى المشاركة فى الحوارات (تمثيل رسمى حكومى أو تمثيل جهات غير حكومية كالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والغرف التجارية... الخ) – رغم هذه التباينات فى المنطلقات والأولويات والهياكل التنظيمية فإن كل هذه الحوارات والمنتديات تمثل آليات جديدة يمكنها أن تزيد من مساحات التفهم والتفاهم بين الأطراف العربية والقوى الدولية الأخرى، ويمكنها أيضا أن تفتح بعض الأبواب والمجالات أمام تحقيق المصالح المشتركة.

وحينما طرحت فى إطار مجلس الجامعة العربية عام ٢٠٠٦ فكرة إنشاء منتدى جديد للحوار العربى الجماعى مع تركيا، وأعقب ذلك أفكار أخرى عن حوار مماثل بين الهند والجامعة العربية كانت لنا فى وزارة الخارجية المصرية مناقشات داخلية مهمة حول ضرورة أن يتوازى مع كل هذا الزخم من جسور الحوار ومنتديات التعاون جسر جديد يقام مع إيران. وكان منطقنا الذى أقمنا عليه أفكارنا ومقترحاتنا منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٦ يؤسس على الاعتبارات التالية:

١- إن أهمية إيران تتوازى مع أهمية تركيا من حيث إن كلتيهما تمثل جارا جغرافيا وإستراتيجيا مهما للبلدان العربية، ولكل منهما تاريخ طويل من علاقات الحرب والسلام والتنافس

الحضارى مع العالم العربى، كما أن كلتيهما تمثل عنصرا مهما فى تشكيل صورة الإسلام والمسلمين وحركة الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الدول النامية.

٢- وإذا كانت الدول العربية قد أبدت استعدادها وترحيبها بإقامة منتدى للحوار مع تركيا باعتبارها جارا جغرافيا وطرفا استراتيجيا مهما فى معادلة القوى فى الشرق الأوسط، فإن إيران - وباستخدام نفس المعيار - ينطبق عليها هذا التوصيف، بل قد تزداد أهمية الحوار العربى مع إيران نظرا لما تمثله سياساتها الإقليمية والدولية من تأثيرات مباشرة على الأمن والاستقرار فى المنطقة العربية، ويدخل فى ذلك المسألة المذهبية، وانعكاسات الملف النووى الإيرانى، وترتيبات الأمن فى منطقة الخليج، والتأثيرات الإيرانية فى قضايا الصراع العربى الإسرائيلى إلى جانب مسالة الجزر الإماراتية وغير ذلك.

٣- إنه إذا كانت هناك بعض التحفظات والإشكاليات الثنائية بين بعض الدول العربية وإيران مما يعطل تطبيع العلاقات بينها على المستوى الثنائى، فقد يكون محفل الحوار العربى الجماعى مع طهران مظلة مناسبة لبدء كسر الجليد وإجراء الاستطلاعات الأولية تحت علم الجماعة العربية. فضلا عن أن الحوارات العربية العديدة التى جرت ولا تزال تجرى مع أطراف دولية معينة قد عرفت جميعها تباينات فى درجة الحماس لدى بعض الأطراف العربية.

٤- إن درجات العداء المعلن بين القوى الدولية الكبرى وطهران والتباين الواضح فى استراتيجيات وسياسات هذه الأطراف لم يمنع هذه الدول من الدخول فى حوارات مع إيران حول موضوعات مختلفة وعلى مستويات متباينة.

وكانت هناك، إلى جانب هذه الاعتبارات المحبذة لإقامة حوار عربى إيرانى فى إطار الجامعة العربية، أفكار وأوراق أخرى تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وتدعو إلى ضرورة إحداث تطوير فى رؤية مصر وعلاقتها المباشرة مع إيران وذلك على ضوء اعتبارات أخرى من بينها ما يلى:

(أ) إن تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية يعرف مراحل تمكن فيها الطرفان فى إطار

التفاهم بينهما من إحداث تطورات مهمة على المستوى الإقليمى والمستوى الدولى، ويكشف عن إمكانيات ضخمة يمكن استثمارها والبناء عليها فى مشروعات للتنمية الاقتصادية والاستراتيجية التى تهم البلدين والمنطقة.

(ب) إن الكارت الإيرانى يمكن أن يعتبر كارتا قويا لمصر - إذا أحسنت استخدامه والتلويح به فى علاقاتها بكل من دول الخليج والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وإسرائيل، فضلا عما يتيحه التقارب المصرى الإيرانى من فرص لإجهاض المساعى الغربية لإنشاء ترتيبات أمنية فى الخليج بعيدة عن المشاركة المصرية. (تشهد منطقة الخليج منذ الربع الأخير فى عام ٢٠٠٦ زخما غربيا متتابعا من المبادرات والأنشطة التى تهدف إلى ضم دول الخليج فى آليات وترتيبات أمنية، وكان من بين ذلك المناورات البحرية الأمريكية فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ وأوائل مايو ٢٠٠٧، ومبادرة التعاون الأمنى فى إطار صيغة ٦+٨ المعروفة (بالمبادرة الفرنسية)، ومبادرة استانبول للتعاون بين حلف الأطلنطى ودول الخليج (اجتماع الكويت فى ديسمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان (مبادرة الدفاع الاستراتيجى) فضلا عن منتدى أمن الخليج الذى ينظمه المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى المنامة).

(جـ) إن التناقض السعودى الإيرانى الأكثر من التناقض المصرى الإيرانى لم يمنع من وجود علاقات دبلوماسية، بل واتفاقيات أمنية بين الجانبين.

(د) إن طبيعة الدور المصرى تتناقض مع أنماط الاستقطاب الحاد التى يراد فرضها على منطقتنا (سواء الإسلام فى مواجهة الغرب أو الشيعة مقابل السلفية الوهابية).

(هـ) إن استعادة مصر دورها ومكانتها فى العراق بطريقة فعالة قد يلزم لها تهيئة ضرورية فى إطار العلاقات المصرية الإيرانية المباشرة.

(و) إن مصر وإيران تلتقيان فى موقف المواجهة لتنظيم القاعدة، ويمكن أن يكون بينهما تنسيق أمنى مباشر فى هذا الصدد.

ويبدو أن كلا من الأسانيد المحبذة لتطوير العلاقات المصرية الإيرانية - أو تلك المحبذة

لإنشاء حوار عربى إيرانى فى ظل الجامعة العربية - لم تقنع متخذى القرار فى مصر فى ذلك الوقت فجاءت الردود والتوجيهات حاسمة ومطلقة برفض فكرة إقامة حوار عربى جماعى مع دولة أقل من p5 (أى دولة دائمة العضوية فى مجلس الأمن) مع أن الجامعة العربية بكافة أعضائها قد وافقت ورحبت بإنشاء (منتدى الحوار العربى التركى)، ومن بعده (الحوار العربى اليابانى) و (الحوار العربى الهندى)!

اقتراح البرلمان العربى الانتقالى: تبنى الحوار مع إيران

فى تطور لاحق، تلقت مصر فى شهر مايو ٢٠٠٧ اقتراحا من السيد جاسم الصقر رئيس البرلمان العربى الانتقالى يدعو فيه إلى عقد ندوتين للحوار العربى الإيرانى فى الكويت برعاية البرلمان. وتتضمن الندوة الأولى عدة محاور للتباحث هى:

(أ) الإيرنيون والعرب وعرب الجوار فى الخليج العربى والملف النووى.

(ب) الملف النووى الإيرانى وتأثيراته على قضية الصراع العربى الإسرائيلى.

(جـ) علاقة الملف النووى الإيرانى بنوايا الملف النووى لعرب الخليج.

وأما الندوة الثانية فقد اقترح لها السيد جاسم الصقر المحاور الآتية:

(أ) النفوذ الإيرانى وأثره على العرب فى العراق.

(ب) فلسطين والعرب وإيران.

(جـ) لبنان والعرب وإيران.

ورغم الوجاهة فى انطلاق المبادرة من جانب البرلمان العربى الانتقالى للدعوة إلى عقد هاتين الندوتين على مستوى البرلمانيين تجنبا لإحراج الحكومات، ورغم الدلالة الخاصة فى صدور هذه الدعوة من جانب الرئيس (الكويتى) للبرلمان، والذى يقترح فيها أن يعقد الحوار فى أرض (الكويت)، إلا أن الهيكل المقترح للندوتين ومحاورهما لم يكن - فى تقدير البعض - على المستوى الملائم لحدث تاريخى من هذا القبيل. فقد غاب عن المخطط الهيكلى لهذا

الحوار أى تصور استراتيجى أو علمى لما يمكن أن تخرج به الندوتان فى النهاية. وجاءت بعض العناصر والتساؤلات المقترحة للمناقشة تحت كل محور تفصيلية أكثر مما تحتمل طبيعة مثل هذا الحوار والبدايات المفترضة له، كما تضمنت المحاور عناصر متداخلة ومكررة ولا توحى بوجود تكامل أو تجانس فى المعالجة. وفوق ذلك فإن صياغة موضوعات الحوار – كما جاءت فى مقترح رئيس البرلمان العربى – جاءت بشكل يوحى بأن الحوار المطلوب حوار عربى عربى بالأساس. فهناك مثلا تحت المحور المعنون (النفوذ الإيرانى وأثره على عرب العراق) أسئلة مقترحة من قبيل (كيف يقرأ المتفائلون من العرب نقاط الالتقاء ونقاط التقاطع مع الاستراتيجية الإيرانية فى العراق؟) (وكيف يقرأ المتشائمون من العرب مصير المواجهة المحتومة مع إيران على الساحة العراقية؟).

لقيت هذه المقترحات – رغم ما تضمنته من صياغة ومفردات بعضها استفزازى وبعضها غير علمى كتعبير (النفوذ الإيرانى) وتعبير (المتفائلون والمتشائمون) لقيت عند الجانب الإيرانى ترحيبا مبدئيا، وراح يعرض فى المقابل مقترحاته الخاصة التى يراه أكثر تلاؤما لبدء هذا الحوار التاريخى.

لم يفت الإيرانيون أن يسجلوا فى ردهم استياءهم من تغيير الاسم الذى يطلقونه على الخليج وهو «الخليج الفارسى» وتسميته باسمه الحقيقى وهو «الخليج العربى» معتبرين هذا التغيير بمثابة تزييف للحقائق وممارسة عدوانية ضد إيران من وجهة نظرهم.

وطرح الإيرانيون فى المحور الثانى تساؤلا عن رأى العرب فى السياسة الأمريكية الراهنة فى المنطقة وتأثيراتها التى لا تصب فى مصلحة دول المنطقة.

وفى المحور الثالث يقترح الإيرانيون معالجة مشكلة تأجيج الخلافات الطائفية والدينية من جانب بعض الدول العربية وعلى مستوى علماء الدين ووسائل الإعلام ويقترحون العمل بدلا من ذلك على التقريب بين المذاهب الإسلامية.

وبالنسبة للمحور الرابع والخاص بفلسطين والقدس يؤكد الإيرانيون أن القضية ليست عربية فقط وإنما تهم كل الدول والشعوب الإسلامية. ويدعو الجانب الإيرانى إلى تمكين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من المساعدة فى حل هذه القضية.

وفيما يتعلق بالكيان الصهيونى – وهو الجانب الخامس من محاور المقترح الإيرانى – جاء تساؤل عن السبب فى عدم مواكبة الحكومات العربية لاتجاهات شعوبها العربية فى مقاومة إسرائيل والحرب ضدها؟ وهل يحق للحكومات العربية أن تنفرد وحدها بتسوية هذه المشكلات مع إسرائيل؟

وحول المحور السادس الخاص بالإرهاب وتشويه صورة العالم الإسلامى تطرح الورقة الإيرانية تساؤلات عن طبيعة العلاقة بين تنظيم القاعدة وبعض الدول العربية، وتتساءل لماذا لا يتخذ العالم العربى إجراءات جدية لمواجهة ظاهرة الإرهاب؟

وهكذا بدأ الحوار على الورق – بين الجانبين العربى والإيرانى – بادعاءات ومزاعم واتهامات وحقائق مغلوطة وأحكام مسبقة.. وبدا لنا من الوهلة الأولى أن الأمر – كما أسلفنا – غير مخطط له تخطيطا إيجابيا جيدا، وليس له هيكل منظم يبدأ من حيث القواسم المشتركة.. ثم ينتقل شيئا فشيئا نحو التفاصيل الخلافية.. ولم يكن واضحا فى الأوراق المقدمة من الجانب العربى ولا من الردود الإيرانية ما إذا كانت المشاركة فى ندوتى الحوار تقتصر على البرلمانيين من الجانبين أو تشمل أيضا مسؤولين حكوميين أو علماء مَن مراكز الأبحاث وعلماء الفقه الإسلامى.

كذلك لوحظ فى بعض ردود الفعل الإيرانية تجاه هذا المقترح الميل إلى توسيع الحوار ليشمل دولا أخرى غير إيرانية كتركيا وباكستان. ومنهم من اقترح تعديل الاسم ليكون «الحوار الإقليمى» بدلا من «الحوار العربى الإيرانى» حتى لا يستفز هذا العنوان بعض الشرائح السكانية الأخرى غير العربية وغير الفارسية كالأكراد أو التركمان، مما قد يدفعهم إلى الظن بوجود اتجاهات عربية إيرانية ضدهم. وربما أسهمت هذه النقاط التنظيمية غير المحسومة، إلى جانب المحاور الخلافية المقترحة كموضوعات للحوار، وعدم وجود تصور لما يمكن أن تنتهى إليه الندوتان – فى أن تظل مبادرة السيد جاسم الصقر والبرلمان العربى الانتقالى حبيسة الأضابير والأدراج حتى اللحظة الراهنة.

تصوراتنا لكيفية بناء الحوار العربى الجماعى مع إيران

رغم عدم توافر ضوء أخضر من جانب السلطات السياسية الرسمية، ولا حتى من جانب مجلس الشعب المصرى أو حتى من جانب ممثليه فى عضوية البرلمان العربى الانتقالى - فقد انبرت الإدارات المعنية داخل وزارة الخارجية إلى دراسة مقترحات السيد رئيس البرلمان العربى الانتقالى والردود الإيرانية عليها، وانتهت جميعها إلى عدد من العناصر والاعتبارات التى يلزم أخذها فى الحسبان عند التعامل إيجابيا مع هذا المقترح. وكان أهم هذه الاعتبارات مايلى:

أولا: إن الحوار العربى الإيرانى يستلزم بالضرورة الاتفاق بين الأطراف العربية على منطلقات موحدة على غرار ما سبق العمل به فى الإعداد لمنتدى الحوار العربى الصينى ومنتدى الحوار العربى مع دول أمريكا الجنوبية. ويدخل ضمن ذلك التوصل إلى رؤية مشتركة إزاء ما تمثله إيران من أخطار وما تمثله من أرصدة داعمة أو ممكنة.

ثانيا: إن مستوى المشاركة فى الحوار ينبغى أن يكون واضحا ومحددا مسبقا. فهو إما أن يتم على مستوى العلماء والباحثين والمؤرخين، أو يتم على مستوى البرلمانيين ونواب الشعب مع استبعاد المستوى الحكومى على الأقل فى المراحل الأولى من الحوار.

ثالثا: إن موضوعات الحوار ينبغى أن يتم اختيارها بدقة وبما يخدم مصالح كل الأطراف العربية، وليس فقط مجموعة الجوار المباشر لإيران.

رابعا: أن يستهدف الحوار التوصل إلى تفاهمات مشتركة فى المجالات والحدود الممكنة، وألا يوظف الحوار فى تكريس أو تصعيد الخلافات أو تسجيل مواقف دعائية للاستهلاك المحلى أو لاستعراض العضلات.

خامسا: أن تكون هناك تصورات لآليات محددة يمكن من خلالها نقل ما يسفر عنه الحوار من تفاهمات مبدئية - إلى دوائر الفعل السياسى.

سادسا: إن تاريخ أو توقيت بدء هذا المشروع ينبغى أن يراعى مختلف الاحتمالات الواردة فى مواقف ونوايا ومخططات الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى إزاء إيران.

سابعا: إن الحوار العربى الإيرانى ينبغى أن يؤسس على قواعد الاحترام المتبادل لثقافة وحضارة كل طرف وعلى تكافؤ المصالح بينهما.

ثامنا: إن النظرة إلى إيران ينبغى أن تكون شاملة ولا تنطلق فقط من الهواجس أو الاعتبارات الأمنية أو المذهبية.

تاسعا: إن هناك عددا من الإطارات التنظيمية الأخرى التى تجمع إيران والدول العربية كمنظمة المؤتمر الإسلامى، وحركة عدم الانحياز، وآلية دول جوار العراق، والاتحاد البرلمانى الدولى وهى كلها إطارات يمكن أن تظل فى حكم البدائل المتاحة لمواصلة الحوار بين العرب والإيرانيين إذا ما تعثرت بدايات الحوار المباشر بين الطرفين.

وبالنسبة لتحديد موضوعات الحوار- كانت هناك لدينا بعض المقترحات المحددة للندوتين اللتين دعا إليها رئيس البرلمان العربى الانتقالى. معظمها يعتمد على بعض المحاور الواردة فى اقتراحه مع بعض التطوير، ومنها ما هو جديد تماما

تضمنت أفكارنا بالنسبة لمحاور الندوة الأولى مايلى:

المحور الأول: علاقات التواصل التاريخى عير مياه الخليج بين العرب وإيران.

المحور الثانى: ترتيبات الأمن الإقليمى فى المنطقة على ضوء التحديات والتطورات المستجدة.

المحور الثالث: الاستخدام السلمى للطاقة النووية وحق جميع الشعوب فى امتلاكها.

أما الندوة الثانية: فقد تضمنت مقترحات لمحاورها مايلى:

المحور الأولى: العمل على إيجاد قواسم مشتركة مابين المواقف العربية والإيرانية فى الملفات العراقية واللبنانية والفلسطينية.

المحور الثانى: كيفية الحفاظ على المقدسات الإسلامية فى مدينة القدس ومقاومة تهويدها.

المحور الثالث: التقريب بين المذاهب الإسلامية.

المحور الرابع: تكامل المساهمات الإيرانية والعربية فى الحوار العالمى بين الثقافات والحضارات.

جرى التداول فيما بيننا حول هذه الأفكار وانتظرنا أن يكون للأستاذ الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشعب المصرى، الذى يشغل أيضا منصب نائب رئيس البرلمان العربى الانتقالى - مساهماته وإضافاته التى تعكس ما عهدناه فيه من رؤية استراتيجية واسعة، وفكر قومى وعروبى متطور، ومعرفة وثيقة بتاريخ الحضارات وصراعات المصالح وغير ذلك.

ثم جرت تطورات مهمة على صعيد العلاقات المصرية الإيرانية (زيارة السيد محمد خاتمى الرئيس الإيرانى السابق لمصر - ثم زيارة مساعد وزير الخارجية للشؤون الأسيوية إلى إيران - ثم زيارات لكل من السيد على لاريجانى مستشار الأمن القومى، ومشهور متقى وزير الخارجية الإيرانى، كما جرت أيضا زيارات رئاسية وعلى مستويات رفيعة أخرى بين قيادات إيرانية وإماراتية وقطرية وسعودية فى طهران وعواصم تلك الدول.

ويبدو لنا من هذا المشهد أن الأطراف تفضل تطوير العلاقات على المستويات الثنائية أولا، وأن فكرة الحوار العربى الجماعى مع إيران ما زالت تراوح مكانها دون سند يدفعها إلى الأمام ودون منطق قوى يرفضها أو يستبعدها.

منافذ توزيع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ **القاهرة**

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت : ٩٩
- مكتبة الأوبرا – ميدان الأوبرا – العتبة — ت : ٧٢
- مكتبة الأهرام – أركاديا مول — ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ **الفنادق السياحية**

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ – ٣٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة – داخلى ٦٣١٥ — ت : ٢٣٦٢١٧١٧ – ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ – ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

■ **بنها**

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٢٣٨٤٨

■ **الإسكندرية**

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت : ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ **الغردقة**

- فندق انتركونتيننتال — ت : ٠٦٥/٣٤٦٥١٠٠

■ **الزقازيق**

- شارع ٢٣ يوليو – عمارة الأوقاف — ت : ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ **أسيوط**

- مبنى جامعة أسيوط — ت : ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

هذا الكتاب

" يأتى على الإنسان حين من الدهر يجد أن ما عنده من تجارب الحياة، وما شهده من أحداث يستحق أن يسجل ويوثق، لعل فيه ما يفيد الآخرين. ومن المؤكد أن هناك فى المهنة الدبلوماسية مئات من المخضرمين ذوى التجارب العريضة المستحقة بأن تنقل إلى الآخرين، لكن القدرة على نقل تلك الخبرات فى إطار رصين وبعيد عن الذاتية المفرطة لا تتأتى إلا لنفر قليل. وحتى إذا ما توافرت لدى البعض قدرة الكتابة وملكات التجرد واستنباط الأحكام العامة فقد لا يتوافر فى نفس الوقت الحافز الدافع إلى نقل هذه الخبرة إلى الآخرين ليستفيدوا منها.

لذلك يجب الترحيب بإقدام السفير هانى خلاف على كتابة ونشر هذه الفصول التى تعكس خبرته المكتسبة عبر ستة وثلاثين عاما فى العمل الدبلوماسى، وهو جهد محمود ينبغى تقديره والثناء على المعالجة الشيقة التى جمعت بين الجوانب العملية ل... ية والعرض والتح... قضايا السياسة الخارجية ... قضايا العمل العربى الم... دبية وعلمية رشيقة، ... را من النقص الواضح فى ... التى تفتقد - رغم كثر... ات - إلى مؤلفات جادة فى ه... "

أحمد ماهر السيد
وزير الخارجية السابق

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع/ مؤسسة الأهرام

توزيع الأهرام

الطباعة: مطابع الأهرام التجارية قليوب/ مصر

